

**قاعدة عموم السلب وسلب العموم
دراسة نظرية وتطبيقية في بعض المسائل العقديّة**

أ.م. / عزه سيد عزوز محمد

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

جامعة الأزهر

من ٦٢٥ إلى ٧٦٢



**The Rule Of General Plunder And
General Plunder Is A Theoretical And
Applied Study In Some Doctrinal Issues**

**Dr/Ezza Sayed Azouz Mohammed
Assistant Professor of Doctrine and
Philosophy at the College of Islamic and
Arab Studies for Girls in Sohag
Al Azhar university**



قاعدة عموم السلب وسلب العموم دراسة نظرية وتطبيقية

في بعض المسائل العقديّة

عزه سيد عزوز محمد.

قسم العقيدة والفلسفة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
بسوهاج، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني : azzamohamed.3519@azhar.edu.eg

المخلص:

الأصل في هذه القاعدة هي الجمع بين صيغة العموم "كل" وحرف من حروف السلب (النفي) إذا اجتماعا في عبارة ، فيفترق المعنى بين تقديم لفظ العموم علي النفي عن تأخيرها عنها ، فإذا قدمت "كل" علي النفي أفادت عموم السلب أي النفي عن كل فرد من أفراد القضية ، بخلاف ما إذا قدم النفي علي "كل" فهنا لا يفيد عموم السلب ، بل يفيد سلب العموم عن البعض وإثباته للبعض الآخر ، فأساسها إذن علم المنطق وخاصة عند الحديث عن القضايا وتحديدا القضايا السالبة ، فلفظ العموم "كل" إذا تقدم علي النفي كانت القضية كلية سالبة وهنا أفادت عموم السلب أي النفي متوجه لكل أفراد القضية ، بخلاف إذا تقدم حرف النفي علي لفظة "كل" كانت القضية هنا جزئية سالبة أي أن النفي يتجه إلى البعض مع الثبوت للبعض الآخر، وإذا كانت هذه القاعدة أساسها علم المنطق فإن أحوال "كل" ودخول النفي عليها " تعرض لها علماء اللغة العربية وبالأخص علماء البيان وأهل البلاغة ، وعلماء أصول الفقه ، فأصبحت لا تقتصر علي صيغة العموم "كل" ودخول حرف النفي عليها إنما اتسعت رفعتها لتشمل بعض صيغ العموم حال اجتماعها مع حرف من حروف النفي

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن اختلاف آلية تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في بعض المسائل العقديّة أدي إلي اختلاف جذري في الآراء وخاصة مسألة رؤية الله تعالي ومسألة وعيد الفساق والشفاعاة لأصحاب الكبائر ومسألة كرامات الأولياء

توصي الباحثة بتوجيه النظر إلي المنطق عامة والمنطق الإسلامي خاصة المتمثل في علم الأصول الإسلامي ..دراسة نظرية مع تطبيقها علي علم الكلام الإسلامي الكلمات المفتاحية: التعريف بالسلب؛ التعريف بالعموم ؛ نظرية ؛ تطبيقية ؛ المسائل العقديّة.

The Rule Of General Plunder And General Plunder Is A Theoretical And Applied Study In Some Doctrinal Issues

Azza Sayed Azouz Mohamed.

Department Of Doctrine And Philosophy, Faculty Of Islamic And Arab Studies For Girls, Sohag, Al-Azhar University, Egypt.

Email:azzamohamed.3519@azhar.edu.

Abstract:

The basic principle in this rule is to combine the general form of "everything" with a letter of negation (negation) when combined in a phrase, so the meaning differs between prioritizing the generality word before negation and delaying it. If "every" is preceded by negation, it indicates the generality of negation, that is, the negation of every word. An individual from the case, unlike if the negation applies to "all", then here the generality of the denial does not benefit, but rather it benefits the denial of the generality for some and its affirmation for the others.

Its basis, then, is the science of logic, especially when talking about propositions, specifically negative propositions. If the word "generality" precedes the negation, the proposition is universally negative, and here it states the generality of the negation, meaning the negation is directed to all the members of the proposition, unlike if the letter of negation precedes the word "all," then the proposition is here. Partial negative, meaning that negation is directed toward some while affirming toward others, and if this rule is based on the science of logic, then the conditions of "all" and the entry of negation into it "were exposed to the scholars of the Arabic language, especially the scholars of rhetoric, the scholars of rhetoric, and the scholars of the principles of jurisprudence, so it became no longer limited to the general form." "Every" and the introduction of the letter of negation into it, its scope has expanded to include some forms of generality when it is combined with a letter of negation.

The most important findings reached by the researcher are that the difference in the mechanism of applying the rule of general plunder and plunder in general in some doctrinal issues led to a radical difference in opinions, especially the issue of seeing God Almighty, the issue of the feast of immorality, intercession for those who commit major sins, and the issue of the dignity of saints.

The researcher recommends directing attention to logic in general and Islamic logic in particular, represented by Islamic fundamentals...a theoretical study with its application to Islamic theology.

Keywords: Definition In The Negative; Definition In General; Theory; Applied; Contractual Issues.

مقدّمة:

الحمد لله الذي أحاط بالكلّيات والجزئيات، وعلم الإنسان اقتناص المجهولات من المعلومات والصلاة والسلام الأتمان الأكملان علي من أعطي جوامع الكلم والمنطق الفصيح فبلغ الرسالة و أدي الأمانة ونصح الأمة وهو علي ذلك من الشاهدين وعلي آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين العلوم جميعها مترابطة، يكمل بعضها بعضا، وقلما نجد علما مستقلا عن الآخر، أو قائما بذاته، فالعلوم متكاملة ومتلازمة، فهي علي اختلاف انواعها تبحث عن قاعدة كلية يكون أساسها استقراء الجزئيات المتماثلة فيها لتصل من خلاله إلي قانون عام أو قاعدة كلية، وهذا يعني أن جميع العلوم تكمن علي جانب صوري أو قواعد كلية أو قوانين عامة

وإذا نظرنا إلي المنطق نجده مرتبط بغيره من العلوم بل هو أشد ارتباطا لكونه الآلة القانونية التي تضع المبادئ العامة للفكر، لذا فهو يحتل مركز الصدارة في وضع القوانين الكلية والقواعد العامة والتي من خلال تطبيقها يستقيم الفكر

لهذا كان من أوائل العلوم التي أهتم بها العالم الإسلامي، حيث سعي كثير من الفلاسفة والمتكلمين والفقهاء إلي مزجه في العلوم الإسلامية سواء كانت لغوية أو شرعية ومن أبرز المهتمين بهذا المزج ابن حزم الأندلسي ت ٤٥٦هـ من خلال كتابه "التقريب لحد المنطق" و الإمام أبو حامد الغزالي ت ٥٠٥هـ من خلال كتبه والتي من أهمها كتابي "معيار العلم" و "المستصفى" في أصول الفقه ومن الطبيعي إذا كان المنطق يوصف بأنها آلة للفكر أن يكون بينه وبين اللغة صلة وثيقة علي أساس أنها أداة للتعبير عن هذا الفكر، فهي إذن وسيلة للتعبير بالألفاظ والتراكيب، لذا تعد اللغة هي القالب الذي ينصب فيه الفكر من ثم فهي نتاج التفكير العقلي إذ هي المعبر الأساسي عما يصلو ويجول في الفكر.

وإذا كان علم المنطق هو الوصول إلي القواعد العامة للفكر الإنساني ، ومراعاة هذه القواعد ينتج عنها العصمة في الفكر ، فلا بد إذن أن يكون هناك صلة وثيقة بينه وبين علم أصول الفقه لأنه علم بالقواعد الإجمالية التي ينبنى عليها الجانب العملي للفروع الفقهية ، بهدف العصمة في عملية طلب الحكم الشرعي ، فهو إذن فكر من نوع خاص مقيد بالمواد الشرعية ، فهو من هذه الناحية يتفق مع المنطق الذي هو فكر عام ، ويتفق أيضا في كونه علم معياري أي ميزان توزن به الاستدلالات الشرعية ومن خلاله وعن طريقة يتضح الصواب والخطأ في استنباط الأحكام الشرعية ، ولكنه يختلف مع المنطق في كونهم العلوم العميقة التي يصطبب فيها الرأي والشرع حيث يأخذ من " صفو الشرع والعقل سواء السبيل ، فلا هو تصرف بمحض العقول ، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد" (١)

هذا بجانب أن لغة النص الشرعي وهي اللغة العربية والتي هي كما قال الشافعي ت ٢٠٤هـ : " أوسع الألسنة مذهبا وأكثرها ألفاظا" (٢) وهي المعبرة عن قواعد الفكر بالألفاظ والتراكيب ، لذا كانت مرتعا خصبا لتطبيق القواعد لما تتميز به من دقائق العبارات وتمايز الكلمات .

وأبرز مثال علي ترابط العلوم الثلاثة "قاعدة عموم السلب وسلب العموم" والتي لم أقف فيها علي كونها قاعدة مجردة حررت في هذه العلوم ، وإنما ألحقت بها جانبا تطبيقا في بعض المسائل العقدية لتكون لي أعمق وأوثق فهما

(١) الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى ٥٠٥هـ) المستصفى -تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي -دار الكتب العلمية للنشر - الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ص ٤ .

(٢) الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي المتوفى ٢٠٤هـ) -الرسالة -تحقيق أحمد شاكر مكتبة الحلبي بمصر -الطبعة الأولى، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م ص ٣٤ .

وتحليلاً فكانت هذه الدراسة بعنوان: "قاعدة عموم السلب وسلب العموم دراسة نظرية وتطبيقية في بعض المسائل العقدية" أسباب الاختيار:

أولاً: قاعدة عموم السلب وسلب العموم خير نموذج للتكامل والترابط بين العلوم، فهي محاولة لإحياء فهم طبيعية العلاقات بين العلوم الشرعية واللسانية والإنسانية .

ثانياً: هذه القاعدة تساعد علي الفهم الدقيق للنصوص ، وبالتالي الاستنباط الصحيح للأحكام ومنع المغالطة فيها طبقها علماء أصول الفقه علي الأحكام الشرعية ، فأردت الوقوف عليها عند المتكلمين لأري كيفية تطبيقها علي المسائل العقدية ، لأن الاختلاف في فهمها وتطبيقها أدى إلي اختلاف جوهرى في الآراء بين الفرق الكلامية

ثالثاً: هذه القاعدة لم تفرد بالبحث في علم المنطق سواء الجانب النظري منها وهي شرح القاعدة ومنطوقها، أو الجانب التطبيقي لها في بعض المسائل العقدية، فأردت أن أقف عليها بالفهم والتطبيق.

رابعاً: إثبات أهوية الإسلامية للمنطق الإسلامي المتمثل في علم أصول الفقه الذي لم يقف عند حد ما نقل إليه من المنطق الأرسطي ، بل تعداه في قواعده شرحاً واتساعاً وتطبيقاً ، وأبرز مثال علي ذلك قاعدة عموم السلب وسلب العموم ، فلم يقف علم أصول الفقه علي منطوقها كما وردت بالمنطق، بل تعداه وفاق عليه.

الدراسات السابقة

هناك بحثان في تخصص أصول الفقه تناولوا هذه القاعدة شرحاً وتطبيقاً علي علم أصول الفقه

البحث الأول: قاعدة عموم السلب وسلب العموم وتطبيقاتها الأصولية للدكتور/ يحيى بن حسين الظلمي "الأستاذ المساعد بقسم أصول الفقه بكلية الشريعة

بالرياض" - بحث تم نشره في مجلة الجمعية الفقهية السعودية - ع ٣٢ لسنة ٢٠١٦ م .

البحث الثاني: عموم السلب وسلب العموم دراسة أصولية تطبيقية للدكتور/رمضان ثابت محمد أبو سمره "مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون بأسبوط" - بحث تم نشره في مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط - ع ٢٩ لسنة ٢٠١٧ م.

وكل من هذين الباحثين دراسة نظرية وتطبيقية في علم أصول الفقه ،مع وجود بعض الاختلافات بينهما في كيفية عرض التطبيق علي بعض المسائل الأصولية المترتب عليها أحكام فقهية.

وهذا معناه أنه قد يكون بين بحثي وهذين الباحثين تشابه في الدراسة النظرية حيث المادة العلمية واحدة ،مع الاختلاف عنهما بقدر الإمكان في طريقة العرض والتحليل ، ولكن اختلفت عنهما تماما في أمرين:
الأمر الأول: الدراسة المنطقية لهذه القاعدة جاءت بعرض أسهب وتوضيح أكثر تماشيا مع تخصص الباحثة .

الأمر الثاني: الدراسة التطبيقية لهذه القاعدة علي بعض المسائل الخاصة بعلم العقيدة ،وتبعا لذلك دراسة الآراء المتباينة لذات المسائل العقدية إشكالية البحث

أولاً: هل المماثلة في مسمى القاعدة وهي قاعدة عموم السلب وسلب العموم - بين العلوم الثلاثة (علم البيان - علم المنطق - علم أصول الفقه) يعني أنها متماثلة في تطبيقها أيضا ؟ أم أن هذا التطبيق يختلف طبقا لمادته ومقامهوما يقتضيه سياق الدليل ؟ "

ثانيا: هذه القاعدة أساسها صيغة الجمع "كل" وفي حالة تقدمها عن النفي تفيد عموم السلب ، أي السلب الكلي ، وفي حالة تأخرها عن النفي تفيد سلب العموم أي السلب الجزئي ، فهل هذه القاعدة اقتصررت علي صيغة "كل" أو أن الأمر تعدها إلي صيغ أخرى غيرها تفيد العموم؟

ثالثًا: هل قاعدة عموم السلب وسلب العموم قاعدة كلية أي تطبق بشكل حرفي ونصي؟ أم أنها قاعدة أكثرية أو أغلبية تتصف بالمرونة وتطبق حسب ما يستدعيه السياق ويتفق مع المنقول والمعقول؟

رابعًا: لماذا اعتاد العلماء في ذكرهم لهذه القاعدة أن يقدموا في الترتيب "عموم السلب" عن "سلب العموم"؟ لماذا لا يكون العكس؟ فهل لهذا سبب منطقي؟ أو أن الأمر مجرد اعتياد؟

قد اعتمدت في دراستي لهذا البحث علي عدة مناهج منها:-
المنهج الوثائقي: وذلك من خلال نقل النصوص الخاصة ببحثي وتوثيقها بالصفحة

المنهج التحليلي: وذلك من خلال الوقوف علي النصوص المنقولة" بتحليلها، والوقوف عليها بالعرض والشرح.

المنهج الاستقرائي: ويتضح ذلك من خلال تتبعي لأكبر عدد من المراجع والمصادر التي تناولت هذه القاعدة سواء في الدراسة النظرية أو التطبيقية.
المنهج المقارن: ويتضح بصورة أوضح في الدراسة التطبيقية لهذه القاعدة من خلال ذكر الآراء المتباينة للفرق الكلامية.

هذا بجانب أن هناك أسسا تعتمد عليها دراستي وهي كالتالي:

١- التزمت الأمانة العلمية فيما نقلت من نصوص، فحين أنقل النص من المراجع أو المصادر دون إضافة أو حذف فإني أضعه بين علامتي تنصيص هكذا "أما إذا تصرف في النص بإضافة أو حذف فأصدر المرجع أو المصدر بكلمة "انظر".

٢- اقتصر على ذكر سنة الوفاة لأعلام المشهورة في متن البحث.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في:

مقدمة، تمهيد، مبحثين، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع، ثم فهرس للموضوعات

أما المقدمة: فذكرت فيها نبذة عن أهمية الموضوع وسبب اختياري له والدراسات السابقة عليه، وذكر إشكالية البحث والمنهج المتبع فيه، مع ذكر الأسس التي اعتمدت عليها في دراستي ثم ذكر خطة البحث.
أما التمهيد فذكرت فيه:

أولاً: التعريف بالسلب لغة واصطلاحاً

ثانياً: التعريف بالعموم لغة واصطلاحاً

المبحث الأول: الدراسة النظرية لقاعدة عموم السلب وسلب العموم

المطلب الأول: التعريف بقاعدة عموم السلب وسلب العموم في علم البيان

المطلب الثاني: التعريف بقاعدة عموم السلب وسلب العموم في علم أصول الفقه

المطلب الثالث: التعريف بقاعدة عموم السلب وسلب العموم في علم المنطق

المطلب الرابع: التحقيق في عموم السلب وسلب العموم لدي المناطقة

المطلب الخامس: الإشكالات الواردة علي قاعدة عموم السلب وسلب العموم

المبحث الثاني الدراسة التطبيقية لقاعدة عموم السلب وسلب العموم في بعض

المسائل العقدية

المطلب الأول: تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في كلمة التوحيد "لا

آله إلا الله "

المطلب الثاني: تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في مسألة رؤية الله

تعالى.

المطلب الثالث: تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم علي مسألة وعيد

الفساق.

المطلب الرابع تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في مسألة الشفاعة

لأصحاب الكبائر

المطلب الخامس تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في مسألة كرامات

الأولياء

أما الخاتمة : فقد ذكرت فيها أهم نتائج البحث وبعض التوصيات.

وبعد: هذا هو بحثي بذلت فيه جهدي بقدر ما استطعت إلى ذلك سبيلا،
أسأل الله التوفيق والسداد أنه قريب يجيب المضطر إذا دعاه.

التمهيد

أولاً: التعريف بالسلب لغة واصطلاحاً

السلب: مصدر والسلب ما يؤخذ من المسلوب^(١)

السلب: نزع الشيء عن مالكه، والثوب عن لابسه، والسلب جمع سلوب وهي الناقة المسلوب ولدها^(٢).

"سلب" السين واللام والباء أصل واحد، وهو أخذ الشيء بخفة واختطاف، وأما السلب وهو لحاء الشجر فمن الباب أيضاً لأنه تقشر عن الشجر، فكأنما قد سلبته^(٣)

سلب الشيء سلباً: انتزعه قهراً^(٤)، أي انتزاع الشيء ممن هو في يد غيره بغير حق^(٥)

والسلب في الاصطلاح: انتزاع النسبة^(٦).

(١) ابن دريد الأزدي (أبو بكر محمد بن الحسن ت ٥٣٢١ هـ) - جمهرة اللغة - تحقيق / رمزي منير بعلبكي - دار العلم للملايين ببيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٧ م ج ١ ص ٣٤٠، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي القاهري ت ٥١٠٣١م التوقيف علي مهمات التعاريف - عالم الكتب بالقاهرة للنشر - الطبعة الأولى ٥١٤١٠ - ١٩٩٠م ص ١٩٧.

(٢) محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي جمال الدين المتوفي ٥٦٧٢هـ - إكمال الأعلام بتلخيص الكلام - تحقيق/ سعد بن حمدان الغامدي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة للنشر - الطبعة الأولى ٥١٤٠٤ - ١٩٨٤م ج ٢ ص ٣٠٨.

(٣) ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين ت ٥٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة - تحقيق/ عبد السلام محمد هارون دار الفكر للنشر ٥١٣٩٩ - ١٩٧٩ ج ٣ ص ٩٣.

(٤) إبراهيم حلمي، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - المعجم الوسيط دار الدعوة للنشر ص ٤٤٠،

(٥) محمد رواس قلنجي - حامد صادق قنبيبي - معجم لغة الفقهاء - دار النفائس للطباعة والنشر - الطبعة الثانية ٥١٤٠٨ - ١٩٨٨م ص ٢٤٨.

(٦) الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت ٥٨١٦هـ) التعريفات، ضبطه وصححه / جماعة من العلماء - دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ٥١٤٠٣ - ١٩٨٣م ص

ويطلق السلب عند المنطقيين والحكماء علي مقابل الإيجاب^(١) أي انتزاع النسبة التامة الخبرية^(٢)

لذا قالوا: الإيجاب والسلب قد يراد بهما الثبوت واللاثبوت ، فثبوت شيء لشيء إيجاب وانتفاؤه عنه سلب.

وقد يعبر عنهما بالوقوع واللاقوع وبوقوع النسبة ولا وقوعها ، وقد يراد بهما إيقاع النسبة وانتزاعها أي رفعها.

بعبارة أخرى الإيجاب إيقاع النسبة الثبوتية ، والسلب رفع الإيجاب أي الثبوت^(٣)

والسلب قد يكون سلب كلي أو سلب جزئي :

والسلب الكلي: هو سلب المحمول عن كل فرد من أفراد الموضوع مثل: لا شيء من الإنسان بحجر.

والسلب الجزئي له معنيان:-

أحدهما: سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع وإثباته لبعض آخر مثل: ليس كل حيوان إنسان وهو بهذا المعنى أخص من رفع الإيجاب الكلي وقسم له .

ثانيهما: سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع سواء كان مع الإيجاب للبعض الآخر أو لا يكون ، وهو بهذا المعنى مساو ولازم له كما لا يخفي^(٤)

(١) التهانوي (محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي ت ٥١٥٨هـ) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم - تقديم وإشراف ومراجعة د/ رفيق العجم - تحقيق د/ علي دحروج - نقل النص الفارسي إلي العربية د/ عبد الله الخالدي - الترجمة الأجنبية د/ جورج زيناني مكتبة لبنان ببيروت للنشر الطبعة الأولى ١٩٩٦م ج١- ص ٩٦٥.

(٢) عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القاضي)- دستور العلماء - جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - عرب عباراته الفارسية : حسن هاني محض - دار الكتب العلمية-بيروت - الطبعة الأولى ٥١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ج٢ ص ١٢٩.

(٣) التهانوي - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ج١ ص ٩٦٥"مرجع سابق"

(٤) عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القاضي)- دستور العلماء- ج٢ ص ١٣٠"مرجع سابق"

ثانيا: التعريف بالعموم لغة واصطلاحا

العموم بالضم مصدر "عمّ" ^(١)، والعام: ما يستغرق جميع ما يصلح له .
يقال: عمّ الأمر: إذا شمل الجماعة ، وعمهم بالعطية وغيرها ، ويقال: ما كنت عما ، ولقد عممت عمومة: أي صرت عما ^(٢)
فالعموم هو الشمول يقال مطر عام إذا عم الأمكنة ^(٣) ، ومنه عموم البلوي:
أي شيوع المحظور شرعا يعسر علي المكلف معه تحاشيه ^(٤)
وهو في اللغة: عبارة عن إحاطة الأفراد دفعة
وفي اصطلاح أهل الحق: ما يقع به الاشتراك في الصفات سواء كان في صفات الحق كالحياة والعلم أو صفات الخلق كالغضب والضحك ، وبهذا الاشتراك يتم الجمع وتصح نسبته إلي الحق والإنسان ^(٥)
وهو عند الأصوليين: كون اللفظ موضوعا بالوضع الواحد لكثير غير محصور مستغرقا لجميع ما يصلح له وذلك اللفظ يسمى عاما ^(٦).
وعند المناطقة: هو كون أحد المفهومين اشتمل أفرادا من المفهوم الآخر ، إما مطلقا بأنه يصدق علي جميع ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كلي، ويسمي عموما مطلقا ، وذلك المفهوم يسمي عاما مطلقا وأعم مطلقا ، وذلك المفهوم الآخر يسمي خاصا مطلقا وأخص مطلقا ، كالحيوان بالنسبة إلي الإنسان فإنه أعم منه مطلقا.

(١) محمد رواس قلنجي - حامد صادق قنبيبي - معجم لغة الفقهاء ج ١ ص ٣٢٢ مرجع سابق"
(٢) نشوان بن سعيد الحميري اليمني ت ٥٧٣هـ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم - تحقيق د/ حسين بن عبد الله العمري وآخرون- دار الفكر المعاصر ببيروت- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ج ٧ ص ٤٣٠٩.
(٣) عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القاضي) - دستور العلماء ج ٢ ص ٢١٣ مرجع سابق".

(٤) محمد رواس قلنجي - حامد صادق قنبيبي - معجم لغة الفقهاء- ج ١ ص ٣٢٢ مرجع سابق"

(٥) الجرجاني - التعريفات - ص ١٥٧ مرجع سابق"

(٦) التهاوي - كشف اصطلاحات الفنون ج ٢ ص ١٢٣٥ "مرجع سابق"

وإما من وجه: بأن يصدق علي بعض ما يصدق عليه الآخر ويسمي عموما من وجه ، وذلك المفهوم يسمي عاما من وجه وأعم من وجه، والمفهوم الآخر يسمي خاصا من وجه وأخص من وجه، كالحیوان بالنسبة إلي الأبيض^(١).

وهذا يعني أن الأول هو العموم والخصوص المطلق فكل إنسان حیوان دون العكس.

والثاني هو العموم والخصوص الوجيهي ، بمعنى أنه قد يتفقان بأن يكون هناك حیوان أبيض ولكن قد ينفرد الحیوان بالفرس مثلا، وينفرد الابيض في الثلج مثلا.

هذا هو تعريف لمصطلحي "السلب" و "العموم" كل علي حدة ، أما إذا ركبا اللفظان مع بعضهما فيختلف حال تقديم أحد اللفظين عن الآخر ، عن حال تأخر ذات اللفظ عن الآخر بمعنى أنه - يختلف - تأخير لفظ السلب علي العموم عن حالة تقديم لفظ السلب علي العموم .

فإذا تقدم لفظ العموم علي لفظ السلب في التركيب بحيث أصبح "عموم السلب" هو شمول النفي لكل فرد من أفراد القضية ، وتصبح القضية هنا كلية سالبة.

أما إذا تقدم لفظ السلب علي لفظ العموم في التركيب بحيث أصبح "سلب العموم" فهنا يكون النفي لبعض أفراد القضية ، وعندها تكون القضية جزئية سالبة.

وسيتضح هذا تفصيلا في المبحث التالي :

(١) التهاتوي - كشاف اصطلاحات الفنون ج ٢ ص ١٢٣٤ "مرجع سابق"

المبحث الأول:

الدراسة النظرية لقاعدة عموم السلب وسلب العموم

الأصل في هذه القاعدة هي الجمع بين صيغة العموم "كل" وحرف من حروف السلب (النفي) إذا اجتماعا في عبارة، فيفترق المعني بين تقديم لفظ العموم علي النفي عن تأخيرها عنها، فإذا قدمت "كل" علي النفي أفادت عموم السلب أي النفي عن كل فرد من أفراد القضية، بخلاف ما إذا قدم النفي علي "كل" فهنا لا يفيد عموم السلب، بل يفيد سلب العموم عن البعض وإثباته للبعض الآخر، فأساسها إذن علم المنطق وخاصة عند الحديث عن القضايا وتحديدا القضايا السالبة، فلفظ العموم "كل" إذا تقدم علي النفي كانت القضية كلية سالبة وهنا أفادت عموم السلب أي النفي متوجه لكل أفراد القضية، بخلاف إذا تقدم حرف النفي علي لفظ "كل" كانت القضية هنا جزئية سالبة أي أن النفي يتجه إلي البعض مع الثبوت للبعض الآخر، وإذا كانت هذه القاعدة أساسها علم المنطق فإن أحوال "كل" ودخول النفي عليها "تعرض لها علماء اللغة العربية وبالأخص علماء البيان وأهل البلاغة، وعلماء أصول الفقه، فأصبحت لا تقتصر علي صيغة العموم "كل" ودخول حرف النفي عليها إنما اتسعت رقعتها لتشمل بعض صيغ العموم حال اجتماعها مع حرف من حروف النفي، سيتضح ذلك تفصيلا تحت العناوين التالية

المطلب الأول

التعريف بقاعدة عموم السلب وسلب العموم في علم البيان
أولا: اختلاف معني صيغة الجمع "كل" حال نفيها بين الرفع والنصب
أما الدراسات البلاغية فدخول "كل" في رحابها جاء عرضا لا أصالة وأول من تكلم عنها عبدالقاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ في كتابه "دلائل الإعجاز"

حين توقف وهو يصحح ما ضعفه العلماء من أساليب الأدباء عند قول أبي
النجم العجلي^(١):

قد أصبحت أمّ الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم أصنع^(٢)
ورأي أن المعنى الذي يؤديه الشاعر برفع "كل" هو غيره الذي يؤدي
بنصبها خلافا لمن سوي بينهما في الإعرابين ، ودفعه ذلك إلي الحديث عن
معناها ، والفرق بين دخولها في النفي وخروجها منه معززا حديثه
بالشواهد الفصيحة والأمثلة^(٣) فرفع "كله" على أنه مبتدأ خبره الجملة لم
أصنع، وتقدم لفظ "كل" وهو من ألفاظ العموم على النفي؛ ليكون المعنى أنه
لم يأت بشيء مما ادّعت عليه هذه المرأة فهي من ثم تتجني، وهذا ما
يقتضيه عموم السلب وهذا هو المعنى الذي قصده الشاعر، وهذا لا
يعني أنه لا يجوز نصب "كل" ولكن في حالة النصب تكون "كل" داخلة في
حيز النفي ويكون المقصود هنا ، نفي العموم أي سلب العموم ولكن هذا

(١) أبو النجم العجلي: هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن بكر ابن وائل من رجاز الإسلام
الفحول المقدمين، وفي الطبقة الأولى منهم قال عنه أبو عمرو بن العلاء: كان أبو النجم أبلغ في
النتع من العجاج، توفي سنة (١٣٠ هـ)، وانظر شمس الدين الذهبي (أبو عبد الله محمد بن
أحمد بن عثمان بن قأيماز الذهبي المتوفى ٧٤٨ هـ) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام
تحقيق الدكتور بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي للنشر الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ - ج ٣ ص
٢٩٦، ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر) (المتوفى:
٥٧١ هـ) - تاريخ دمشق المحقق عمرو بن غرامة العمري - دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع عام النشر ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م ج ٤٨ ص ٣٥١).

(٢) (البيت أورده الجرجاني في أسرار البلاغة (الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار المتوفى ٤٧١ هـ) أسرار البلاغة قرأه وعلق عليه:
محمود محمد شاكر-مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة للنشر ص ٣٨٩، ١ والقزويني في
الايضاح (محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف
بخطيب دمشق) (المتوفى ٧٣٩ هـ) الايضاح في علوم البلاغة المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي
دار الجيل ببيروت للنشر- الطبعة الثالثة - ج ٢ ص ٧٨)

(٣) تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٦ هـ- أحكام كل وما عليه تدل- مقدمة الكتاب
ص ٦ - تحقيق د/ طه محسن - الطبعة الأولى بغداد ٢٠٠٠ م .

يتنافى مع المعنى الذي أراده الشاعر، لأن الشاعر يريد عموم النفي لأي ذنب ، بخلاف ما إذا نصبت "كل" فيكون المعنى نفي بعض الذنب لا كله^(١) ثم عدد عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ كثير من الأمثلة فمثلا قول الشاعر "ما يدرك المرء كل ما يتمناه"^(٢) «ما يدعو كل رأي الفتى إلى رشد»^(٣)

يختلف عن «كل ما يتمنى المرء لا يدركه» و «كل رأي الفتى لا يدعو إلى رشد» فالمعنى هنا متغير، فهو بمنزلة أن يقول: «إن المرء لا يدرك شيئا مما يتمناه»، و «لا يكون في رأي الفتى ما يدعو إلى رشد بوجه من الوجوه».

ثم عقب الجرجاني بعد هذه المقارنة بقوله: "واعلم أنك إذا أدخلت «كلاً» في حيز النفي، وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظاً أو تقديراً، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه. وإذا أخرجت «كلاً» من حيز النفي ولم تدخله فيه، لا لفظاً ولا تقديراً، كان المعنى على أنك تتبعت الجملة، فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً.

والعلة في أن كان ذلك كذلك، أنك إذا بدأت «بكل» كنت قد بنيت النفي عليه، وسلّطت الكلية على النفي وأعملتها فيه، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشدّ شيء عن النفي، فاعرفه"^(٤)

(١) الجرجاني -دلائل الإعجاز في علم المعاني ص ١٨٤ وما بعدها "مرجع سابق"، قارن: محمد محمد أبو موسى -خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني- مكتبة وهبة للنشر الطبعة: السابعة ص ٢٣٦

(٢) البيت للمتنبي من قصيدة قالها عند ما علم أن قوما نعوه في مجلس سيف الدولة وتماهه: «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن». والمعنى: أعدائي يتمنون وكأ يدركون ما يتمنون فالرياح تجري وليس كل ما تجري ترضى بها السفن وإنما ترضى السفن بالرياح الطيبة (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين "المتوفى ٦١٦هـ") شرح ديوان المتنبي -المحقق: مصطفى السقا/إبراهيم الإبياري/عبد الحفيظ شلبي - دار المعرفة ببيروت للنشر- ج ٤ ص ٢٣٦

(٣) ذكره القزويني في الإيضاح في علوم البلاغة ج ٢ ص ٧٧ "مرجع سابق"

(٤) عبد القاهر الجرجاني-دلائل الإعجاز في علم المعاني ص ١٨٧ "مرجع سابق"

ثم توالي حديث علماء البيان بعد ذلك عن "كل" ودخول النكرة عليها ، وذلك ضمن باب التقديم والتأخير ، وبالأخص عند الأغراض البلاغية لتقديم المسند إليه وذلك في حالة إذا اجتمع في الجملة أداة تدل علي العموم والشمول وإداه تدل علي السلب أي النفي^(١) توضيح ذلك تحت هذا العنوان:

ثانيا: حديث أهل البيان عن "كل" ودخول النفي عليها في باب التقديم والتأخير

معلوم: أن الالفاظ قوالب المعاني، فيجب أن يكون ترتيبها الوضعي حسب ترتيبها الطبيعي، ومن البين أن (رتبة المسند إليه التقديم) لأنه المحكوم عليه، ورتبة المسند التأخير، إذ هو المحكوم به - وما عداها - فهو متعلقات وتوابع تأتي تالية لهما في الرتبة ولكن قد يعرض لبعض الكلم من المزايا والاعتبارات ما يدعو إلى تقديمها، وإن كان من حقها التأخير فيكون من الحسن إذا تغيير هذا الأصل وإتباع هذا النظام ليكون المقدم مشيراً إلى الغرض الذي يؤدي إليه، ومترجماً عما يريد^(٢).

فمرتبة المسند إليه: «التقديم» وذلك لأن مدلوله هو الذي يخطر أولاً في الذهن، لأنه المحكوم عليه، والمحكوم عليه سابق للحكم طبعاً فاستحق التقديم وضعاً، ولتقديمهم دواع شتى^(٣) منها أنه يدل علي العموم بمعنى إذا كان المسند إليه صيغة من صيغ الجمع ككل وجميع وتقدم علي أداة من

(١) انظر: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى "المتوفى ١٣٦٢هـ" - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع - ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية للنشر ببيروت ص ١٢٣ وما بعدها، - القزويني - الإيضاح في علوم البلاغة - ج ٢ ص ٧٢ وما بعدها" مرجع سابق " ، عبد الرحمن بن حسن حنكة الميداني الدمشقي (المتوفى ١٤٢٥هـ) البلاغة العربية - دار القلم للنشر دمشق - ببيروت ج ١ ص ٣٦٧ وما بعدها، أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى: ١٣٧١هـ) - علوم البلاغة «البيان، المعاني، البدیع» ص ١٠٤ وما بعدها بدون طبعة.

(٢) أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى ١٣٦٢هـ) - كتاب جواهر البلاغة ج ١ حاشية ص ١٢٣ "مرجع سابق"

(٣) أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى ١٣٦٢هـ) - كتاب جواهر البلاغة ج ١ حاشية ص ١٢٣ "مرجع سابق"

أدوات النفي كان الغرض البلاغي هو عموم السلب أو شمول النفي ، ولو بقي المسند إليه متأخراً عن النفي فيكون الغرض هنا هو سلب العموم أو نفي الشمول ، تفصيل ذلك :

تقديم المسند إليه لإفادة تعميم النفي وشموله للأفراد وذلك إذا كان المسند إليه أداة عموم تقدمت على أداة النفي، ولم تكن معمولة للفعل المنفي، كما تراه في نحو قولك: "كل طالب لم يقصر" أي إنهم جميعاً لم يقصروا، فقد قدم المسند إليه -وهو أداة عموم- على أداة نفي الفعل غير عامل^(١) فيها لقصد إفادة عموم النفي أي نفي الحكم -وهو التقصير في هذا المثال- عن كل فرد من أفراد الطلاب^(٢)

وما جاء في حديث سهو الرسول صل الله عليه وسلم في الصلاة وهو في الصحيحين وفيه علي ما روي أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم - صلي إحدى صلاتي العشاء ركعتين ثم سلم ، فقال المسلمون: قُصِرَت الصلاة ، وفي القوم رجل في يديه طول يقال له: ذو اليدين واسمه علي ما جاء عند مسلم (الخرباقي) فقال: يا رسول الله ، أنسيت أم قُصِرَت الصلاة؟ فقال: " كل ذلك لم يكن" فقال ذو اليدين: قد كان بعض ذلك يا رسول الله^(٣)

(١) (بمعنى ألا تكون أداة العموم معمولة للفعل الواقع بعد النفي ، فإذا كانت معمولة ، نحو : " كل الدراهم لم أقبض" اقتضى الكلام سلب العموم ، لأن المفعول الذي هو "كل" وإن كان مقدماً على النفي غير أن المنفي في نية التأخير، والعامل في المفعول ها هنا في نية التقديم، فكان حكمه حكم ما إذا قيل "لم أقبض كل الدراهم" (يراجع القرافي (شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي) العقد المنظوم في الخصوص والعموم -دراسة وتحقيق د/ أحمد الختم عبد الله - الطبعة الأولى ١٤٢٠م -١٩٩٩م -ج١/ ٣٥٣ .

(٢) حامد عوني - المنهاج الواضح للبلاغة-المكتبة الأزهرية للتراث للنشر ج٢ ص ٤٨ بدون دار نشر أو تاريخ طبع .

(٣) رواه مسلم في صحيحه -باب السهو في الصلاة والسجود له(مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت ٥٢٦١- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلي رسول الله - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي ببيروت ج ١ ص ٤٠٤)

فقول الرسول صلوات الله عليه "كل ذلك لم يكن" هو من عموم السلب^(١) فهنا قُدم المسند إليه وهو لفظ العموم "كل" علي أداة نفي الفعل غير عامل فيها لقصد إفادة عموم النفي أي نفي الحكم^(٢) فيكون معني القول الكريم "لم يقع واحد منهما أي القصر أو النسيان" فالنفي شمل الأمرين جميعا ولو قيل "لم يكن كل ذلك" لكان المعني أنه قد كان بعضه^(٣) وهذا يعني : إنما كان التقديم مفيدا للعموم دون التأخير؛ لأن صورة التقديم تفهم سلب لحوق المحمول للموضوع ، وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات^(٤).

كذلك رواه مالك في الموطأ باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا (مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت ٥١٧٩هـ - موطأ الإمام مالك - صححه وخرج أحاديثه وعلق عليه / محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي ببيروت للنشر طبعة ٥١٤٠٦هـ ١٩٨٥م ج ١ ص ٩٤)

كذلك رواه النسائي في سننه باب ما يفعل من سلم من ركعتين ناسيا وتكلم (أبو عبد الله أحمد بن شعيب بن علي الخراساني المتوفى ٥٣٠٣هـ - المجتبي من السنن - السنن الصغرى للنسائي - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب للنشر - الطبعة الثانية ٥١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ج ٣ ص ٢٢)

(١) عبد الرحمن حسن حنكة الميداني - ضوابط المعرفة و أصول الاستدلال والمناظرة (صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي) دار القلم بدمشق - الطبعة الثامنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م ص ٧٥ ، قارن: أحكام كل وما عليه تدل ص ٥٩ "مرجع سابق" ، الجرجاني دلائل الإعجاز ص ١٨٥ - ١٨٦ "مرجع سابق"، القزويني - الإيضاح في علوم البلاغة - ج ٢ ص ٧٨ "مرجع سابق"، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (المتوفى ٧٤٥هـ) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز - المكتبة العنصرية ببيروت للنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ج ٣ ص ١٥٠ ، عبد المتعال الصعيدي (المتوفى ١٣٩١هـ) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة - مكتبة الآداب الطبعة السابعة عشر ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ ، حامد عوني - المنهاج الواضح للبلاغة - ج ٢ ص ٤٨ "مرجع سابق"

(٢) حامد عوني - المنهاج الواضح للبلاغة ج ٢ ص ٤٨ "مرجع سابق".

(٣) انظر: الجرجاني - دلائل الإعجاز ص ١٨٦ "مرجع سابق"

(٤) عبد المتعال الصعيدي بغية الإيضاح ج ١ ص ١٢٩ "مرجع سابق"

نخلص من هذا إلي: إذا كان المسند إليه صيغة عموم وتقدم علي النفي هنا أفاد عموم السلب وشمول النفي، هذا في حالة تقديم المسند إليه، وعلي هذا فعموم السلب عند أهل البيان هو: "شمول النفي لكل فرد من أفراد المسند إليه"^(١)

ولكن قد يؤخر المسند إليه إن اقتضي المقام تقديم المسند، وذلك في حالة أن جاء المسند إليه متأخراً عن النفي وهنا يكون الغرض البلاغي هو سلب العموم أو نفي الشمول بمعنى أن الحكم يتوجه إلي بعض الأفراد دون البعض الآخر مثل:

ما كل ما يتمني المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن^(٢)
والمعني أي لا يدرك الإنسان كل ما يتمني كما أن السفن لا تلتئمها الرياح علي الدوام^(٣) فهنا قدمت أداة النفي "ما" علي لفظ العموم "كل" لإفادة سلب العموم ونفي الشمول^(٤) بمعنى أن النفي توجه إلي الشمول خاصة دون أصل

(١) انظر: أحمد إبراهيم - جواهر البلاغة ص ١٢٤ "مرجع سابق"، د/عبد العزيز عتيق - علم المعاني - دار النهضة العربية بيروت للنشر - الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م - ص ١٣٨ .

(٢) ابن الإفريقي (إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم ابن الإفريقي المتوفى ٤٤١هـ) شرح شعر المتنبي - السفر الثاني دراسة وتحقيق: الدكتور مصطفى عليان مؤسسة الرسالة بيروت للنشر الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ ج ١ ص ١٣٣، صاحب بن عباد (إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد المتوفى: ٣٨٥هـ) - الأمثال السائرة من شعر المتنبي تحقيق/ الشيخ محمد حسن آل ياسين مكتبة النهضة ببغداد للنشر الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م ص ٦٣ .

(٣) عبد الله فكري «باشا» بن محمد بليغ بن عبد الله بن محمد (المتوفى ١٣٠٦هـ) نظم اللال في الحكم والأمثال - شرحه: عبد المعين الملوح - دار الأوزاعي بيروت للنشر - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ص ١٥١ .

(٤) تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي - أحكام كل وما عليه تدل ص ٦٢ "مرجع سابق"، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي - جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدع ص ١٢٣ "مرجع سابق" ، أحمد بن مصطفى المراغي علوم البلاغة «البيان، المعاني، البدع ص ١٠٥ "مرجع سابق"، يحيى بن حمزة الحسيني - الطراز لأسرار البلاغة ج ٣ ص ١٥٠ "مرجع سابق"

الفعل وأفاد الكلام نفي المجموع "سلب العموم" فيحتمل ثبوت البعض أو الوصف لبعض ما أضيف له كل^(١).

وقس علي ذلك كثير من الأمثلة:

ليس كل النوي تلقي المساكين^(٢)

ما كل رأي الفتى يدعو إلي رشد، ما جاء كل القوم ، ثم أخذ كل الدراهم^(٣) كل هذه الأمثلة جاء فيها النفي متقدما علي صيغة العموم "كل" وكلها أفادت سلب العموم الذي يعني أن الحكم ثابت هنا لبعض الأفراد فقط.

ثالثا: تعقيب الشيخ عبد الرحمن حسن حنكة

هناك رأي للشيخ "عبد الرحمن حسن حنكة" : على خلاف ما ذكر البلاغيون فهو يري أن قاعدة عموم السلب وسلب العموم لا تلحق بباب

(١) أحمد بن مصطفى المراغي - علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع ص ١٠٥» مرجع سابق، يحيى بن حمزة الحسيني الطراز لأسرار البلاغة المكتبة ج٣ ص ١٥٠ مرجع سابق، عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي (المتوفى: ٩٦٣هـ) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص - المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد - عالم الكتب ببيروت للنشر ج١ ص ١٤٦ ، محمد محمد أبو موسى - خصائص التراكميات دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ص ٢٣٦ مرجع سابق

(٢) صدر هذا البيت: فأصبحوا والنوي عالي معرّسهم ،البيت لحميد الأرقط ،يصف أضيافا جياعا نزلوا به، المعرّس المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل يقول: أكلوا كثيرا من التمر وألقوا كثير من النوي، ولكنهم لجوعتهم لم يلقوا إلا بعضه (سيبويه "عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبوبشر، الملقب سيبويه المتوفى ١٨٠هـ" - الكتاب - تحقيق عبدالسلام محمد هارون مكتبة الخاتجي القاهرة للنشر - الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ج١ ص ٧٠، ١٤٧، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث بالقاهرة للنشر، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ج١ ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٣) انظر: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي - أحكام وما عليه تدل ص ٦١، ٦٢ مرجع سابق، قارن: الجرجاني - دلائل الاعجاز ص ١٨٦-١٨٧ مرجع سابق محمد محمد أبو موسى - خصائص التراكميات دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ج١ ص ٢٣٦ مرجع سابق

التقديم والتأخير في علم البلاغة وهاك نصه: "فإنني لست أرى أن يُلحق بباب التقديم والتأخير البلاغي تقديم أداة النفي على اللفظ الدالّ على العموم، ولا تقديم اللفظ الدالّ على العموم على أداة النفي، فهذه قضية فكرية تتصل بأصل بناء الكلام في أدائها للمعاني، وهي ترجع إلى قاعدة "سلب العموم أو عموم السلب" فإذا سلط النفي على العموم لم يلزم منه نفي جميع الأفراد، لأن المنفي حينئذ هو العموم لا جميع أفرادها، وإذا سلط العموم على المنفي بأداة النفي فإنه يدلّ حينئذ على نفي جميع الأفراد^(١).

فإذا قلنا: "ليس كل إنسان كاتباً" بتسليط السلب على العموم فمعنى هذه الجملة أنّ بعض الناس غير كاتب، وهذا حكم صادق.

وإذا قلنا: "كلُّ إنسان ليس كاتباً" بتسليط اللفظ الدال على العموم على الجملة المنفيّة المسلوّبة" فمعنى هذه الجملة أنه لا أحد في الناس هو كاتب، وهذا حكم كاذب غير صحيح^(٢).

فمعنى كلِّ من الجملتين قد أُخذَ عقلياً من تسليط النفي على العموم، ومن تسليط العموم على النفي، ولم يُؤخَذَ من دواعي بلاغية، وهذا الموضوع هو من اهتمامات علماء المنطق وعلماء أصول الفقه... .

انظر إلى قول القائل: "كلُّ كبائر الإثم لم أرتكبها" فإنك تجد أن هذا الكلام يفيد أنه لم يرتكب شيئاً من كبائر الإثم، ولذلك قد يعترض عليه بمثل قول القائل: "بل ارتكبت بعضها".

انظر إلى قول القائل: "لم أرتكب كلَّ كبائر الإثم" فإنك تجد أنّ صاحب هذا الكلام لا ينفي عن نفسه أنه ربما ارتكب بعض كبائر الإثم، من أجل هذا لم يصحّ أن يُعترضَ عليه بمثل قول القائل: "بل ارتكبت بعضها" لأنّ هذا أمر لم ينفي عن نفسه، وإنما قد يُعترض عليه بمثل قول القائل: "بل ارتكبت

(١) عبد الرحمن بن حسن حنّبة - البلاغة العربية ج ١ ص ٣٦٧ "مرجع سابق"

(٢) عبد الرحمن بن حسن حنّبة - البلاغة العربية ج ١ ص ٣٦٨ "مرجع سابق"

جَمِيعَ كَبَائِرِ الْإِثْمِ" إذا كان قد ارتكبها فعلاً^(١). وهذا يعني أن الشيخ عبد الرحمن حسن حنبكه يري أن فهم وتطبيق هذه القاعدة هو عقلي بحت، فالأولي بها علم المنطق وعلم أصول الفقه

المطلب الثاني:

التعريف بقاعدة عموم السلب وسلب العموم في علم أصول الفقه جاء حديث الأصوليين عن قاعدة "عموم السلب وسلب العموم" في معرض كلامهم عن صيغ العموم "كل" و"النكرة في سياق النفي" "الجمع المعرف بأل" ونفي المساواة بين الشئيين توضيح ذلك:
أولاً: صيغه العموم "كل"

قيل عن صيغة "كل": "لَيْسَ بَعْدَ كُلِّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَلِمَةٌ أَعْمُ مِنْهَا"^(٢)
من ثم فهي أقوى صيغه فمادتها تقتضي الاستغراق والشمول كالإكليل لإحاطته بالرأس، والكلالة لإحاطتها بالوالد والولد.
فلهذا كانت أصح صيغ العموم لشمولها العاقل وغيره، المذكر والمؤنث، المفرد والمثنى والجمع^(٣) فلذلك كانت أقوى صيغ العموم، وتكون في الجميع بلفظ واحد، تقول كل النساء، وكل القوم، وكل رجل، وكل امرأة^(٤).

(١) عبد الرحمن حسن حنبكة - البلاغة العربية - ج ١ ص ٣٦٨ "مرجع سابق"
(٢) الشوكاني (محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني المتوفى ١٢٥٠هـ) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول - المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا قدم له: الشيخ خليل الميسر والدكتور ولي الدين صالح فرفور - دار الكتاب العربي للنشر الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م ج ١ ص ٢٩٧.
(٣) بن عبد اللطيف المنياوي (أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي) الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م ص ٢٣٥.
(٤) الشوكاني - إرشاد الفحول ج ١ ص ٢٩٧ "مرجع سابق"

فإذا كانت "كل" في حيز النفي كان الكلام منفياً ، واختلف حكمها بين أن يتقدم النفي عليها وبين أن تتقدم علي النفي، فإذا تقدمت علي حرف النفي نحو كل القوم لم يقدّم، أفادت التنصيص علي انتفاء كل فرد فرد، وإن تقدم النفي عليها مثل لم يقدّم كل القوم لم يدل إلا علي نفي المجموع، وذلك يصدق بانتفاء القيام عن بعضهم، ويسمي الأول عموم السلب، والثاني سلب العموم من جهة أن الأول يحكم فيه بالسلب عن كل فرد، والثاني لم يقدّم العموم في حق كل أحد، بل إنما أفاد نفي الحكم عن بعضهم، قال القرافي: وهذا شيء اختصت به "كل" من بين سائر صيغ العموم^(١)

قال: وهذه القاعدة متفق عليها عند أرباب البيان، وأصلها قوله صلي الله عليه وسلم: "كل ذلك لم يكن" لما قال له ذو اليمين: أقصرت الصلاة أم قصرت^(٢)

النهي والنفي من واد واحد ، ومقتضي ذلك أن يطرد حكم النهي في النفي^(٣) بمعنى أن حكم النهي مع كل هو نفسه حكم النفي

(١) الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي "المتوفى: ٧٩٤هـ") البحر المحيط في أصول الفقه - دار الكتبي للنشر الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ج ٤ ص ٨٩-٩٠، قارن (المرداوي) علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى ٨٨٥هـ) - التحبير شرح التحرير في أصول الفقه - المحقق د عبد الرحمن الجبرين، د عوض القرني، د أحمد السراح - مكتبة الرشد بالرياض للنشر - الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ج ٥ ص ٢٣٥٣، قارن: الشوكاني - إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ج ١ ص ٢٩٧ "مرجع سابق"، قارن: ابن عبد اللطيف المنياوي - الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول ص ٢٣٥ - ٢٣٦ "مرجع سابق" ، قارن: ابن النجار الفتوحى (تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ) : شرح الكوكب المنير المحقق: محمد الزحيلي ونزيه حماد - مكتبة العبيكان للنشر - الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ج ٣ ص ١٢٧

(٢) الشوكاني - إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ج ١ ص ٢٩٧ "مرجع سابق"

(٣) تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي - أحكام كلوما عليه تدل ص ٦٩ "مرجع سابق"

فمثلاً: إذا قلت: لا تضرب كل رجل أو كل الرجال، كان النهي عن المجموع لا عن كل واحد، وإذا قلت: كل الرجال لا تضرب، كان عموماً في السلب بالنسبة إلي كل فرد^(١)

كذلك حكم "كل" في الشرط والظاهر أن تقدمها عليه كتقدمها علي النهي، فيكون الرط عاماً لكل فرد، فإذا قلت: كل رجل إن قام فاضربه، وكل عبد لي إن حج فهو حر، فمن حج منهم عتق، فلو قدمت الشرط فقلت: إن حج كل عبد من عبيدي فهم أحرار، لا يعتق أحد منهم حتي يحج جميعهم ومن هذا قوله تعالى قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كَلَّآةً لَا يُؤْمِنُونَ بِهَا﴾ [الأنعام: ٢٥]^(٢) وهذا يعني إذا تقدمت "كل" علي الشرط في مثل "كل عبد لي إن حج فهو حر" أنها هنا من قبيل عموم السلب، بخلاف لو قدم الشرط مثل "إن حج كل عبد لي فهو حر" فهذه العبارة من قبيل سلب العموم لأن الشرط هنا متعلق بالمجموع

ثانياً: صيغ النكرة في سياق النفي

مثالها: "لا أحد في الدار"، أو "ما قام أحد" ونحو ذلك.

اتفق أرباب العموم على أن النكرة في سياق النفي من صيغ العموم في الجملة، وإنما وقع الخلاف بينهم في بعض صورها وفي طريقة عمومها^(٣) تفصيل ذلك:

اختلف العلماء في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم. "بمّا"، أو "لنّ"، أو "لمّ"، أو "ليسّ" وسواء دخل حرف النفي علي فعل نحو: ما رأيت رجلاً

(١) الزركشي- البحر المحيط ج ٤ ص ٩١ "مرجع سابق"، قارن: تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي- أحكام كل وما عليه تدل ص ٦٩ "مرجع سابق"

(٢) الزركشي- البحر المحيط ج ٤ ص ٩٣ "مرجع سابق"

(٣) عياض بن نامي بن عوض السلمى - أصولُ الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهلة - دار التدمرية بالرياض للنشر الطبعة: الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م ص ٣٠٦، قارن: الزركشي - البحر المحيط ج ٤ ص ١٥٦ "مرجع سابق"

أو علي اسم نحو: لا رجل في الدار، وسواء باشرها النفي نحو ما أحد قائما، أو عاملها نحو: ما قام أحد، ويدل له قوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذُ بَعْضُنَا﴾ [آل عمران: ٦٤]^(١)

احتج الإمام فخر الدين الرازي بأنها لو لم تكن لنفي العموم لما كان "لأ آله إلا الله" نفيًا لدعوي من ادعي سوي الله^(٢) وهو مذهب جمهور العلماء، وهو الحق،

المذهب الثاني: أن النكرة في سياق النفي لا تفيد العموم إلا بشرط أن تكون النكرة مسبوقة بـ "من" الجارة، سواء كانت ظاهرة كقوله تعالى: (وما من آله إلا الله)، أو مقدره كقوله: (لا آله إلا الله)، والتقدير: ما من آله يعبد بحق إلا الله^(٣) وهو مذهب بعض النحاة وبعض اللغويين. دليل هذا المذهب:

أن النكرة في سياق النفي إذا خلت من حرف "من" تكون غير صريحة في إفادتها للعموم؛ حيث يجوز الزيادة عليها فتقول مثلاً: "ما عندي رجل بل رجلان" وهذا لا يؤدي إلى التناقض حيث إنه قصد: أن ما عنده رجل واحد، بل عنده رجلان، لذلك لا تعم. أما إذا قال: "ما عندي من رجل"، فإنهم يعم؛ لامتناع إثبات الزيادة عليه، فلا يمكنه أن يقول: "ما عندي من

(١) الزركشي - البحر المحيط ج ٤ ص ١٤٩ "مرجع سابق".

(٢) توثيقها من الرازي، الزركشي البحر المحيط ج ٤ ص ١٥٠ "مرجع سابق"، قارن: الآمدي (أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (المتوفى: ٦٣١هـ) الأحكام في أصول الأحكام - المحقق: عبد الرزاق عفيفي المكتب الإسلامي ببيروت للنشر ج ٢ ص ٢٠٥.

(٣) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة - المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارَنِ (تحريرٌ لمسائله ودراستها دراسة نظرية تطبيقية) مكتبة الرشد بالرياض للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ ١٩٩٩ م ج ٤ ص ١٤٩٩ .

رجل بل رجلان "ولا فرق بين الصورتين إلا إثبات " من " وعدمها، فدل على أن " من " هي المؤثرة في العموم.

يجاب عن هذا: إن هذا مخالف لإجماع العلماء في الفقه والعقيدة أما مخالفته لما أجمع عليه العلماء في الفقه، فهو أن العلماء قد أجمعوا على أن الشخص لو حلف وقال: " والله لا آكل رغيفا " فإنه يحنث إذا أكل رغيفين، وتجب عليه كفارة يمين، فلو كان قولكم صحيحا: لما حنث؛ حيث إنه يؤول - على زعمكم - بأنه حلف أن لا يأكل رغيفا واحداً، ولم يحلف على أنه لا يأكل رغيفين.

أما مخالفته لما أجمعت عليه الأمة في العقيدة فبيانها - أن يقال لو كان يجوز أن يقال: " ما عندي رجل بل رجلان " لجاز أن يقال في قوله تعالى: (ولم تكن له صاحبة) بل صاحبتان^(١)

النكرة في سياق النفي يستثنى منها صورتان :

الصورة الأولى: النكرة المرفوعة بعد "لا" العاملة عمل ليس نحو: لا رجل في الدار فهي نفى الوحدة قطعاً، لا للعموم فتقول العرب لا رجل في الدار بل اثنان ونقله عن سيبويه فهذه نكرة في سياق النفي وهي لا تعم إجماعاً^(٢) وإذا قلت: " لا رجل في الدار " بلفظ البناء على الفتح، فهي تعم؛ لأنها

(١) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة - المَهْدَبُ في عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ؛ ص ١٥٠٠ "مرجع سابق"، قارن: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة: الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح مكتبة الرشد بالرياض للنشر الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م ص ٢٤٦ .

(٢) انظر الزركشي-البحر المحيط ج ٤ ص ١٥٤ "مرجع سابق"، قارن: ابن اللحام (علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البعلبي الدمشقي الحنبلي المتوفى ٨٠٣هـ) القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية- تحقيق/ عبد الكريم الفيضلي المكتبة العصرية للنشر- طبعة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ص ٢٧٥، قارن: القرافي (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي المتوفى ٦٨٤هـ) شرح تنقيح الفصول -

جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟ فسأل عن مطلق الرجل، فقلت: " لا رجل في الدار " أي: " ليس من [له] هذا المفهوم في الدار "، فلا يكون فيها رجل، وإلا لما صدق نفي المطلق من الدار^(١)

الصورة الثانية: وكذلك سلب الحكم على العموم حيث وقع، كقولك ما كل عدد زوج؛ فإن هذا ليس حكماً بالسلب على كل فرد من أفراد العدد، وإلا لم يكن فيه زوج وذلك باطل، بل المقصود إبطال قول من قال كل عدد زوج، فيقال له: ليس كل عدد زوجاً، أي ليست الكلّية صادقة بل بعضها ليس كذلك، فهو سلب الحكم على العموم لا حكم بالسلب على العموم، فلا بد من تأمل الفرق بينهما. فهذان نوعان من النكرة في سياق النفي ليسا للعموم^(٢)

وَمِنْ أُمَّلَّةِ النَّكْرَةِ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ٨ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْنُوا فِيهِ﴾ ٩ ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزَّانَا﴾

المحقق: طه عبد الرؤوف سعد- شركة الطباعة الفنية المتحدة للنشر- الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م ص ١٩٤.

(١) القرافي (شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ت ٦٨٤هـ) نفائس الأصول في شرح المحصول-المحقق/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض مكتبة نزار مصطفى الباز للنشر- الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م ج٤ ص ١٧٩٦، قارن: الزركشي- البحر المحيط ج٤ ص ١٥٤ "مرجع سابق"

(٢) انظر: القرافي- شرح تنقيح الفصول ص ١٨٢ "مرجع سابق"، الإسنوي (عبدالرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي أبو محمد جمال الدين المتوفى ٧٧٢هـ) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول- دار الكتب العلمية ببيروت للنشر- الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م ص ١٨٦، الزركشي- البحر المحيط ج٤ ص ١٥٦ "مرجع سابق" قارن: ابن اللحام- القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية ص ٢٧٥ "مرجع سابق"، العطار(حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي المتوفى ١٢٥٠هـ) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع دار الكتب العلمية للنشر بدون طبعة وبدون تاريخ ج٢ ص ١١، عياض بن نامي بن عوض السلمي- أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهله- ص ٣٠٦ "مرجع سابق"

١٠ ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾ ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ فعموم النكرة في سياق النفي والنهي يكون "وضعا" بمعنى أن اللفظ وضع لسلب كل فرد من الأفراد بالمطابقة (١) بمعنى إذا وقعت النكرة في سياق النهي أفادت عموم السلب فهي كمثلها في سياق النفي لأتبعها من واد واحد ثالثا : مما يتفرع عن النكرة المنفية للعموم نفي المساواة بين الشئيين نفي المساواة بين الشئيين كقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾

فذهب جمهور الشافعية وطوائف من الأصوليين إلى أنه يقتضي العموم . وذهبت الحنفية "والمعتزلة" (٢) والغزالي والرازي إلى أنه ليس بعام . استدل الأولون بأنه نكرة في سياق النفي ، لأن الجملة نكرة باتفاق النحاة ، وكذلك توصف بها النكرات دون المعارف . واستدل الآخرون بأدلة منها: "أنه إما يكفي في إطلاق لفظ المساواة الاستواء من بعض الوجوه، أو لا بد فيه من الاستواء من كل الوجوه ، والأول باطل ، وإلا لوجب إطلاق لفظ المساواة على جميع الأشياء ، لأن كل شئيين لا بد أن يستويا في بعض الأمور من كونهما معلومين وموجودين إلى غير ذلك ، ولما كان ذلك باطلا علمنا أنه يُعتبر في المساواة المساواة من كل الوجوه ، وحينئذ يكفي في نفي المساواة نفي الاستواء من بعض الوجوه ، لأن نقيض الكلي هو الجزئي ، فإذا قلنا لا يستويان لا يفيد نفي الاستواء من جميع الوجوه ، فنفي المساواة بين الشئيين لا يعم ، لأن نفي الإيجاب الكلي سلب جزئي . وخلصنا هذا أن صيغة "لا يستوي" الاستواء إما لعموم سلب التسوية ، أو لسلب

(١) ابن النجار الفتوح شرح الكوكب المنير - ج ٣ ص ١٣٧ "مرجع سابق"

(٢) الغريب في هذا المقام أن المعتزلة قالت عن هذه الصيغة أنها ليست للعموم ، وعند الاستدلال

بهذه الآية في مسألة وعيد الفساق كما سنري في الدراسة التطبيقية قالت أنها للعموم !!

عموم التسوية ،فعلي الأول يمتنع ثبوت شيء من أفرادها ، وعلي الثاني ثبوت البعض ، وهذا يقتضي ترجيح المذهب الثاني ، لأن حرف النفي سابق وهو يفيد سلب العموم لا عموم السلب

أما الآية التي وقع المثال بها فقد صرح فيها بما يدل علي أن النفي باعتبار بعض الأمور وذلك قوله تعالى ﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ فإن ذلك يفيد أنهما لا يستويان في الفوز بالجنة (١)

رابعاً: تسليط النفي علي الجمع المحلي ب "أل"

أن الجمع المحلي ب"أل" إن أمكن حمله علي الجنس فإنه يسلب علي الحقيقة في اسم الجنس فيقتضي عموم السلب ،لأن انتفاء الحقيقة انتفاء لأفرادها من باب أولى مثل قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴾ (آل عمران: ٣٢) فالجمع هنا حمل علي الجنس والجنس في النفي يعم بمعنى أن الله لا يحب كل فرد وهذا يعني أن الجنس في النفي هنا أفاد عموم السلب .

وإن لم يحمل الجمع المحلي ب "أل" علي الجنس حمل علي الاستغراق ، بمعنى أن النفي سلط علي الجمع المحلي ب "أل" علي المجموع ومن ثم

(١) انظر: الشوكاني- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول- ج ١ ص ٣٠٥-٣٠٦ "مرجع سابق" قارن حسن العطار - حاشية العطار على شرح الجلال المحلي ج ٢ ص ١٩ "مرجع سابق" ، الزركشي -البحر المحيط ج ٤ ص ١٦٤-١٦٥ "مرجع سابق"، قارن: المرادوي -التحبير شرح التحرير في أصول الفقه ج ٥ ص ٢٤٢١-٢٤٢٢ "مرجع سابق"، زكريا الأنصاري (زين الدين أبو يحيى السنيكي المتوفى ٩٢٦هـ) غاية الوصول في شرح لب الأصول- دار الكتب العربية الكبرى بمصر للنشر أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه ص ٧٦، الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري المتوفى ٦٠٦هـ)المحصول -دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني - مؤسسة الرسالة للنشر الطبعة: الثالثة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ ج ٢ ص ٣٧٨-٣٧٩،الأصفهاني (محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني المتوفى ٧٤٩هـ) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب-المحقق: محمد مظهر بقا- دار المدني بالسعودية للنشر -الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ج ٢ ص ١٧٢ وما بعدها.

يصبح من سلب العموم الذي يعني سلب الحكم عن المجموع مثل قوله تعالى ﴿أَتَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الانعام: ١٠٣) يدل علي سلب العموم وإثبات الحكم في بعض أفراده وأن المعني لا يدركه كل بصر ، وهو سلب العموم أعني نفي الشمول ، فيكون سلبا جزئيا علي أكثر الآراء^(١)

المطلب الثالث

التعريف بقاعدة عموم السلب وسلب العموم في علم المنطق
بُحِثت قاعدة عموم السلب وسلب العموم عند المناطقة في مبحث القضايا الحملية ، وخاصة القضية السالبة سواء كانت كلية أو جزئية ، تفصيل ذلك^(٢)

أولاً: التعريف بالقضية وأقسامها

(١) انظر: التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني ت ٥٧٩٣هـ) - شرح المقاصد - الجزء الرابع - تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام د/عبد الرحمن عميرة - تصدير الشيخ /صالح موسى شرف - عالم الكتب ببيروت للنشر - الطبعة الثانية ١٩٤١٩هـ - ١٩٩٨م ص ٢٠١-٢٠٢، ابن أمير الحاج (أبو عبد الله، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي المتوفى ٨٧٩هـ) التقرير والتحبير - دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ج ١ ص ١٩٤:١٩٣، الزركشي -البحر المحيط؛ ص ١٢٨ "مرجع سابق" وسأقف عند هذه الآية بالتفصيل في المبحث الخاص بالدراسة التطبيقية

(٢) عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني -ضوابط المعرفة ص ٦٩ "مرجع سابق" ،قارن : (الصبان) أبو العرفان محمد بن علي الصبان "من علماء القرن الثاني عشر للهجرة" حاشية علي شرح السلم للملوي - وبالهامش شرح السلم المنورق لأحمد الملوي الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م ص ٨٨ وما بعدها، الخبيصي (عبيد الله بن فضل الله الخبيصي ت ٥١٠٥٠هـ) التذهيب علي تذهيب المنطق للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت ٥٧٩٣هـ مع تعليقات اللجنة العلمية لقسم العقيدة بجامعة الأزهر ص ١٠٩ وما بعدها، الرازي (قطب الدين محمود بن محمد الرازي ت ٧٦٦هـ و آخرون -شروح الشمسية (مجموعة حواشي وتعليقات في المنطق - مراجعة /أحمد حسن محمد عمر -المكتبة الأزهرية للتراث ط ١ سنة ٢٠١٠ - ج ٢ - ص ٢ وما بعدها

الجملة المشتملة علي حكم موجب أو سالب تسمى "قضية" لأن القضية مشتقة من القضاء ، والقضاء هو الحكم ، بمعنى أن كل جملة خبرية لا بد أن تتضمن حكما موجبا أو سالبا^(١) وهذا معناه أن الخبر أو القضية هو "المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب"^(٢) وهي تنقسم إلي عملية وشرطية

القضية الحملية هي : ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء "زيد عالم" أو نفيه عنه "زيد ليس بعالم" وطرفاها مفردان ، وإن لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود في حال إثبات النسبة ، "ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود" في حال سلب النسبة فالقضية الشرطية إذن هي : التي حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها^(٣) ما يعينني في بحثي هذا هو القضية الحملية ، فمنها خرجت قاعدة عموم السلب وسلب العموم توضيح ذلك :

- (١) عبد الرحمن حسن حنيفة الميداني - ضوابط المعرفة ص ٦٨ - ٦٩ "مرجع سابق"
- (٢) الصبان (أبو العرفان محمد) حاشية علي شرح السلم للملوي ص ٨٩ "مرجع سابق"، الشيخ /محمد رضا المظفر- المنطق - دار التعارف للمطبوعات ببيروت - الطبعة الثالثة ١٣٨٨ هـ ص ١٢٩ ، علي الشيرواني - التمهيد في علم المنطق - سلسلة التمهيد في العلوم الإسلامية - مؤسسة انتشارات دار العلم للنشر ص ٦٠ .
- (٣) قطب الدين الرازي شروح الشمسية ج ٢ ص ٦-٤ "مرجع سابق" ، المظفر- المنطق ص ١٣٢ "مرجع سابق"، علي الشيرواني- التمهيد في علم المنطق ص ٦١ "مرجع سابق" ، قارن: الخبيصي - التهذيب علي تهذيب المنطق ص ١١١ ، ١٥١ "مرجع سابق" ، أبي العرفان محمد بن علي الصبان - حاشية علي شرح السلم للملوي ص ٨٩ "مرجع سابق"، الشيخ محمد شاكر الإيضاح لمتن إيساغوجي - تقديم الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد - اعتني به وعلق عليه /أحمد الشاذلي الأزهرى بدون طبعة أو تاريخ ص ٥٦ ، الشيخ /حسن العطار - حاشية العطار علي إيساغوجي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ص ١٣٤٧ هـ ص ٦٥-٦٦ ، سعد الدين التفقازاني متن تهذيب المنطق والكلام ، وعلي قسم الكلام تعليقات جمعها الشيخ / عبد القادر السنندجي - مطبعة السعادة بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٣٠ - ١٩١٢ م ص ٧-٨ ، عبد الكريم بن مراد الأثري - تسهيل المنطق - دار مصر للطباعة بدون تاريخ ص ٣٥-٣٦ .

أجزاء القضية الحملية: ثلاثة

الأول: المحكوم عليه ويسمى موضوعاً لأنه وضع ليحمل عليه وهو الذي نخبر عنه ويسمى في علم النحو بالمبتدأ وفي البلاغة بالمسند إليه ويجب أن يكون اسماً وهو المتقدم رتبة وإن تأخر في اللفظ كقولنا: التفاح فاكهة فكلمة "التفاح" موضوع محكوم عليه بأنها فاكهة.

الثاني: المحكوم به ويسمى محمولاً لأنه يحمل علي غيره أو يحمل علي الموضوع ومعني المحمول هو الموصوف به الموضوع ويسمى في علم النحو بالخبر وفي علم البلاغة بالمسند ورتبته التأخير وإن تقدم لفظاً مثل "الفضة معدن" فكلمة معدن محمولة علي الموضوع الذي قبلها.

الثالث: الرابطة هي اللفظ الذي يربط المحمول بالموضوع وهي عادة ما تكون مستترة في اللغة العربية وقد تكون الرابطة ضميراً كـ "هو" وفعلي الكينونة كـ "كان ويكون"

وإذا ذكرت الرابطة في القضية سميت قضية ثلاثية (موضوع - محمول - رابطة) مثل "زيد هو عالم" وإذا لم تذكر الرابطة سميت القضية ثنائية (موضوع - محمول) "زيد عالم"^(١)

ثانياً: الكم والكيف في القضايا

يقصد بالكم في القضية مقدار الأفراد التي ينطبق عليها الحكم الذي تشتمل عليه.

(١) انظر: الخبيصي- التذهيب علي تهذيب المنطق ص ١١٣-١١٢ "مرجع سابق" قارن: الشيخ محمد شاكر- الإيضاح لمتن إيساغوجي ص ٥٣ "مرجع سابق"، الشيخ حسن العطار - حاشية العطار علي إيساغوجي ص ٦٦-٦٧ "مرجع سابق"، قطب الدين الرازي- شروح الشمسية ج ٢ ص ١٥-١٦ "مرجع سابق"، نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي ت ٥٦٧٢ - تجريد المنطق - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ص ١٧ ، علي الشيرواني- التمهيد في علم المنطق ص ٦٢ "مرجع سابق"، الشيخ/ محمد رضا المظفر- المنطق ص ١٣٣ "مرجع سابق"

ويقصد بالكيف في القضية حال النسبة فيها هل هي موجبة؟ أو سالبة؟ أي هل هي مثبتة أو منفية؟ وكل قضية لابد أن يتعلق الحكم فيها بمقدار ما من الأفراد ، واحدًا فما فوق ،معينا أو غير معين ، ولا بد أيضا أن تكون النسبة موجبة أو سالبة^(١) وموضوع الحملية إما أن يكون جزئيا أو كليا ،فإن كان جزئيا سميت القضية شخصية ومخصوصة ،إما موجبة كقولنا زيد إنسان ،و إما سالبة كقولنا زيد ليس بحجر ،أما تسميتها شخصية فلأن موضوعها شخص معين ،و أما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها ، وإن كان كليا فإما أن يبين فيها كمية أفراد الموضوع من الكلية و البعضية أو لا يبين واللفظ الدال علي كمية الأفراد يسمى سورا أخذًا من لفظ سور البلد كما أنه يحصر البلد ويحيط به ،كذلك اللفظ الدال علي كمية الأفراد يحصرها ويحيط بها فإن بين كمية أفراد الموضوع سميت القضية محصورة ومسورة ،أما أنها محصورة فلحصر أفراد موضوعها وأما أنها مسورة فلاشتمالها علي السور وهي إي المحصورة أربعة أقسام لأن الحكم فيها إما علي كل الأفراد أو علي بعضها وأياما كان فيما بالإيجاب أو بالسلب^(٢) توضيح ذلك :

الأسوار في الكلية والجزئية :

يستعمل المناطقة للألفاظ التي تدل علي الإحاطة الكلية أو الإحاطة الجزئية كلمة "السور" أخذًا من سور البلد ، وهو الجدار الذي كان الناس يبنونه

(١) عبدالرحمن حنبكة- ضوابط المعرفة ص٦٩ "مرجع سابق"، قارن: محمد رضا المظفر- المنطق ص١٣٢ "مرجع سابق"

(٢) قطب الدين الرازي- شروح الشمسية ج٢ ص٢٠-٢١ "مرجع سابق" قارن: الساوي (زين الدين عمر بن سهلان الساوي ت ٥٤٥٠هـ) البصائر النصيرية في علم المنطق- تحقيق الشيخ/ محمد عبده مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح ص ٩٤-٩٥، الشيخ حسن العطار- حاشية العطار علي أيساغوجي ص٧٠ "مرجع سابق"، محمد رضا المظفر- المنطق ص ١٣٤-١٣٥"مرجع سابق"، علي الشيرواني - التمهيد في علم المنطق ص ٦٣-٦٤"مرجع سابق"، نصير الدين الطوسي- تجريد المنطق ص١٧،٢٠ "مرجع سابق"، الخبيصي - التهذيب علي تهذيب المنطق ص ١١٧:١١٥ "مرجع سابق"

حول البلد للإحاطة بها، ولحفظها من مدهامة العدو ، وفيما يلي بيان
للأسوار الكلية والجزئية السالبة والموجبة:

- ١- السور الكلي الموجب يأتي بألفاظ كثيرة منها-:(كل -جميع -عامة -
"أل" الاستغراقية - قاطبة - كافة - أجمع - أجمعون) وهكذا كل ما يفيد
العموم والشمول أي ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع
- ٢- السور الكلي السالب يأتي بألفاظ كثيرة منها: (لا شيء - من - لا -
أحد - لا ديار) وهكذا كل نكرة في سياق النفي لأن النكرة في سياق النفي
تعم ، فإذا اقترنت ب "من" الظاهرة أو المقدره كانت نصا في العموم ، أما
الظاهرة :فنحو: ما جاءني من أحد، وأما المقدره فنحو : لا أحد في الدار
،أي لا من أحد في الدار.
- ٣- السور الجزئي الموجب : يأتي بألفاظ كثيرة منها: (بعض - قسم -
فريق - منهم - فئة - طائفة) وهكذا كل ما يفيد الإحاطة الجزئية ، أي كل
ما يدل علي ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع .
- ٤- السور الجزئي السالب: يأتي بألفاظ كثيرة ، وتتلخص بأن يجمع في
القضية بين سور جزئي وأداة من أدوات النفي ، فيوجد في القضية مثلا:
"بعض" و "ليس" سواء تقدم النفي علي السور الجزئي أو تأخر، ومثل الجمع
بين "بعض وليس" الجمع بين أي سور جزئي وبين أي أداة من أدوات النفي،
مما يدل علي سلب المحمول لبعض أفراد الموضوع
ومن أمثلة ذلك: بعض الحيوان ليس بإنسان ، وليس بعض الحيوان
بإنسان^(١).

(١) انظر: عبدالرحمن حسن حنيفة - ضوابط المعرفة ص ٧٢-٧٣ "مرجع سابق"، قارن : قطب
الدين الرازي- شروح الشمسية ج ٢ ص ٢١ : ٢٦ "مرجع سابق"، أبي العرفان محمد بن علي
الصبان-حاشية علي شرح السلم للملوي ٧٩-٨٠ "مرجع السابق" ، الخبيصي - التهذيب علي
تهذيب المنطق ج ١ ص ١١٦-١١٨ "مرجع سابق"، نصير الدين الطوسي - تجريد المنطق -

من هذه الأسوار نستنبط ضوابط استغراق الموضوع والمحمول لأفرادهما الضابط الأول: الكلية الموجبة تفيد استغراق موضوعها لجميع أفرادها ولا تفيد استغراق محمولها إلا إذا كان المحمول مسورا بسور كلي أيضا.

مثل: كل إنسان حيوان ← كلية موجبة تفيد استغراق موضوعها فقط لجميع أفرادها ، ولا تفيد استغراق محمولها لجميع أفرادها.

كل نجوم السماء وكواكبها هي كل زينتها ← كلية موجبة تفيد استغراق موضوعها لجميع أفرادها ، وتفيد استغراق محمولها لجميع أفرادها ، لأن الحمول مسور أيضا بسور كلي.

الضابط الثاني: الكلية السالبة تفيد استغراق موضوعها لجميع أفرادها ، ويلزم منه استغراق محمولها لجميع أفرادها

مثل: لا شيء من الحجر بحيوان ← كلية سالبة تفيد استغراق موضوعها ومحمولها لأفرادهما، فالموضوع بمقتضى السور الكلي السالب والحمول بمقتضى اللزوم ، لأنه لو وجد شيء من الحيوان حجراً لكذبت القضية.

الضابط الثالث: الجزئية الموجبة لا تفيد استغراق موضوعها ولا محمولها لجميع أفرادهما .

مثل : بعض الطلاب ناجحون ← فلا استغراق في الموضوع بدليل السور الجزئي ، ولا استغراق في المحمول إذ لا دليل عليه ، ولا يقتضيه اللزوم .

ص ١٩-٢١ "مرجع سابق"، ابن حزم الأندلسي (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ت ٤٠٦هـ) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ويليهِ محك النظر في المنطق لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥هـ -تحقيق/ أحمد فريد المزيدي- دار الكتب العلمية ببيروت للنشر ص ٨٢ وما بعدها، يعقوب بن عبد الوهاب- طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطق والأصوليين ص ١٨٦-١٨٨- مكتبة الرشد بالرياض- الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م ، محمد رضا المظفر- المنطق ص ١٣٧"مرجع سابق"، علي الشيرواني- التمهيد في علم المنطق ص ٦٤"مرجع سابق"

الضابط الرابع: الجزئية السالبة لا تفيد استغراق موضوعها لجميع أفرادها ، ولكن تفيد استغراق محمولها لجميع أفرادها .

مثل: بعض العاملين ليسوا بمخلصين ← فلا استغراق في الموضوع بدليل السور الجزئي ، وأما استغراق المحمول لأفراده فقد دل عليه اللزوم^(١)

ثالثا: القضية السالبة بقسميها الكلية والجزئية

وما يتعلق بالقاعدة موضوع البحث قضيتان

القضية الأولى القضية الكلية السالبة: التي تستغرق موضوعها ومحمولها والتي من أسوارها كما ذكرت سالفا "لا شيء ولا واحد ... ومن السور الكلي السالب ورود أداة "كل" وما شابهها علي قضية منفية ، وكذلك كل قضية جاء فيها السور الكلي قبل أداة السلب التي فيها: نحو كل إنسان ليس بجماد ، وهذا ما يسمى "عموم السلب" إلي غير ذلك من الألفاظ الدالة علي سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع

القضية الثانية : القضية الجزئية السالبة التي لا تستغرق موضوعها وتستغرق محمولها والتي من أسوارها "ليس بعض" "بعض ليس" ويأتي السور الجزئي أيضا بأن يسبق النفي أداة من أدوات العموم مثل: "ليس كل"^(٢) وإذا قلنا: ليس كل حيوان إنسان ← يكون مفهومه الصريح أنه ليس يثبت الإنسان لكل واحد من أفراد الحيوان

(١) انظر: عبد الرحمن حسن حنكة - ضوابط المعرفة ص ١٠٩ - ١١٠ مرجع سابق "

(٢) (الفرق بين الأسوار الثلاثة" ليس كل" ليس بعض "بعض ليس" ليس كل دال علي رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة وعلي السلب الجزئي بالالتزام .

توضيح ذلك: كل حيوان إنسان ← معناه ثبوت الإنسان لكل واحد من أفراد الحيوان وهو رفع الإيجاب الكلي.

أما أنه دال علي السلب الجزئي بالالتزام ، فلأنه إذا ارتفع الإيجاب الكلي فإما أن يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب الكلي أو يكون مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وعلي كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزما فالسلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل أي رفع الإيجاب الكلي ومن لوازمه فتكون دلالته عليه بالالتزام .

"ليس جميع" ونحو ذلك ، فمثل هذا التعبير يفيد السلب الجزئي لا السلب الكلي وهذا ما يسمى "سلب العموم" ومن أمثلة ذلك: ليس كل بناء مسجداً - ما كل بيضاء شحمة - ولا كل حمراء لحمة- فلا يمنع أن يكون بعض الأبنية مساجد ،وبعض ما هي بيضاء هي شحمة ، وبعض ما هي حمراء هي لحمة (١) .

رابعا: تطبيق أحكام التناقض علي القضية السالبة (الكلية والجزئية)

أما أن ليس بعض ، وبعض ليس يدلان علي السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر ،لأننا إذا قلنا :بعض الحيوان ليس بإنسان أو ليس بعض الحيوان إنسانا يكون مفهومه الصريح سلب الإنسان عن بعض أفراد الحيوان للتصريح بالبعض وإدخال حرف السلب عليه وهو السلب الجزئي .

وأما أنهما يدلان علي رفع الإيجاب الكلي بالالتزام ،فلأن المحمول إذا كان مسلوبا عن بعض الأفراد لا يكون ثابتا لكل الأفراد فيكون الإيجاب الكلي مرتفعا.

أما الفرق بين الاخيرين فهو أن:

ليس بعض—قد يذكر للسلب الكلي لأن البعض غير معين ،فإن تعين الأفراد خارج عن مفهوم الجزئية فأشبهه النكرة في سياق النفي تفيد العموم كذلك ههنا لأنه احتمل أن يفهم منه السلب في أي بعض كان وهو السلب الكلي.

بخلاف بعض ليس ،فإن العوض ههنا وإن كان أيضا غير معين إلا أنه ليس واقعا في سياق النفي بل السلب هو وارد عليه (انظر: قطب الدين الرازي - شروح الشمسية ج ٢ ص ٢٣:٢٥ "مرجع سابق")

(١) انظر عبد الرحمن حسن حنبكة ضوابط المعرفة ص ٧٢-٧٣"مرجع سابق" ،قارن: قطب الدين الرازي- شروح الشمسية ج ٢ ص ٢١: ٢٦ "مرجع سابق" ، أبي العرفان محمد بن علي الصبان-حاشية علي شرح السلم للملوي ٧٩-٨٠ "مرجع سابق" ، الخبيصي - التهذيب علي تهذيب المنطق ج ١ ص ١١٦-١١٨"مرجع سابق" ، نصير الدين الطوسي - تجريد المنطق - ص ١٩-٢١ "مرجع سابق" ، ابن حزم الأندلسي - التقريب لحد المنطق ص ٨٢ وما بعدها "مرجع سابق" ، يعقوب بن عبد الوهاب - طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين ص ١٨٦-١٨٨ "مرجع سابق" ، محمد رضا المظفر- المنطق ص ١٣٧ "مرجع سابق" ، علي الشيرواتي - التمهيد في علم المنطق ص ٦٤ "مرجع سابق"

تمس الحاجة إلى معرفة النقيض في البحث عن المعارف، وفي الاستدلال النظري، فبعض الأشياء قد لا يدل البرهان عليها، ولكن يدل علي إبطال نقائضها، فيستفاد من ذلك إثباتها^(١)

وفي بحثي هذا استخدم العلماء كما سنري في الدراسة التطبيقية نقيض القضية لإثبات صحة دعواهم ، فكان لابد لي أن أقف علي نقيض "القضية الكلية السالبة" التي تفيد عموم السلب ، وكذلك نقيض "القضية الجزئية السالبة" التي تفيد سلب العموم ، وذلك للحاجة الماسة إليه في إثبات كون القضية لعموم السلب أم لسلب العموم. فأقول:

أنه لا يحصل التناقض بين القضايا ما لم يحصل فيها اختلاف في الكيف (السلب والإيجاب) ، فإذا كانت القضية محصورة أي مسورة كالقضايا التي هي موضوع البحث وجب أن يكون مع ذلك اختلاف في الكم (الكلية والجزئية)^(٢) وهذا معناه :

أنه لا تناقض ما بين موجبتين.

ولا تناقض ما بين سالبتين.

ولا تناقض ما بين كليتين.

ولا تناقض ما بين جزئيتين.

ولا تناقض حين يختلف الموضوع أو المحمول في القضيتين ، أو يختلف شيء من قيودهما، كاختلاف الزمان أو المكان أو الحال أو الآلة أو القوة والفعل أو الشرط أو الجزء والكل أو الإضافة أو العلة أو غير ذلك مما ينحل به التناقض

(١) عبد الرحمن حسن حنبكة - ضوابط المعرفة ص ١٦٧ مرجع سابق

(٢) عبد الرحمن حسن حنبكة - ضوابط المعرفة ص ١٦٥ مرجع سابق

وبناء علي ما سبق يكون تعريف التناقض هو: اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب علي وجه يقتضي لذاته أن تكون إحدهما صادقة والأخرى كاذبة^(١) فإذا طبقنا هذه الشروط علي القضية السالبة بقسميها (الكلية والجزئية) لوجدنا أن نقيضها لا بد أن يختلف كما وكيفاً بشرط كون أحدهما صادقة والأخرى كاذبة .

وهذا يعني أن الكلية السالبة نقيضها جزئية موجبة ويمكن صياغتها كالتالي: لا شيء من "أ" هو "ب" نقيضها: بعض "أ" هو "ب" مثال: لا شيء من الإنسان بفرس " قضية صادقة "نقيضها: بعض الإنسان فرس "قضية كاذبة"

كذلك الجزئية السالبة نقيضها كلية موجبة ويمكن صياغتها كالتالي : بعض "أ" ليس "ب" نقيضها: كل "أ" هو "ب" مثال: ليس بعض الانسان حيوان "قضية كاذبة" نقيضها: كل إنسان حيوان "قضية صادقة"^(٢)

وسنري في الدراسة التطبيقية كيفية استخدام العلماء النقيض لإثبات دعواهم سواء في عموم السلب أو سلب العموم .

المطلب الرابع

التحقيق في عموم السلب وسلب العموم لدي المناطقة

(١) عبد الرحمن حسن حنبكة - ضوابط المعرفة ص ١٦٥ ، ١٦٦ "مرجع سابق"
(٢) انظر: القويسني (حسن درويش القويسني ت١٢٥٤هـ) شرح القويسني علي متن السلم في المنطق للشيخ عبدالرحمن الأخضر ت ٥٩٨٣ تحقيق محمد العزازي- دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م ص ٩٤-٩٥، محمد شاكرا: الايضاح لمتن إيساغوجي -ص ٦٨- ٧٣ "مرجع سابق"، الساوي - البصائر النصيرية في علم المنطق ص ١٢٢ "مرجع سابق" ، علي الشيرواني- التمهيد في علم المنطق ص ٧٢- ٧٤ "مرجع سابق"، عبد الرحمن حسن حنبكة - ضوابط المعرفة ص ١٦٢- ١٦٧ "مرجع سابق"

إذا تقدمت أداة العموم علي أداة السلب في القضية أفادت عموم السلب أي أفادت أن النفي في القضية مسلط علي كل فرد من أفراد الكلي فهو إذن من الكلية فالحكم بالمحمول علي الموضوع شامل لكل فرد.

أما إذا تقدمت أداة السلب علي أداة العموم في القضية أفادت سلب العموم أي أفادت أن النفي في القضية مسلط علي بعض أفراد الكلي فقط ، لا علي كل أفراد الكلي ، فهو إذن من الكل المجموعي فلا يقع الحكم علي الموضوع إلا مجموعا ولا يتبع كل فرد من أفرادها^(١) وسيتضح ذلك بالأمثلة ومن أمثلة عموم السلب قول الشاعر أبي النجم:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنبا كله لم أصنع

أي لم أصنع شيئا منه ، وذلك لأن القضية هي في الأصل سالبه مهملة وهي (الذنب المنسوب إلي لم أصنعه) ثم سلط العموم عليها فصارت: (كل الذنب المنسوب إلي لم أصنعه) فالمراد أنهم لم يصنع شيئا واحدا مما أذعت عليه

ومن أمثلة سلب العموم قول الشاعر:

ما كل ما يتمني المرء يدركه تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن

أي :بل ربما يدرك المرء بعض ما يتمني لا كله ، وذلك لأن القضية هي في الأصل قضية كلية ، وهي "كل ما يتمني المرء يدركها" ثم سلط السلب علي العموم فيها لا علي كل فرد ،فانتفي العموم فقط، وحينما ينتفي العموم ترجع القضية إلي أنها ليست كلية ،وعندئذ تكون جزئية أو مهملة

(١) انظر قطب الدين الرازي شروح علي الشمسية ج ٢ ص ٢٥-٢٦ "مرجع سابق" ،عبد الرحمن حسن حنبكة - ضوابط المعرفة ص ٧٣-٧٤ "مرجع سابق"، قارن الشنقيطي (محمد الأمين الشنقيطي ت ١٣٩٣هـ) آداب البحث والمناظرة - تحقيق / سعود بن عبد العزيز العريفي- إشراف بكر عبد الله أبو زيد - دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ص ٣٤-٣٥.

وهما في القوة سواء. ومعنى هذا أن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه—
فكثيرا من الأماني لا تتحقق^(١)

وهذا معناه أن عموم السلب من الكلية أي "الكل الاستغراقي" أي نفي كل فرد ، أما سلب العموم فهو من الكل" أي "الكل المجموعي" الذي يقتضي نفي البعض فقط ، وهذا يجر بنا إلي إيضاح التفرقة بين الكل والكلي تحت العنوان التالي

أولاً: الفرق بين الكل والكلية

الكل في الاصطلاح هو: ما تتركب من جزأين فصاعدا ، وضابطهـ أن الحكم عليه بالمحمول إنما يقع علي مجموعته لا علي جميعه ، و إيضاحه أن الحكم يقع عليه في حال كونه مجتمعا، فإذا فرضت تفرقة أجزائه لم يتبع الحكم كل واحد منها بانفراده نحو: "كل رجل من بني تميم يحمل الصخرة العظيمة" أي مجموعهم لا جميعهم إذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو قوله تعالى ﴿ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴾ (الحاقة: ١٧) فالحكم علي الثمانية بحمل العرش إنما هو علي مجموعها لا علي جميعها ، إذ لو كان علي جميعها ، لكان كل واحد من الثمانية مستقلا بحمل العرش وحده ، والواقع أن الحامل للعرش إنما هو مجموع الثمانية ، فلو فرضت تفرقة الثمانية لم يتبع الحكم بحمل العرش كل واحد منهم .

أما الكلية : فهي الحكم علي كل فرد من أفراد الموضوع مثل "كل إنسان حيوان" فإن كل فرد من أفراد الإنسان مستقل بالحكم عليه بأنه حيوان ، فكل

(١) انظر: عبد الرحمن حسن حنبكة - ضوابط المعرفة ص ٧٣-٧٤ "مرجع سابق"، قارن: محمد الأمين الشنقيطي ت ٥١٣٩٣ - آداب البحث والمناظرة ص ٣٤-٣٥ "مرجع سابق"

منها يتبعه الحكم بانفراده^(١) وهذا معناه أن الكلية الحكم يتبع فيها كل فرد دون شرط اجتماعه مع غيره ، وحينئذ تكون القضية من قسم القضية الكلية ، لأن الحكم فيها علي سبيل الاستغراق الإفرادي ، أي كل واحد من الأفراد له الحكم نفسه كاملا ، وهذا هو الكل الاستغراقي الذي يتناول جميع الأفراد. فمثلا: "كل الناس ذو رأس وقلب" أي كل فرد منهم مستقل بأن له رأسا وقلبا دون شرط اجتماعه مع غيره ومشاركته له في رأس وقلب واحد

بخلاف الكل فالحكم فيها علي مجموع أفراد الكلي بشرط اجتماعها مثل "كل قطرات المطر الغزير تكون السيل الجارف" فالحكم هنا لا يثبت أن كل قطرة من هذه القطرات علي حدة تكون السيل الجارف ولكن يثبت أن مجموع القطرات بشرط اجتماعها هي التي تكون السيل الجارف فالحكم في مثل هذه القضايا يلاحظ فيه المعني الجمعي بشرط اجتماع الافراد ، وقضايا من هذا القبيل تخرج عن دائرة القضايا الكلية ، لأن الحكم فيها علي المجموع بشرط الاجتماع، لا علي الجميع علي سبيل الاستغراق الإفرادي^(٢) هذا هو الفرق بين الكل^(٣) والكلية

- (١) انظر: أبي العرفان محمد بن علي الصبان - حاشية علي شرح السلم للملوي ص ٧٨-٧٩ "مرجع سابق"، محمد الأمين الشنقيطي - آداب البحث والمناظرة ص ٣٣-٣٤ "مرجع سابق"، عبد الكريم بن مراد الأثري - تسهيل المنطق ص ١٦ "مرجع سابق"
- (٢) انظر: عبد الرحمن حسن حنبكة - ضوابط المعرفة ص ٧٦-٧٧ "مرجع سابق"
- (٣) (لقد عد العلماء من الكل أسماء الأعداد ومن أحكامه: أنه في حالة الإثبات يدل علي المجموع "مطابقة" وعلي الأفراد "بالتضمن" فلو قال: له علي عشرة ثبتت العشرة في ذمته ، ولكنه في حالة النفي أو النهي يصدق بنفي بعض الأجزاء ، ولا يلزم نفي الجميع ولا النهي عنها ، فإذا قال: ليس له علي عشرة ، لا يلزم أن تنتفي الأجزاء الأخرى ، فقد يكون له عليه تسعة أو ثمانية أو غير ذلك (انظر: الإسنوي "جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي ت ٧٧٢هـ" - التمهيد في تخريج الفروع علي الأصول - تحقيق وتعليق د/ محمد حسن هيتو - مؤسسة الرسالة ببيروت للنشر - الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

ثانيا: الفرق بين الكلي والكل

أما الفرق بين الكلي والكل فمن جهتين:

الجهة الأولى: "الكلي" لا يمنع تعقل مدلوله من حمله علي كثيرين حمل مواطأة^(١) فيجوز حمل الكلي علي كل فرد من أفراده حمل مواطأة كقولك "عمر إنسان" و "زيد إنسان" و "خالد إنسان" فالإنسان كلي ، وقد صح حمله علي كل فرد من أفراده حمل مواطأة .

أما "الكل": فلا يجوز حمله علي جزء من أجزائه حمل مواطأة بل حمل إضافة أو اشتقاق فالكرسي مثلا :كل مركب من خشب ومسامير ، فلا يجوز أن نقول :الكرسي مسمار، ولا أن نقول :الكرسي خشب ولكن يصح حمله علي أجزائه بالإضافة والاشتقاق ، فالإضافة كأن نقول: الكرسي ذو مسامير، والاشتقاق كقولك: الكرسي مسمر ، وكالشجرة ،فإنها كل مركب من جذوع وأغصان فلا يقال : الشجرة جذوع ولا :الشجرة أغصان ، وإنما يقال الشجرة ذات جذوع ، وذات أغصان مثلا ^(٢)

الجهة الثانية : أن "الكلي" يجوز تقسيمه بأداة التقسيم إلي جزئياتها، كأن نقول : الحيوان إما إنسان أو فرس وإما بغل أو حمار .

بخلاف "الكل" فلا يجوز تقسيمه إلي أجزائه بأداة التقسيم فلا يصح أن يقال: الكرسي إما خشب وإما مسامير ولا أن يقال: الشجرة إما جذوع وإما أغصان ، وإنما يجوز حمل "الكل" علي أجزائه حمل مواطأة مع العطف خاصة أعني

(١) المتواطىء: هو الكلي الذي يكون حصول معناه وصدقه على أفراده الذهنية والخارجية على السوية، كالإنسان، والشمس؛ فإن الإنسان له أفراد في الخارج، وصدقه عليها بالسوية، والشمس لها أفراد في الذهن، وصدقها عليها أيضاً بالسوية.(الجرجاني التعريفات - ص ١٩٩ "مرجع سابق)

(٢) انظر: محمد الأمين الشنقيطي-آداب البحث والمناظرة ص ٣٦"مرجع سابق"، عبد الرحمن حنبكة- ضوابط المعرفة ص ٣٧-٣٨ "مرجع سابق"، عبد الكريم مراد-تسهيل المنطق ص ١٧"مرجع سابق"

بعض أجزائه علي بعضها كقولك الكرسي مسامير وخشب ، والشجرة جذوع وأغصان^(١)

نخلص من هذا إلي أن :الحكم الكلي الاستغراقي يحكم فيه علي كل أفراد القضية فتكون القضية كليه ،فإذا ما أدخلنا عليها نفي وكان أداة العموم تسبقه كان هنا عموم للسلب أي سلب الحكم في القضية الكلية عن كل فرد، بخلاف حكم الكل المجموعي يحكم فيه علي بعض أفراد القضية فتكون القضية جزئية ، فإذا ما أدخلنا عليها النفي وكان متقدما علي أداة العموم كان هذا سلب للعموم أي سلب الحكم في القضية الجزئية السالبة عن بعض الأفراد لا كلهم .

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول: إن عموم السلب وسلب العموم بينهما عموم مطلق ، فكل عموم السلب يندرج تحته سلب العموم ، لأن عموم السلب يدخل فيه الحكم بالكلية لكل فرد علي حدة ،أما سلب العموم فيثبت بالكل "أي الكل المجموعي" كقولنا: "لم يكن ذلك" فهذا حكم علي الكل بأنه ليس كليا^(٢).

وهذا معناه أن النسبة بين عموم السلب وسلب العموم هي العموم والخصوص المطلق^(٣)، فعموم السلب أخص مطلقا، وسلب العموم أعم

(١) انظر: محمد الأمين الشنقيطي آداب البحث والمناظرة ص ٣٧ "مرجع سابق"، عبد الرحمن حنبكة- ضوابط المعرفة ص ٣٧-٣٨ "مرجع سابق"، عبد الكريم مراد -تسهيل المنطق ص ١٦-١٧"مرجع سابق"

(٢) د/علي جمعة محمد- المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم - السلسلة الثانية من سلسلة المفاهيم والمصطلحات - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م ص ٣٠ .

(٣) العموم والخصوص المطلق: (هي النسبة بين كليين أحدهما صادق علي كل ما صدق عليه الآخر فهو أعم مطلقا والآخر أخص مطلقا كالإنسان والحيوان، فإن كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنسانا قطب الدين الرازي- شروح الشمسية ج١ ص ٢٩٦ "لأن الحيوان قد يكون من أفراد الفرس والطيور والغزال وليس خاصا بالإنسان فقط

مطلقاً، لأن دلالة عموم السلب كلية وهو الحكم علي الجميع بالنفي فهو مستلزم لسلب العموم ، وسلب العموم نفي للحكم عن المجموع ، فكل انتفاء للجميع هو انتفاء للمجموع ، ولكن لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء الجميع^(١)

ومعروف أن الأخص مقدم علي الأعم لذا قُدم في ترتيب هذه القاعدة فكان الترتيب هو "عموم السلب" لكونه الأخص ، وأخر "سلب العموم" لكونه الأعم

المطلب الخامس

الإشكالات الواردة علي قاعدة عموم السلب وسلب العموم الإشكال الأول: هل كل نفي تأخر فيه أداة العموم "كل" علي أداة النفي يفيد سلب العموم؟ الحقيقة: أن هذه القاعدة ليست علي العموم ، بمعنى أكثر وضوحاً هناك بعض الآيات الكريمة مثل قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (لقمان: ١٨) فليس من سلب العموم الذي تسبق فيه أداة السلب أداة العموم ، وذلك لأن السلب في قوله تعالى "لا يحب" ليس مسلطاً علي العموم في "كل مختال" وإنما هو مسلط علي المحبة ، والمحبة كلي مهمل ، و "كل مختال فخور" قد جاء مفعولاً به للمحبة المنفية ، لذلك فإن لفظة "كل" تبقي علي عمومها ، ولا تتأثر بالسلب ، إذ هو غير مسلط عليها، فالجملة في قوة "كل مختال فخور لا يحبه الله" فهي إذن من عموم السلب لا من سلب العموم^(٢) وهذا يعني أن القاعدة هنا ليست علي العموم كذلك قوله تعالى ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ (مريم: ٩٣) فهنا تقدم النفي "إن" علي صيغة العموم "كل" ولم يفد هذا التقدم سلب

(١) انظر: ابن معلا الشافعي (إسماعيل بن علي ابن معلا الشافعي ت ٥٨٨٠هـ) - الليث العباسي في صدمات المجالس - تحقيق/ فاروق حاتم - دار المقتبس ببيروت الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ ص ١٣٣ .

(٢) انظر: عبد الرحمن حسن حنبلية - ضوابط المعرفة ص ٧٥-٧٦ "مرجع سابق"

العموم ، لأن النفي انتقض ب "إلا" وفي هذه الحالة كانت لعموم السلب فانتقاض النفي هنا قرينة لعموم السلب ^(١) فهذا يعني أن قاعدة عموم السلب وسلب العموم قاعدة علي سبيل التغليب لا علي سبيل العموم الإشكال الثاني

وإذا كانت قاعدة عموم السلب وسلب العموم خاصة بأداة العموم "كل" وتقدمها أو تأخرها عن أداة النفي ، فهل هذا يعني أن هذه القاعدة لا تكون في غير "كل" من أدوات العموم ودخول النفي عليه ؟ الحقيقة هناك رأيان :

الرأي الأول : وهو رأي الإمام القرافي ت ..- حيث يري أن عموم السلب وسلب العموم معني اختصت به "كل" من بين سائر صيغ العموم وهالك نصه: "ومن خصائصها (أي خصائص كل) أن النفي يختلف حكمه فيها متقدما ومتأخرا ، بخلاف سائر صيغ العموم، فإن تأخر اقتضي سلب الحكم عن كل فرد، فتكون القضية كلية، وإن تقدم النفي بطل حكم العموم، وصارت القضية جزئية لا كلية، وكان معني هذه الصيغة حينئذ: الكل من حيث هو كل، لا الكلية التي هي العموم"^(٢)

الراي الثاني: قال به الزركشي "ت ٧٩٤هـ -وهو أن قاعدة عموم السلب و سلب العموم لا تختص بلفظ العموم "كل" بل تجري في سائر صيغ العموم سواء تقدم عليها النفي أو تأخر فإنها تقتضي سلب العموم ، إلا أن يكون هناك قرينة تقتضي ثبوت النفي لكل فرد فيدل ذلك علي عموم السلب^(٣) يقول الزركشي: "... تقدم عن القرافي التصريح بأن هذا الفرق بين تقدم النفي وعدمه من خصائص "كل" والظاهر أنه لا يختص، بل ما دل علي متعدد أو مفرد ذي أجزاء كذلك ، فإذا قلت: "ما رأيت رجالا" أو "ما

(١) انظر: المرادوي -التحبير شرح التحرير في أصول الفقه- ج ٥ ص ٢٣٥٤ مرجع سابق،

ابن النجار الفتوحى - شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ١٢٧" مرجع سابق"

(٢) القرافي - العقد المنظوم في الخصوص والعموم ج ١ ص ٣٥٢ مرجع سابق"

(٣) انظر: الزركشي-البحر المحيط ج ٤ ص ٩٢" مرجع سابق"

رأيت رجلين "أو: ما أكلت رغيفا" أو "ما رأيت رجلا وعمراً" كل ذلك سلب
المجموع، لا لكل واحد بخلاف ما لو تقدم السلب^(١)
فمثلاً قولنا: "لا آله إلا الله" آله هنا وقعت نكرة في سياق النفي وهذا
يفيد العموم في نفي جميع الآلهة سوى الله تعالى^(٢)
كذلك قوله تعالى ﴿وَمَا تَطَعُ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كُفُورًا﴾ (الإنسان: ٢٤) - ف "آثمًا" أو
"كفوراً" نكرة في سياق النهي فتفيد عموم السلب وقوله: ﴿وَمَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ
مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ (التوبة: ٨٤) ف "أحد" نكرة وقعت في سياق النهي فأفادت
عموم السلب^(٣)

قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران ٣٢) فال في الجمع هنا
للجنس والجنس في النفي يعم فكان المعنى (عموم السلب) بمعنى سلب الحكم
عن كل فرد فهو تعالى لا يحب كل كافر^(٤) إلى غير ذلك من صيغ العموم
إذا دخل عليها نفي

تعقيب عام

وبعد: لو اقتصر الأمر على وجود قاعدة "عموم السلب وسلب العموم" في
علم المنطق لكانت هذه القاعدة خاصة فقط بصيغة العموم "كل" حال تقدم
النفي عليها أو تأخره وصارت القضية حين تقدم "كل" على النفي قضية
كلية سالبة، أما ولو تأخر عنها النفي لكانت القضية جزئية سالبة . دون
تردد في وصف الكيف .

(١) الزركشي- البحر المحيط ج ٤ ص ٩٢-٩٣ مرجع سابق

(٢) مطلوب التوثيق:

(٣) عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب- تيسير علم أصول الفقه-مؤسسة الريان ببيروت
للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م ص ٢٦٥.

(٤) ابن أمير الحاج -التقرير والتحبير ج ١ ص ١٩٣"مرجع سابق"، أمير بادشاه (محمد أمين
بن محمود البخاري المعروف بأمرير بادشاه الحنفي المتوفى ٩٧٢هـ)تيسير التحرير دار الفكر
ببيروت للنشر ج ١ ص ٢١١"

أما وأن الأمر تطرق إلي علم البيان وأصول الفقه ومن ثم وجود مرادفات كثيرة تفيد العموم ، وقرائن أكثر قد تغير الحال من عموم السلب إلي سلب العموم والعكس-أقول- فهذا يعني أن هذه القاعدة ليست بقاعدة عامة أو كلية وإنما هي قاعدة علي سبيل الأكثرية أو الأغلبية سواء مع "كل" وحال تقدم النفي عليها أو تأخره ، أو أي صيغة آخري من صيغ العموم في سياق النفي ، فالقرائن هي التي تحدد إذا كان الكلام المنصوص عليه وقتئذ يفيد عموم السلب أو سلب العموم . والدليل علي ذلك أن هناك آيات يوهم ظاهرها سلب العموم وذلك لأنه طبقا للقاعدة تقدم النفي علي لفظة العموم "كل" ولكن الحقيقة أن هذه الآيات من قبيل عموم السلب أمثال قول الله تعالى ﴿ وَاللّٰهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ (البقرة: ٢٧٦)

وقوله ﴿ إِنَّ اللّٰهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴾ (لقمان: ١٨)

وقوله ﴿ وَكَأ تَطَّعَ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ (القلم: ١٠)

ففي هذه الآيات تقدم النفي في الآيتين الأوليين ، وتقدم النهي في الآية الثالثة علي "كل" وتبعاً لمفهوم القاعدة فإن هذا يدل علي سلب العموم ، والحقيقة أن الأمر ليس كذلك ، فهذه الآيات أفادت عموم السلب وذلك بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال ، هذا بجانب وجود قرائن خارجية معلومة من الدين بالضرورة وهي تحريم الكفر وتحريم الاختيال ومنع طاعة الحلاف المهين

وهذا يعني أن الحكم في قاعدة عموم السلب وسلب العموم أكثر من لا كلي^(١) إذ لو سلمنا بالقاعدة أن الله سبحانه وتعالى لا يكره كل مختال وإنما يكره

(١) انظر: سعد الدين التفتازاني - مختصر المعاني ص ٧٤ - منشورات دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١١هـ ، قارن: أحمد بن مصطفى المراغي ت ١٣٧١هـ - علوم البلاغة "البيان- المعاني- البديع" ص ١٠٥ "مرجع سابق"، محمد محمد أبو موسى - خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ص ٢٣٩ "مرجع سابق"

البعض ، ومثله كل كفار وهو ما لا يكون^(١)، فليس من المعقول أن يحظى بهذا الحب وبهذه الطاعة بعض هؤلاء ، وإنما الكل في غضب من الله عليهم.

والسبب في ذلك يرجع إلي أن النفي ليس مسلطاً علي أداة العموم "كل" وإنما هو في الآيتين الأوليين مسلط علي المحبة والمحبة كلي مهمل فكأن المعني "كل كافر لا يحبه الله" و "كل مختال لا يحبه الله" والآية الثالثة النفي مسلط علي الطاعة والطاعة كلي مهمل فكأن معني الآية "كل حلاف مهين لا تطعه"^(٢) أو يمكن أن نقول إن "كل" في الآيات الثلاثة السابقة محلها من الإعراب "مفعول به" لذا تبقى علي عمومها ولا تتأثر بالسلب لأن السلب غير مسلط عليها^(٣)

وفي المقابل هناك آيات ظاهرها سلب العموم مثل قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣) فأداة السلب "لا" هنا متقدمة علي العموم الذي هو "أل" الجمع في كلمة "الأبصار" فظاهر الآية يفيد سلب العموم، ولكن العلماء اختلفوا فيها بناء علي اختلافهم في رؤية الله ما بين من يري أنها لسلب العموم ، وآخر يري عموم السلب ، وسنري هذا تفصيلاً في الدراسة التطبيقية لهذه القاعدة.

من خلال ما سبق نستطيع أن نقول: إن قاعدة "عموم السلب وسلب العموم" في حالة "كل" إذا تقدمت علي النفي أفادت عموم السلب ، أما إذا تقدم النفي عليها فليس بشرط إفادتها سلب العموم ، فقد تفيد عموم السلب لوجود شواهد وقرائن خارجية .

(١) محمد محمد أبو موسي - خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني ص ٢٣٩ "مرجع سابق"

(٢) انظر: عبد الرحمن حسن حنبكة - ضوابط المعرفة ص ٧٥-٧٦ "مرجع سابق"

(٣) انظر: نقي الدين السبكي العقد المنظوم ج ١ ص ٣٥٣ "مرجع سابق" سعد الدين التفتازاني - مختصر المعاني ص ٧٣ "مرجع سابق"

أما سائر صيغ العموم الأخرى فالأصل فيها عند دخول النفي عليها هي
إفادة عموم السلب سواء تقدم النفي أو تأخر، إلا أن تدل قرينة علي إفادتها
سلب العموم^(١)

(١) انظر: الزركشي - البحر المحيط ج٤ ص ٩٢ "مرجع سابق"، المرادوي - التحبير شرح التحرير
ج ٥ ص ٢٣٥٤ "مرجع سابق"، ابن النجار الفتوحى - شرح الكوكب المنير ج ٣ ص ١٢٧ "مرجع
سابق"

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية لقاعدة عموم السلب وسلب العموم

في بعض المسائل العقديّة

المطلب الأول

تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في كلمة التوحيد "لا إله إلا الله"

يقول الإمام السنوسي ت ٨٩٥هـ: "وأعلم أن "لا إله إلا الله" هي مفتاح الجنة ولها شروط وهي: العلم بنفي المعبود بحق عن غير الله وإثباته لله وحده ، واليقين المنافي للشك ، بأن يكون القلب مستيقنا بها بلا شك ، والانقياد والاستسلام لما دلت عليه، وأن يقولها صدقا من قلبه ، والمحبة لهذه الكلمة الطيبة ، وأن يكفر بكل المعبودات من دون الله ، ويؤمن بالله ربا ومعبوداً بحق"^(١) فإذا علمنا هذا فلا بد أن نقف علي تصورها وتصديقها فأقول:

أولاً: الكلمة الشريفة بين التصور والتصديق
الكلمة الشريفة قضية خبرية مركبة من أربع مفردات وهي "لا" و "إله" و "إلا" و "الله"

والتصور هو إدراك معاني هذه المفردات ،لأنه إدراك للماهية من غير حكم عليها بنفي أو إثبات.

ف "لا" حرف موضوع للنفي، وهو مختص بالنكرات، ومعني "النفي"العدم ، والعدم يعرّف بأنه أن لا كون في العيان .
و "إله" اسم موضوع للمعبود الحق.

(١) السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني الحسني ت ٥٨٩٥هـ) شرح العقيدة الكبرى- المسماة "عقيدة أهل التوحيد" تحقيق/ السيد يوسف أحمد - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ٢٠٠٦م ص ٣.

و"إلا" حرف موضوع للاستثناء والمراد به الإثبات، ومعنى "الإثبات" الوجود : والوجود هو الكون في العيان .
و "الله" اسم موضوع علي ذات الله عز وجل .
ومفردات الكلمة الشريفة قبل التركيب تصور، وأما بعده فتصديق وعليه ف
"لا آله إلا الله" محتوية علي نفي وإثبات.
فالمعنى: كل فرد من أفراد حقيقة "الآله" غير مولانا جل وعز.
والمثبت: من تلك الحقيقة فرد واحد وهو مولانا جل وعز
وبيانها: أن "الآله" وضع علي المعبود بحق.
وهذا المفهوم ل "الآله" مفهوم كلي ، ومعلوم أن المفهوم الكلي يصدق علي كل فرد من أفراد حقيقة "الآله" وهو المعبود بالحق، إلا أنه لا يمكن عقلا ولا شرعا وجود أفراد هذه الحقيقة غير مولانا جل وعلا.
وأما اسم الجلالة "الله" فعلم علي الذات الإلهية وهو مولانا عز وجل .
وهذا المفهوم "الله" مفهوم جزئي والمفهوم الجزئي لا يقبل التعدد وصفا سواء أكان ذهنيا أم خارجيا وبهذا يثبت التوحيد المراد من كلمة "لا آله إلا الله"^(١)
فالكلمة الشريفة نفت الألوهية عن غيره تعالي واتبتها له تعالي ، وحقيقة الألوهية العبادة بحق ويلزم منها استغناء الآله عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه إليه .
فمعنى "لا آله إلا الله المطابقي لا معبود بحق في الواقع إلا الله .
ومعناها بطريق اللزوم لا مستغنيا عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله"^(٢)

(١) <https://www.sasmari.com> الشيخ صالح بن محمد الأسمرى-الخلاصة اللطيفة علي

الكلمة الشريفة - معهد الشريعة للدراسات والبحوث للنشر

(٢) البيجوري (إبراهيم بن محمد بن أحمد الشافعي البيجوري ت ١٢٧٧هـ) تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد" للشيخ إبراهيم بن حسن اللقاني ت ١٠٤١هـ- ضبطه وصححه/ عبدالله محمد

والاستغناء: يستلزم وجوب وجوده وقدمه وبقائه ومخالفته للحوادث وقيامه بنفسه وتنزهه وقدمه وبقائه ومخالفته للحوادث ، وقيامه بنفسه وتنزهه عن النقائص ، ويدخل في ذلك السمع والبصر والكلام ولوازمها وهي كونه سميعا وبصيرا ومتكلما، بناء علي القول بالأحوال. إذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتاجا إلي المحدث أو المحل أو من يدفع عنه النقائص، فهذه أحدي عشرة عقيدة من الواجبات، وإذا وجبت هذه الصفات استحالت أضدادها فهذه إحدى عشر عقيدة من المستحيلات.

ويستلزم أيضا: نفي وجوب فعل شيء من الممكنات أو تركه وإلزام افتقاره إلي فعل ذلك الشيء أو تركه فهذه عقيدة الجائز. فجملة ما استلزمه الاستغناء ثلاثة وعشرين عقيدة .

وأما الافتقار: فيستلزم الحياة والقدرة والإرادة والعلم ولوازمها وهي كونها قادراً ومريداً وعالماً، بناء علي القول بالأحوال ، ويستلزم أيضا الوجدانية ، فهذه تسعة من العقائد الواجبات ، ومتي وجبت هذه الصفات استحالت أضدادها فهذه تسعة من العقائد المستحيلات ، فجملة ما استلزمه الافتقار ثمان عشر عقيدة، فإذا ضمت للثلاثة والعشرين السابقة كان المجموع واحد وأربعين .

الواجب له تعالي منها عشرون ، والمستحيل عليه عشرون ، والجائز عليه واحد ، فقد اشتملت الكلمة الشريفة علي أقسام الحكم العقلي الثلاثة الراجعة له تعالي^(١) فأولها تخلية^(٢) وآخرها تحلية^(١)

الخليلي- دار الكتب العلمية ببيروت- الطبعة الثانية ٢٠٠٤م-١٤٢٤هـ ص ١٤٠ ، الصاوي (أحمد بن محمد المالكي الصاوي ت ١٢٤١هـ) شرح الصاوي علي جوهرة التوحيد تحقيق وتعليق د عبد الفتاح البيزم- دار ابن كثير ببيروت للنش- الطبعة الثانية ١٩١٩هـ- ١٩٩٩م ص ٢٨٨-٢٨٩ .

(١) البيجوري- تحفة المرید "شرح جوهرة التوحيد" ص ١٤٠-١٤١ "مرجع سابق"
(٢) هي استغناؤه عن كل ما سواه، إذ خليناها من الاحتياج" أحمد بن محمد الصاوي -شرح الصاوي علي جوهرة التوحيد حاشية ص ٢٨٩"مرجع سابق "

ثانيا: التحقيق في هذه الكلمة الشريفة تبعا لقاعدة عموم السلب وسلب العموم

والتحقيق أن هذه الكلمة الشريفة من قبيل عموم السلب أي السلب العام لجميع أفراد الآله ما عدا المستثنى، لأنه يجب علي المتكلم بهذه الكلمة أن يلاحظ أن الحكم بالنفي منصب علي جميع أفراد الآله غير المستثنى، لأنه لو جعله شاملا للمستثنى فقوله "إلا الله" قرينة علي ما أراده أولا^(٢) فيكون من العام الذي أريد به الخصوص فاندفع ما قيل إنه يلزم المتكلم بهذه الجملة الكفر ثم الإيمان^(٣) فالاستثناء علي ذلك متصل من حيث دخول لفظ الجلالة في عموم اللفظ ... فقولته "إلا الله" كشف لما حاشاه في القلب عند النفي^(٤) أي كشف لما استثناه في القلب عند قوله (لا آله)، فهي من باب عموم السلب لا سلب العموم وإلا كان الاستثناء منقطعا، وهو خلاف التحقيق^(٥) لكن جعلها من عموم السلب علي خلاف القاعدة: من أنه إذا تقدمت أداة السلب علي صيغة العموم كان الكلام من سلب العموم، كما في قولهم: "لم آخذ كل الدراهم" فإن الحق أنها قاعدة أغلبية، ولا يصح أن تكون الكلمة المشرفة من سلب العموم علي القاعدة، لأنها حينئذ لا تفيد التوحيد^(٦) وهذا معناه أن الكلمة الشريفة "لا آله إلا الله" من عموم السلب ليس من المصطلح

(١) التحلية: احتياج الخلق إليه، لافتقار كل ما سواه إليه (شرح الصاوي علي جوهره التوحيد حاشية ص ٢٨٩ "مرجع سابق")

(٢) البيجوري - شرح تحفة المريد ص ١٤١ "مرجع سابق"، قارن: حاشية الصبان علي شرح السلم ص ٨٠ "مرجع سابق"، شرح القويسني علي متن السلم في المنطق ص ٨٠ "مرجع سابق"

(٣) شرح القويسني علي متن السلم في المنطق ص ٨٠ "مرجع سابق"

(٤) شرح الصاوي علي جوهره التوحيد ص ٢٩١ "مرجع سابق"

(٥) شرح الصاوي علي جوهره التوحيد ص ٢٩١ "مرجع سابق"

(٦) البيجوري-تحفة المريد علي شرح جوهره التوحيد ص ١٤١ "مرجع سابق"

عليه، لأن المصطلح في عموم السلب هو ما تقدمت صيغة العموم فيه علي أداة السلب مثل "كل الدراهم لم آخذ" وليس هنا كذلك^(١) وقال بعضهم: إنها من سلب العموم ونفي الشمول ومراده أن السلب انتقض ب "إلا" أي بعد أن كان النفي عاما سلبته "إلا"، وليس مراده سلب العموم المصطلح عليه، لأنه لا يصح هنا^(٢) وذلك لأن ضابط سلب العموم المصطلح عليه أن تتقدم أداة النفي علي أداة العموم، فيكون السلب المستفاد من أداة النفي متوجها علي أداة العموم وليس هنا كذلك، لأن المراد أن النفي بعد أن كان عاما بحسب الظاهر سلبته "إلا"^(٣) أو أن قولهم إنها من سلب العموم، محمول علي أنها سلبت عموم الألوهية لغير المستثني وقصرتها علي المستثني لكن لا يفيد ذلك جوهر الكلمة المشرفة^(٤)

ثالثا: ما يدل علي أن الكلمة الشريفة من قبيل عموم السلب الدليل الأول: أن لفظ "لا" في لا آله إلا الله معناه نفي الجنس أي الماهية فمعني "لا رجل في الدار" أي لا يوجد هذا الجنس في الدار^(٥)، ومتي انتفت

(١) (البيجوري) حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري - علي رسالة الشيخ محمد الفضالي في إعراب "لا إله إلا الله" ص ١٤ بدون ط.ت

(٢) (الفضالي (محمد الفضالي) رسالة الشيخ محمد الفضالي في إعراب لا إله إلا الله - تحقيق /جميل عبد الله عويضة ٥١٤٣٠- ٢٠٠٩ ص ٣ بدون ط. ت

(٣) حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري - علي رسالة الشيخ محمد الفضالي في إعراب " لا إله إلا الله " ص ١٥ "مرجع سابق"

(٤) (البيجوري - تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد ص ١٤١ "مرجع سابق"

(٥) انظر: الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ٥٧٩٤) كتاب "معني لا إله إلا الله" دراسة وتعليق وتحقيق/علي محي الدين علي القره داغي- دار الاعتصام بالقاهرة للنشر ٥١٤٠٥-١٩٨٥م حاشية ص ٦٠ ."

هذه الماهية انتفي جميع أفرادها، وهذا يعني النفي العام الشامل^(١) الذي يقتضي عموم السلب.

الدليل الثاني: أن "لا" نافية لا خلاف فيها و "آله" مبني معها لتضمنه معنى "من" إذ التقدير: لا من آله ، ولهذا كانت نفا في العموم كأنها نفي كل آله غير الله^(٢) ولا شك أن تقدير "من" هنا يفيد الاستغراق وهذا بعينه عموم السلب.

الدليل الثالث: لفظ "آله" في كلمة لشهادة نكرة في سياق النفي فيعم بلا شك^(٣) وذلك لما اتفق عليه أهل اللغة بأن النكرة في سياق النفي للعموم ، قال إمام الحرمين الجويني ت ٤٧٨هـ: "وما يقع منكرا منفيا فهو للعموم بوضع العرب إياه للعموم كقولهم: لم أر رجلا"^(٤) لذا يقول الإمام الرازي ت ٦٠٦هـ "فلو لم تكن النكرة في سياق النفي للعموم لما كان قولنا" لا آله إلا الله" نفيا لجميع الآلهة سوي الله تعالى"^(٥)

الدليل الرابع: النكرة المنفية كما في كلمة الشهادة أقوى في الدلالة علي العموم من النكرة في سياق النفي^(٦) بمعنى أن النكرة المنفية أولى من جميع

(١) الزمخشري (جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٤٦٧-٥٣٨هـ) - مسألة في

كلمة الشهادة - حققها وعلق عليها د/ محمد أحمد الدالي ص ٨٣ بدون ط. ت

(٢) الملا علي القاري - التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بمعناه من التمجيد - تعليق وتحقيق محمد طارق مغربيه - دار اللباب للنشر ص ٥٠٨.

(٣) الزركشي- كتاب معني لا إله إلا الله ص ٩١ "مرجع سابق"

(٤) الجويني (عبد الملك بن عبدالله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين المتوفى ٤٧٨هـ) البرهان في أصول الفقه تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ج ١ ص ١١٣، الزركشي- معني لا إله إلا الله حاشية ص ٩١ "مرجع سابق"

(٥) الرازي - المحصول ج ٢ ص ٣٤٣ "مرجع سابق" مفاتيح الغيب ج ٢ ص ٢٦٦ "مرجع سابق"

(٦) المقصود أن قولهم النكرة إذا كانت في سياق النفي للعموم ليس علي إطلاقه فقد اتفق الأدباء والأصوليون علي أن قولنا "لا رجل في الدار" بالرفع لا يفيد العموم بل يقال لا رجل في الدار بل اثنان مع أنه نكرة في سياق النفي انظر: الزركشي- معني لا إله إلا الله- ص ٩٢ "مرجع سابق".

أقسام العموم^(١)، لأنها لو لم تكن للعموم لما كان قولنا "لا آله إلا الله توحيداً" لدلالته علي نفي كل آله سوي الله تعالى^(٢).

الدليل الخامس: استغراق المفرد أكثر تناولاً لأفراد المسمى من استغراق الجمع بدليل صحة "لا رجال في الدار" إذا كان فيها رجل أو رجلان دون "لا رجل" فإنه لا يصدق إذا كان فيها رجل أو رجلان، وإذا نظرنا إلي كلمة "الشهادة" لوجدنا أن لفظ "آله" فيها مفرداً وهذا معناه أن النفي مستغرق لكل أفرادها ، ومتوجهاً إليه فرداً فرداً ما عدا الله تعالى^(٣).

الدليل السادس: ذهبت الحنفية إلي أن عموم النكرة المنفية مثل رجل في "لا رجل في الدار" ليس عن طريق وضع اللغة ، وإنما عن طريق العقل والفهم ،فعلي هذا فقولنا: لا رجل في الدار، لا يدل علي العموم بحسب الوضع، لأن معناه نفي واحد فيهم من الجنس، لكن العقل يحكم بأن نفي واحد مبهم من جنس لا يتحقق إلا بانتفاء جميع أفرادها ، فإن دلالته علي العموم دلالة التزاميه أي يلزم منه عقلاً، لا دلالة وضعية^(٤).

أما الجمهور فقالوا: إن دلالة النكرة المنفية علي العموم وضعية أي وضعها العرب لهذه الدلالة قال الرازي: "إن الإنسان إذا قال "أكلت شيئاً" فمن أراد تكذيبه قال "ما أكلت اليوم شيئاً" فذكرهم هذا النفي عند تكذيب ذلك الإثبات يدل علي اتفاقهم علي كونهما نقضاً له ، ولو كان قوله "ما أكلت شيئاً" لا يقتضي العموم لما ناقضه ،لأن السلب الجزئي لا يناقض الإيجاب الجزئي ،وأيضاً فإن إيهود لما قالت ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (الأنعام : ٩١) قال تعالى ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى

(١) الآمدي الإحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ٢٥٥ مرجع سابق"

(٢) الآمدي - الإحكام في أصول الأحكام- ج ٢ ص ٢٠٥ مرجع سابق"

(٣) انظر الزركشي - معني لا إله إلا الله ص ٩١ مرجع سابق"

(٤) الزركشي - معني لا إله إلا الله ص ٩٧ مرجع سابق."

لِلنَّاسِ ﴿الأنعام : ٩١﴾ فلو لم يكن كلامهم عاما لكل بشر ولكل كتاب لما رد

الله عليهم بإثبات إنزال كتاب علي واحد وهو موسى^(١)

وسواء علي رأى الحنفية أو الجمهور فالحكم بالسلب علي كل واحد من

الجزئيات ، واللفظ يدل علي ذلك مطابقة وهذا بعينه عموم السلب

الدليل السابع: ما دامت النكرة للعموم يكون الحكم بالسلب لأفراد النكرة

فتكون من قبيل السالبة الكلية التي تقتضي عموم السلب ، ولا يكون الحكم

لنفي بعض الأفراد فهذه سالبة جزئية ومقتضاها سلب العموم^(٢)

الدليل الثامن : سوي الزمخشري ت ٤٦٧هـ بين "لا آله إلا الله" وبين " ما

من آله إلا الله" لأن كل واحدة من الجملتين اشتمل الكلام فيها علي نفي

وإثبات و "من" المؤكدة للنفي المستغرق في إحدى الجملتين ملفوظ، والأخرى

تضمنت الجملة معناها^(٣)

والظاهر: أن "لا آله إلا الله" أبلغ ولهذا اختيرت في الأغلب وسببه أن "لا"

أقعد بالنفي العام المقصود ههنا من "ما"^(٤) وأيضا فإن الحرف الذي هو

"من" إذا حذف وضمّن الاسم معناه وركب مع "لا" كان أبلغ من بناء الحرف

(١) الرازي- المحصول ٣٤٣/٢ "مرجع سابق"، قارن: الآمدي- الإحكام في أصول الأحكام ج ٢

ص ٢٠٥ "مرجع" سابق" الزركشي- معنى لا إله إلا الله حاشية ص ٩٩ "مرجع سابق"

(٢) انظر: بدر الدين الزركشي - معنى لا إله إلا الله ص ٩٧ "مرجع سابق"

(٣) انظر: الزركشي- معنى لا إله إلا الله ص ٨٨-٨٩ "مرجع سابق"

(٤) أن "لا" لنفي الجنس أي الماهية أما "ما" فهي لنفي الحال " (ابن يعيش "يعيش بن علي بن

يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن

يعيش وبابن الصانع المتوفى ٦٤٣هـ)- شرح المفصل للزمخشري قدم له: الدكتور إميل بديع

يعقوب الناشر- دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ج ٥ ص

، لأن التضمين يصير الاسم دالا علي الاستغراق ، ودلالة الاسم^(١) أمكن من دلالة الحرف^(٢) وهذا كله يعني أن الجملتين الشريقتين لعموم السلب وأخيراً أقول : إن تقديم النفي لحكمة لطيفة هي تفرغ القلب ، فإذا كان خالياً عن كل ما سواه ، واستعد استعداداً تاماً لتقبل الأنوار حضر إليه "إلا الله" فامتلاً القلب بسلطانه وأشرق نوره فيه إشراقاً تاماً ، واستحوذ عليه أنواره وحصل التوحيد فيه بلا مزاحم^(٣) وخلو القلب التام عن كل ما سوي الله ما هو إلا عموم للنفي ، لذا كان قولنا علي لسان الرازي "لا آله إلا الله" نفيًا لجميع الآلهة سوي الله تعالى^(٤).

المطلب الثاني

تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في مسألة رؤية الله تعالى

أولاً: استدلال المعتزلة بعموم السلب علي نفي رؤية الله

ذهب أهل السنة إلي أن الله تعالى يجوز أن يري وأن المؤمنين في الجنة يرونهـ منزها عن المقابلة والجهة والمكان وخالفهم في ذلك جميع الفرق^(٥) ومن الفرق المخالفة لأهل السنة في الرؤية فرقة "المعتزلة" حيث بدأت حديثها في مسألة الروية بقولهم: "وما يجب نفيه عن الله تعالى الرؤية"^(٦) والسبب في إنكار المعتزلة لرؤية الله يرجع إلي أن إثبات الرؤية لديهم يعتبر تجسيماً لله ، إذ أن مفهوم الرؤية عندهم بالأبصار لا يخرج

(١) بمعنى أن دلالة الاسم علي معناه دلالة مستقلة، وأما الحرف فلا يتم معناه إلا بغيره انظر:

ابن يعيش - شرح المفصلج ٤ ص ٤٤٧ "مرجع سابق"

(٢) انظر الزركشي - معني لا إله إلا الله ص ٨٩ "مرجع سابق"

(٣) انظر الزركشي - معني لا إله إلا الله ص ٨١-٨٢ "مرجع سابق"

(٤) الرازي - المحصول ٢ / ٣٤٣ "مرجع سابق".

(٥) التفتازاني " شرح المقاصد - الجزء الرابع ص ١٨١ "مرجع سابق"

(٦) عبد الجبار الهمذاني " القاضي أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد" - شرح الأصول الخمسة - تعليق أحمد بن الحسن بن أبي هاشم - اعتني بهذه الطبعة/ سمير مصطفى رباب - دار إحياء التراث العربي ببيروت للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ص ١٥٥.

عما هو معروف في الشاهد ،يقول القاضي عبد الجبار: " إن الواحد منا راء بحاسة ، والرائي بالحاسة لا يري الشيء إلا إذا كان مقابلا أو حالا في المقابل أو في حكم المقابل ، وقد ثبت أن الله تعالى لا يجوز أن يكون مقابلا ولا حالا في المقابل ، لا في حكم المقابل"^(١)، لأن المقابلة والحلول إنما تصح علي الأجسام والأعراض والله تعالى ليس بجسم ولا عرض ، فلا يجوز أن يكون مقابلا ولا حالا في المقابل ولا في حكم المقابل^(٢).

ومن الشواهد القرآنية التي استشهد بها المعتزلة قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣) حيث ذهبوا إلي أن هذه الآية من قبيل العام الذي لا يحتمل التخصيص^(٣)، كما أن الإدراك إذا قرن بالبصر لا يحتمل إلا الرؤية ، وثبت أنه تعالى نفى عن نفسه إدراك البصر ، ونجد في ذلك تمدها راجعا إلي ذاته ، وما كان من نفيه تمدها راجعا إلي ذاته كان إثباته نقصا ، والنقص غير جائزة علي الله تعالى في حال من الأحوال^(٤)

وهذا معناه أن " إدراك البصر هو الرؤية أو لازمها وقد نفى علي سبيل العموم لأن اللائق بالمقام والشائع في الاستعمال في مثل عموم السلب بإسناد النفي إلي الكل لا سلب العموم بنفي الإسناد إلي الكل ثم يبقي الكلام للتمدح بذلك فيكون نفيه نقيصة فيمتنع"^(٥) وذلك لأن الجمع المعرف باللام عند عدم قرينة العهد و البعضية للعموم والاستغراق بإجماع أهل العربية والأصول، وأئمة التفسير وبشهادة استعمال الفصحاء وصحة الاستثناء فالله

(١) القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة- ص ١٦٦"مرجع سابق"

(٢) القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة- ص ١٦٧"مرجع سابق"

(٣) القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة- ص ١٦٢"مرجع سابق"

(٤) القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة- ص ١٥٦، ١٦٢"مرجع سابق"

(٥) سعد الدين التفتازاني- شرح المقاصد ج ٤ ص ٢٠١"مرجع سابق"

سبحانه قد أخبرنا بأنه لا يراه أحد في المستقبل ،فلو رآه المؤمنون في الجنة لزم كذبه وهو محال^(١)

وهذا يعني أن الآية الكريمة عند المعتزلة نفت أن تراه الأبصار وذلك يتناول جميع الأبصار في جميع الأوقات^(٢) .فثبت أن عموم هذه الآية يفيد عموم النفي عن كل الأشخاص في جميع الأحوال ، وذلك يدل علي أن أحدًا لا يري الله تعالى في شيء من الأحوال^(٣) ونفي رؤية الله تعالى عن جميع الأبصار في جميع الأحوال ما هو إلا عموم السلب .

ثانيا: جواب أهل السنة بسلب العموم علي جواز رؤية الله وقد أجاب أهل السنة عن استدلال المعتزلة بوجوده:

الوجه الأول: قَوْلُهُ تَعَالَى "لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ" فَإِنَّهُ لَسَلْبُ الْعُمُومِ لَا لِعُمُومِ السَّلْبِ وَاللَّامُ لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ. لَا شَكَّ أَنَّ حَمْلَ الْجَمْعِ عَلَى الْجِنْسِ مَجَازٌ، وَعَلَى الْعَهْدِ أَوْ الْإِسْتِغْرَاقِ حَقِيقَةٌ، وَلَمَّا مَسَاغٌ لِلْخَلْفِ إِنَّمَا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْأَصْلِ: فَعَلِمَ أَنَّ الْجَمْعَ الْمَحَلِّيَ لِلْإِسْتِغْرَاقِ حَقِيقَةٌ^(٤) وهذا يعني أن "أل" في قوله تعالى "لا تدركه الأبصار" للاستغراق دون الجنس ومعناه لا يدركه كل بصر وهو سلب العموم فيكون سلبا جزئيا ، وليس المعني لا يدركه شيء من الأبصار ليكون عموم السلب أي شمول النفي لكل واحد فيكون سلبا كليا^(٥).

(١) سعد الدين التفتازاني-شرح المقاصد ج٤ ص ٢٠١-٢٠٢"مرجع سابق"

(٢) عبد الرحمن بن أحمد الإيجي - الموافق في علم الكلام ص ٣٠٨-عالم الكتب ببيروت للنشر. بدون ط.

(٣) الرازي - مفاتيح الغيب ج١٣ ص ٩٩"مرجع سابق"

(٤) التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفي ٥٧٩٣هـ) شرح التلويح علي التوضيح مكتبة صبيح بمصر بدون ط ، ت ج ١ ص ٩٩-١٠٠ ، أمير باشاده - تيسير التحرير ج١ ص ١٩٤ "مرجع سابق" ، الزركشي البحر المحيط في أصول الفقه ج٤ ص ١٢٨"مرجع سابق" ، ابن أمير الحاج -التقرير والتحرير ج١ ص ١٩٣ ، ٢١١ "مرجع سابق"

(٥) التفتازاني- شرح التلويح علي التوضيح ج١ ص ٩٩-١٠٠ "مرجع سابق" ، الزركشي-البحر المحيط في أصول الفقه ج٤ ص ١٢٨ "مرجع سابق" ، ابن أمير الحاج- التقرير والتحرير ج١ ص ١٩٣ ، ٢١١ "مرجع سابق"

الوجه الثاني: أن الإدراك هو الرؤية علي نعت الإحاطة^(١) بمعنى أن الله تعالى نفي الإدراك، والإدراك في اللغة معني زائد علي النظر والرؤية وهو معني الإحاطة، وليس في هذا المعني في النظر والرؤية فالإدراك منفي عن الله تعالى علي كل حال في الدنيا والآخرة^(٢)، لأن الإدراك هو الإحاطة بالمرئي دون الرؤية فالله يري ولا يدرك كما يعلم ولا يحاط به علماً^(٣) ونفي الإدراك يستلزم إثبات رؤية لا إدراك فيها فكأنه قال: "لا تدركه الأبصار" التي تراها وهو يدرك الأبصار التي يراها ويحيط بها^(٤)

فالحاصل أن الرؤية جنس تحتها نوعان: رؤية مع الإحاطة ورؤية لا مع الإحاطة، والرؤية مع الإحاطة هي المسماة بالإدراك، فنفي الإدراك يفيد نفي نوع واحد من نوعي الرؤية، ونفي النوع لا يوجب نفي الجنس^(٥)

(١) الإيجي - الموافق في علم الكلام - ص ٣٠٩ "مرجع سابق"
 (٢) انظر ابن حزم الأندلسي (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري المتوفى ٤٥٦هـ) - الفصل في الملل والأهواء والنحل مكتبة الخانجي بالقاهرة للنشر - ج ٢ ص ٢، قارن: أبي الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى ٥٥٨هـ) - الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف أضواء السلف بالرياض للنشر الطبعة الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م ج ٢ ص ٦٤٨ .

(٣) أحمد بن عطية بن علي الغامدي - البيهقي وموقفه من الإلهيات - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للنشر الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ص ٣٨٤، قارن الجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين المتوفى ٤٧٨هـ) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة - تحقيق فوفية حسين محمود عالم الكتب ببلنجان للنشر الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ص ١١٧، الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى ٥٠٥هـ) الاقتصاد في الاعتقاد وضع حواشيه: عبدالله محمد الخليلى دار الكتب العلمية ببيروت للنشر الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م ص

٤٧

(٤) تامر محمد محمود متولي - منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة دار ماجد عسيري للنشر - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ص ٤٢٩ .

(٥) الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري المتوفى ٦٠٦هـ) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ - ج ١٣ ص ١٠٠ .

نخلص من هذا إلى أن الإدراك المنفي في الآية أخص من الرؤية المطلقة ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم^(١) فالإدراك يوجب كيفية وإحاطة فنفي ما يوجب الكيفية والإحاطة دون الرؤية التي ليس فيها كيفية وإحاطة^(٢) الوجه الثالث: "أن تدركه الأبصار" موجبة كلية لأن موضوعها جمع محلي باللام الاستغراقية وقد دخل عليها النفي فرفعها ، ورفع الموجبة الكلية سالبة جزئية ، وبالجملته فيحتمل قوله "لا تدركه الأبصار" إسناد النفي إلى الكل بأن يلاحظ أولاً دخول النفي ثم ورود العموم عليه، فيكون سالبة كلية ونفي الإسناد إلى الكل بأن يعتبر العموم أولاً ثم ورود النفي عليه فيكون سالبة جزئية ، ومع احتمال المعنى الثاني لم يبق فيه حجة لكم علينا ، لأن أبصار الكفار لا تدركه جميعاً هذا ما تقوله لو ثبت أن اللام في الجمع للعموم والاستغراق و إلا عكسنا القضية وقلنا "لا تدركه الأبصار" سالبة مهملة في قوة الجزئية فالمعنى لا تدركه بعض الأبصار، وتخصيص البعض بالنفي يدل بالمفهوم على الإثبات للبعض فالآية حجة لنا لا علينا^(٣).

(١) أمير بادشاه الحنفي- تيسير التحرير ج ١ ص ٢١١ "مرجع سابق"، الرازي - مفاتيح الغيب ج ١٣ ص ١٠٠ "مرجع سابق" قارن (أحمد بن حنبل) - أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى ٢٤١هـ) الرد على تيسير الجهمية والزنادقة-تحقيق /صبري بن سلامة شاهين - دار الثبات للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ص ٧٧ ، الكلاباذي (أبي بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي المتوفى ٣٨٠هـ) التعرف لمذهب أهل التصوف ص ٤٣ دار الكتب العلمية ببيروت ، الأمدي (أبي الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي المتوفى ٦٣١هـ) غاية المرام في علم الكلام تحقيق/ حسن محمود عبد اللطيف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة للنشر ص ١٧٧ .

(٢) الكلاباذي- التعرف لمذهب التصوف ص ٤٣ "مرجع سابق"

(٣) الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني المتوفى: ٨١٦هـ) - شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي ، تصحيح السيد محمد بدر الدين مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧م ج ٨ ص ١٤١ ، قارن الإيجي - المواقف ص ٣٠٨ "مرجع سابق"

الوجه الرابع: أن لفظ الأبصار صيغة جمع دخل عليها الألف واللام فهي تفيد الاستغراق فقوله: لا تدركه الأبصار يفيد أنه لا يراه جميع الأبصار، فهذا يفيد سلب العموم، ولا يفيد عموم السلب، وهذا يعني أن تخصيص هذا السلب بالمجموع يدل علي ثبوت الحكم في بعض أفراد المجموع فإذا قيل: إن محمدًا -صلي الله عليه وسلم- ما آمن به كل الناس أفاد أنه آمن به بعض الناس، وكذا قوله "لا تدركه الأبصار" معناه: أنه لا تدركه جميع الأبصار فوجب أن يفيد أنها لا تدركه بعض الأبصار^(١)

الوجه الخامس: أنه لو سلم عموم الأبصار وكون الكلام لعموم السلب، لكن لا نسلم عمومه في الأحوال والأوقات، فيحمل علي نفي الرؤية في الدنيا جمعاً بين الأدلة وهذا ما نقول بموجبه حيث لا يري في الدنيا^(٢)

الوجه السادس: أن نقول صيغة الجمع كما تحمل علي الاستغراق فقد تحمل علي المعهود السابق أيضا، وإذا كان كذلك فقوله: "لا تُدْرِكُ الأبصار" يفيد أن الأبصار المعهودة في الدنيا لا تدركه، ونحن نقول بموجبه فإنه هذه الأبصار وهذه الأحداق ما دامت تبقي علي هذه الصفات التي هي موصوفة بها في الدنيا لا تدرك الله تعالى، وإنما تدرك الله تعالى إذا تبدلت صفاتها التي هي موصوفة بها في الدنيا لا تدرك الله تعالى، وإنما تدرك الله تعالى إذا تبدلت صفاتها التي هي موصوفة بها في الدنيا لا تدرك الله

(١) انظر: الرازي-مفاتيح الغيب-ج١٣ ص ٩٨ "مرجع سابق"، قارن: ابن عادل الحنبلي (أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني المتوفى ٧٧٥هـ) الباب في علوم الكتاب تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية ببيروت للنشر الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م - ج ٨ ص ٣٤٨.

(٢) انظر التفتازاني- شرح المقاصد ج ٤ ص ٢٠٤ "مرجع سابق"، الإيجي- المواقف في علم الكلام ص ٣٠٩ "مرجع سابق"

تعالى، و إنما تدرك الله تعالى إذا تبدلت صفاتها وتغيرت أحوالها فلم قلت
أن عند حصول هذه التغيرات لا تدرك الله (١)

الوجه السابع: يخصص عموم قوله تعالى " لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ " بقوله تعالى ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ
عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ (المطففين " ١٥) بمعنى لا تدركه أبصار المؤمنين
في الدنيا دون الآخرة ، كذلك لا تدركه أبصار الكافرين مطلقا، فحجب الكفار
عن رؤيته دل أنه يثبت المؤمنين برفع الحجاب لهم عن أعينهم حتى يروه
، ولما قال في وجوه المؤمنين ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴾ (القيامة: ٢٢) فقيدها
ببوم القيامة ووصفها فقال "نَاصِرَةٌ" ثم أثبت لها الرؤية فقال إلي ربها ﴿إِلَى
رَبِّهَا نَازِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٣) علمنا أن الآية الأخرى في نفيها عنهم في الدنيا
دون الآخرة، وفي نفيها عن الوجوه الباسرة دون الوجوه الناضرة جمعا بين
الآيتين وحملا للمطلق من الكلام علي المقيد منه (٢)

أخيراً: أقول أن الآية ليست لعموم السلب وإنما هي لسلب العموم ، فتكون
الآية علي الخصوص ويكون معني الآية لا تدركه أبصار الظالمين في الدنيا
والآخرة، وتدركه أبصار المؤمنين وأولياء الله، أو يكون معناها: لا تدركه
الأبصار بالنهاية والإحاطة، وأما بالرؤية فبلى، أو يكون معناها: لا تدركه

(١) الرازي -مفاتيح الغيب- ج ١٣ ص ١٠٠ مرجع سابق"

(٢) أحمد بن عطية بن علي الغامدي- البيهقي وموقفه من الإلهيات ص ٣٨٤ مرجع سابق"،
قارن : الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد المختار المتوفى ١٣٩٣هـ) العذب النُميرُ مِنْ مَجَالِسِ
الشَّنَقِيطِيِّ فِي التَّفْسِيرِ تحقيق/ خالد بن عثمان السبت -إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد دار عالم
الفوائد للنشر والتوزيع مكة المكرمة الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ- ج ٢ ص ٥٦ ، الرازي -مفاتيح
الغيب ج ١٣ ص ١٠٠ مرجع سابق " الأسفرايني (أبو المظفر طاهر بن محمد المتوفى
٤٧١هـ)المحقق: كمال يوسف الحوت -التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق
الهالكين - تحقيق/كمال يوسف الحوت- عالم الكتب لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
ص(١٥٧)

الأبصار في الدنيا وتدركه في الآخرة وجائز أن يكون معناها: لا تدركه أبصاراً من يراه بالمعنى الذي يدرك به القديم أبصاراً خلقه فيكون الذي نفى عن خلقه من إدراك أبصارهم إياه هو الذي أثبتته لنفسه ... ولا شك في خصوص قوله: "لا تدركه الأبصار" غير أنا لا ندري أي معاني الخصوص الأربعة أريد بالآية^(١) وهذه المعاني الأربعة تخرج الآية من كونها عموم السلب إلى سلب العموم.

المطلب الثالث

تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم علي مسألة وعيد الفساق

أولاً: مسألة وعيد الفساق بين المعتزلة وأهل السنة

اتفقت الأمة علي تسمية صاحب الكبيرة فاسق ولكن اختلفت في الحكم عليه^(١) فالمعتزلة تري أن الفاسق يستحق العقوبة بدليل قوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) ووجه الاستدلال بهذه الآية هو أنه تعالى أمر بقطع يد السارق عند حصول الشرائط المعتبرة في هذا الباب عن طريق الجزاء والنكال، فيجب أن يكون مستحقاً للعقوبة^(٢) ولا يجوز أن يكون مثاباً، لأن إثابة من لا يستحق الثواب يقبح^(٣)

ووافق المعتزلة أئمة العترة والخوارج حيث ذهبوا إلي أن فساق هذه الأمة كمرتكبي الفواحش نحو الزنا وشرب الخمر وترك الصلاة - داخلون في

(١) الطبري (محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر الطبري المتوفى ٣١٠هـ) جامع البيان في تأويل القرآن تحقيق/ أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة للنشر الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠ م ج ١٢ ص ١٩.

(١) انظر سعد الدين التفتازاني- شرح المقاصد- المقصد السادس- تقديم وتعليق د/ عواد محمود سالم، د/ عرفة عبد الرحمن النادي- مكتبة الإيمان بالقاهرة للنشر ص ٢٢٢.

(٢) القاضي عبد الجبار الهمداني- شرح الأصول الخمسة- ص ٣٧-٤٣٨ "مرجع سابق"

(٣) القاضي عبد الجبار الهمداني - شرح الأصول الخمسة ص ٣٩ "مرجع سابق"

الوعيد مستحقون للعقاب بالنار وأن العقاب واصل إليهم لا محالة إذا ماتوا مصرين علي ذلك ومخلدن فيها ولا يجوز من الله خلف الوعيد ^(١) والعمدة لديهم أن الفاسق يستحق العقاب ، واستحقاق العقاب مضره خالصة دائمة ، واستحقاق الثواب منفعة خالصة دائمة والجمع بينهما محال ^(٢) ثم المعتزلة ومن وافقها بعد إثباتهم وجوب عقاب صاحب الكبيرة - قالوا: وعيد صاحب الكبيرة لا ينقطع كما أن وعيد الكافر لا ينقطع ^(١) بمعنى أن من دخل النار لا يخرج منها ^(٢) فصاحب الكبيرة إذن مخلد في النار لا يخرج عنها أبدا ^(٣) بدليل قوله تعالى ﴿ بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (البقرة: ٨١) السيئة تتناول جميع المعاصي بدليل قوله تعالى ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾ (الشوري: ٤٠) والمراد هنا الكبائر، بدليل وأحاطت به خطيئته ونلفظ الإحاطة حقيقة في إحاطة جسم بجسم آخر كإحاطة السور بالبلد والكوز بالماء ، والمراد هنا أنها صارت

(١) السيد علي بن محمد العجري "١٣٢٠-١٤٠٧هـ" مفتاح السعادة (الجامع للمهم من مسائل الاعتقاد والمعاملات والعبادة المستنبط من الآيات القرآنية المؤيد بالبراهين العقلية) تحقيق / عبدالله بن حمود العزي - المجلد السادس- ص ٣٧٩٤ مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية بصنعاء للنشر الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

(٢) الإيجي - المواقف في علم الكلام- ص ٣٧٦ "مرجع سابق"

(١) الأصبهاني (شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصبهاني ت ٥٧٤٩هـ)- مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار وهو شرح لكتاب طوابع الأنوار للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي ت ٦٨٥هـ الطبعة الأولى - منشورات الرائد بقم - الطبعة الأولى ١٤٣٤ج ٢ ص ٣٤٤
(٢) الأشعري- "أبو الحسن علي بن إسماعيل ت ٣٣٠هـ" مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين - تحقيق /نعيم زرزور- المكتبة العصرية للنشر - الطبعة الأول ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م الجزء الثاني ص ٣٥٥ .

(٣) الإيجي - المواقف في علم الكلام ص ٣٧٦ "مرجع السابق"

لازمة له وخاصة من خواصه بحيث لم تفارقه لإصراره عليها وتلبسه بها حتى مات ، وهذه الآية تدل على الوعيد المؤبد لأهل الكبائر^(١)

أما أهل السنة فذهبوا إلي أن الثواب فضل من الله تعالى والعقاب عدل منه ، والله يخلد المؤمن الموفق للطاعات في جناته وفاء بعهده ، ويعذب الكافر المعاند في نيرانه أبدا بمقتضى وعيده ، وينقطع وعيد المؤمن العاصي بدليل قوله تعالى ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (الزمر: ٥٣) خص عنه الشرك بقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (النساء: ٤٨)

فبقي معمولا به فيما عدا الشرك من الذنوب ، وغفران الذنوب يستلزم انقطاع الوعيد ، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من قال لا آله إلا الله دخل الجنة"^(١) والمؤمن العاصي قال لا آله إلا الله فيدخل الجنة فيقطع وعيده^(٢) وهذا يعني منع استحقاق العقاب ومنع قيد الدوام أي الخلود في النار للفاسق

(١) السيد علي بن محمد العجري -مفتاح السعادة ج٦ ص ٣٧٩٣-مرجع سابق

(١) رواه ابن حبان في صحيحه - باب فضل الإيمان (محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مغبذ التميمي أبو حاتم، الدارمي البستي المتوفى ٣٥٤هـ) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المتوفى ٧٣٩هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة بيروت للنشر الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ج١ ص ٣٦٣)

كذلك رواه ابن خزيمة في صحيحه-باب ذكر إيجاب الله عز وجل الجنة للصائم (أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابوري المتوفى ٣١١هـ) صحيح ابن خزيمة تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي -المكتب الإسلامي ببيروت للنشر ج٢ ص ٣٠٤)

كذلك رواه أبو داود الطيالسي في مسنده باب أحاديث أبي ذر الغفاري (أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى المتوفى ٢٠٤هـ) مسند أبي داود الطيالسي تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي دار هجر مصر للنشر الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ج١ ص ٣٥٦)

(٢) انظر: شمس الدين الأصبهاني مطالع الأنظار في شرح طوابع الانوار - الجزء الثاني ص ٣٤٨-مرجع سابق" الجويني (عبد الملك بن عبد الله ت ٥٧٨هـ) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في

ثانيا: أدلة المعتزلة بعموم السلب علي دوام عقاب الفاسق
استدل المعتزلة بعمومات الوعيد الواردة في كتاب الله تعالى وهذا يعني
أنهم استخدموا قاعدة "عموم السلب" وبنوا علي ذلك أصليين:-
الأصل الأول: أنه تعالى لا يجوز أن يخاطبنا بخطاب لا يريد به ظاهره ثم لا
يدل عليه ولا يبين المراد به، لأن ذلك يكون ألغازاً وتعمية وتورية ، والألغاز
والتعمية مما لا يجوز علي الله تعالى ، وذلك ظاهر لا إشكال فيه^(١)
لأن حد الخطاب : هو الكلام الذي يقصد به إفهام من يصح إفهامه ،
والعموم معناه الشمول ، فوجب حمله عليه عند عدم القرينة قطعاً ، وإطلاقه
غير مراد به ظاهره من دون قرينة قدح في الحكمة والعدل ... وإذا كان لا
يجوز منه ذلك ثبت أن دلالة هذه الألفاظ علي معانيها قطعية غير مشكوك
فيها البتة ، لا سيما العمومات التي لا يتعلق بها عمل ، بل إنما يطلب بها
الاعتقاد فقط^(٢)

الأصل الثاني: أن في اللغة ألفاظاً موضوعة للعموم منها:
"ما" و "من" إذا وقعتا نكرتين في المجازات أفادتتا العموم والاستغراق ، لأن
أهل اللغة أطبقوا علي أن قول القائل "من دخل داري أكرمته" بمنزلة قوله:
"إن دخل داري زيد أكرمته" و "إن دخل عمر داري أكرمته" ، حتي يأتي علي
جميع العقلاء ، ولن يكون كذلك إلا وهو موضوع للعموم والاستغراق ، كما

أصول الاعتقاد - علق عليه الشيخ / زكريا عميرات- دار الكتب العلمية ببيروت- الطبعة الأولى
١٤١٦هـ-١٩٩٥م ص ١٥٢،، الأشعري-مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ٣٥٥ "مرجع سابق"،
الرازي (أبو عبد اللع عمر بن الحسين ت ٥٦٠٦هـ) معالم أصول الدين- راجعه وقدم له طه عبد
الرؤوف ص ١٣٥ المكتبة الأزهرية للتراث ، البغدادي(أبو منصور عبد القاهر ت ٥٤٢٩هـ) كتاب
أصول الدين - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م ص ٢٦٦-٢٦٧ ،
الإيجي -المواقف -ص ٣٧٨ "مرجع سابق".

(١) القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة - ص ٤٤٠"مرجع سابق"

(٢) السيد علي بن محمد العجري- مفتاح السعادة ج ٦ ص ٣٧٩٨-٣٧٩٩"مرجع سابق"

أن له أن يستثني من هذا الكلام من شاء من العقلاء ، فيقول : من دخل داري أكرمته إلا فلانا و إلا فلانا ، ولولا شمول هذه اللفظة للعقلاء واستغراقها لهم ، وإلا كان لا يجوز ذلك ، لأن من حق الاستثناء أن يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحته (١)

ومنها: "من" إذا وقعت نكرة في الاستفهام أفادت العموم ، ولهذا نص أهل اللغة علي أن قول القائل "من عندك" بمنزلة قولهم :أزيد عندك ،أبكر ،أخالد ،حتي يأتي علي جميع العقلاء، فلولا كونهمموضوعا للعموم والاستغراق إلا كان لا يقوم هذا المقام ، فهذا يدل علي أن "من" إذا وقعت نكرة في الاستفهام أفادت العموم والاستغراق(٢)

هذا مجمل لموقف المعتزلة من عمومات الوعيد .

تلك العمومات وردت علي أنواع أهمها:

النوع الأول : العمومات الواردة بصيغة "من " في معرض الشرط مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا ﴾ (النساء : ١٤) فالله تعالى أخبر أن العصاة يعذبون بالنار ويخلدون فيها ، والعاصي اسم يتناول الفاسق والكافر جميعا فيجب حمله عليهما، لأنه تعالى لو أراد أحدهما دون الآخر لبينه، فلما لم يبينهدل علي ما ذكرناه(١)

وكذلك قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا ﴾ (الجن : ٢٣) فإن قيل أن الآية واردة في الكفار بدليل قوله تعالى بعدها ﴿ حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ فَيَسْئَلُونَ مَنْ أضعفُ ناصِرًا وَأَقَلُّ عَدَدًا ﴾ (الجن : ٢٤) إذ لا يكون هذا إلا مع الكفار قيل :بل يكون معه ومع غيره

(١) القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة ص ٤٤٠"مرجع سابق"

(٢) انظر: القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة ص ٤٤٢"مرجع سابق"

(١) انظر: القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة- ص ٤٤٤

فالأية كلام مستقل بنفسه لا يحتاج إلي ما بعده فخصوص ما بعده لا يمنع من عموم أولها وهذا موضوعه أصول الفقه غير أنا نذكر مثالا وهو قوله ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَرَبِّضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٢٨) و أورد ذلك علي وجه شمل البوائن والرجعيات ثم خص آخر الآية بالرجعيات منهن دون البوائن بقوله: "وبعولتهن أحق بردهن في ذلك" ولا يمنع منه مانع فذلك الحال في ما قلناه^(١) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ (النساء: ٩٣) ووجه الاستدلال هو أنه تعالى بين أن من قتل مؤمنا عمداً جزاه وعاقبه وغضب عليه ولعنه فوجب أن يحصل له هذا الجزاء لقوله تعالى ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (النساء: ١٢٣)^(١) إلي غير ذلك من الآيات^(٢) التي تشتمل علي صيغة "من" في معرض الشرط والتي مفادها عند المعتزلة العموم

النوع الثاني: من دلائل المعتزلة التمسك في الوعيد بصيغة الجمع المعروف بالألف واللام وهي في آيات إحداها قوله تعالى ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الإنفطار: ١٤) وقد ذهب القاضي ت ٤١٥ هـ والجبائي ت ٣٠٣ هـ إلي أن هذه الصيغة تفيد العموم ،بينما ذهب أبو هاشم ت ٣٢١ هـ إلي أنها لا تفيد العموم ، واستدل من قال بالعموم بأدلة

(١) انظر: القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة ص ٤٤٤-٤٤٥، قارن: مفتاح السعادة ج ٦ ص ٣٨٠٦٣٨٠٧

(١) انظر: القاضي عبد الجبار- شرح الأصول الخمسة ص ٤٤٥

(٢) وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَكَفَّ بَاءَ بَغْضَبِ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ (الأنفال: ١٦) إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى (طه: ٧٤)"

الدليل الأول: أن الأنصار لما طلبوا الإمامة احتج عليهم أبو بكر رضي الله عنهما بقوله عليه الصلاة والسلام "الائمة من قريش"^(١) والأنصار سلموا تلك الحجة ولو لم يدل الجمع المعرف بلام الجنس علي الاستغراق لما صحت تلك الدلالة .

الدليل الثاني: أن هذا الجمع يؤكد بما يقتضي الاستغراق فوجب أن يفيد الاستغراق، أما أنه يؤكد فلقوله تعالى ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر: ٣٠) و أما أنه بعد التأكيد يقتضي الاستغراق ،فبالإجماع و أما أنه متي كان كذلك ووجب كون المؤكد في أصله للاستغراق لأن هذه الألفاظ مسماه بالتأكيد إجماعاً، والتأكيد هو تقوية الحكم الذي كان ثابتاً في الأصل فلو لم يكن الاستغراق حاصلًا في الأصل ، وإنما حصل بهذه الألفاظ ابتداء لم يكن تأثير هذه الألفاظ في تقوية الحكم بل في إعطاء حكم جديد وكانت مبنية للمجمل لا مؤكدة ، وحيث جمعوا علي أنها مؤكدة علمنا أن اقتضاء الاستغراق كان حاصلًا في الأصل.

الدليل الثالث: أن الألف واللام إذا دخلا في الاسم معرفة كذا نقل عن أهل اللغة فيجب صرفه إلي ما به تحصل المعرفة وإنما تحصل المعرفة عند اطلاقه بصرفه إلي الكل لأنه معلوم للمخاطب .

الدليل الرابع: أنه يصح استثناء أي واحد كان منها وذلك يفيد العموم .

(١) رواه أبو داود في سننه باب في لزوم السنة - أبو داود (سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني المتوفى ٢٧٥هـ) سنن أبي داود تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي - دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ج٧ ص ١٧) - ورد أيضا في المستدرك علي الصحيحين -باب ذكر فضائل قريش(أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ) المستدرك علي الصحيحين تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية - بيروت للنشر الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠ ج٤ ص ٨٥)

أما علي طريقة أبي هاشم وهي أن الجمع المعرف لا يفيد العموم فيمكن التمسك بالآية من وجهين آخرين :-

الأول: أن ترتيب الحكم علي الوصف مشعر بالعلية فقوله "وإن الفجار نفي جحيم" يقتضي أن الفجور هي العلة ، وإذا ثبت ذلك لزم عموم الحكم لعموم علتها وهو المطلوب.

الثاني: أن اللام في قوله ﴿وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الإنفطار: ١٤) ليست لام تعريف بل هي بمعنى "الذي" فيكون معني "وإن الفجار نفي جحيم" معناه إن الذين فجروا فهم في الجحيم وذلك يفيد العموم

الآية الثانية في هذا الباب قوله تعالى ﴿ وَسَوْفَ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وُرْدًا ﴾ (مريم: ٨٦) ولفظ المجرمين^(١) صيغة جمع معرفة بالألف واللام وغيرها

النوع الثالث من العمومات: أن نفي المساواة بين الشيين يفيد العموم ما استدل به المعتزلة قوله تعالى ﴿ لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾ (الحشر: ٢٠) من أن نفي المساواة بين الشيين يفيد العموم ومن ثم فالآية من قبيل عموم السلب توضيح ذلك:

احتجت المعتزلة بهذه الآية علي أن صاحب الكبيرة لا يدخل الجنة ، لأن الآية دلت علي أن أصحاب النار وأصحاب الجنة لا يستويان ، فلو دخل صاحب الكبيرة في الجنة لكان أصحاب النار وأصحاب الجنة يستويان وهو غير جائز^(٢) فهو إذن نفي لجميع وجوه الاستواء الممكن نفيها فيكون من عموم السلب

(١) والمجرم يتناول الفاسق والكافر لغة لأنهم لا يفرقون بين قولهم مذنب ومجرم ، والمذنب يشملها جميعا فكذا المجرم ، وشرعا كذلك ، إذ لا فرق عند أهل الشرع بين قولنا مجرم بالزنا ، ومذنب بالزنا- السيد علي بن محمد العجري- مفتاح السعادة ج ٦ ص ٣٨٠٨"مرجع سابق

(٢) انظر: الرازي- مفاتيح الغيب ج ٢٩ ص ٥١٢"مرجع سابق"

ثالثاً: جواب أهل السنة علي المعتزلة بسلب العموم
الرد الأول: أنا لا نسلم أن صيغة "من" في معرض الشرط للعموم ، ولا نسلم
أن صيغة الجمع إذا كانت معرفة باللام للعموم والذي يدل عليه أمور
أ- أنه يصح إدخال لفظتي الكل والبعض علي هاتين اللفظتين "كل من دخل
أكرمته" " وبعض من دخل داري أكرمته" ويقال أيضاً "كل الناس كذا" ،
و"بعض الناس كذا" ولو كانت لفظة "من" للشرط تفيد الاستغراق لكان إدخال
لفظ "الكل" عليه تكريراً وإدخال لفظ "البعض" عليه نقضاً، وكذلك في لفظ
الجمع المعرف ، فثبت أن هذه الصيغ لا تفيد العموم .

ب- وهو أن هذه الصيغ جاءت في كتاب الله والمراد منها تارة
الاستغراق وأخري البعض ، فإن أكثر عمومات القرآن مخصوصة والمجاز
والاشتراك خلاف الأصل ولا بد من جعله حقيقة في القدر المشترك بين
العموم والخصوص وذلك هو أن يحمل علي إفادة الأكثر من غير بيان أنه
يفيد الاستغراق أو لا يفيد .

ج- وهو أن هذه الصيغ لو أفادت العموم إفادة قطعية لاستحال إدخال لفظ
التأكيد عليها لأن تحصيل الحاصل محال ، فحيث حسن إدخال هذه الألفاظ
عليها علمنا ، ها لا تفيد معني العموم لا محالة .

سلمنا أنها تفيد معني ولكن إفادة قطعية أو ظنية ؟ الأول ممنوع وباطل
قطعا لأن من المعلوم بالضرورة أن الناس كثيرا ما يعبرون عن الأكثر بلفظ
الكل والجميع علي سبيل المبالغة كقوله تعالى "وأوتيت من كل شيء" فإذا
كانت هذه الألفاظ تفيد معني العموم إفادة ظنية ، وهذه المسألة ليست من
المسائل الظنية لم يجز التمسك فيها بهذه العمومات .

سلمنا أنها تفيد معني العموم إفادة قطعية ولكن لا بد من اشتراط أن لا يوجد
شيء من المخصصات ، فإنه لا نزاع في جواز تطرق التخصيص إلي العام
، فلم قلت إنهم لا يوجد شيء من المخصصات ؟ أقصى ما في الباب أن يقال

بحثنا فلم نجد شيئاً من المخصصات لكنك تعلم أن عدم الوجدان لا يدل علي عدم الوجود ، وإذا كانت إفادة هذه الألفاظ لمعني الاستغراق متوقفة علي نفي المخصصات وهذا الشرط غير معلوم كانت الدلالة موقوفة علي شرط غير معلوم فوجب أن لا تحصل الدلالة .

ومما يؤكد هذا المقام قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ٦) حكم علي الذين كفروا أنهم لا يؤمنون ، ثم إنا شاهدنا قوما منهم قد آمنوا فعلمنا أنه لا بد من أخذ الأمرين إما لأن هذه الصيغة ليست موضوعة للشمول أو لأنها وإن كانت موضوعة لهذا إلا أنه قد وجدت قرينة في زمان الرسول -صلي الله عليه وسلم- كانوا يعلمون لأجلها أن مراد الله الله تعالى من هذا العموم هو الخصوص .
سلمنا أنه لم يوجد المخصص ولكن عمومات الوعيد معارضة بعمومات الوعد^(١)

ولابد من الترجيح وهو معنا من وجوه

الأول: أن الوفاء بالوعد أدخل في الكرم من الوفاء بالوعد .

الثاني: أنه قد اشتهر في الأخبار أن رحمة الله سابقة علي غضبه وغالبه عليه فكان ترجيح عمومات الوعد أولي.

الثالث: وهو أن الوعيد حق الله تعالى والوعد حق العبد وحق العبد أولي بالتحصيل من حق الله تعالى.

(١) "فكل آية في الوعيد بازائها نظيرها في الوعد فإن قوله "وإن الفجار لفي جحيم" بازائه قوله: "إن الأبرار لفي نعيم" وقوله "ومن يعص الله يبيّض وجهه" وقوله "ومن يطع الله يرفع له من حيث يشاء" وإذا تعارضت الآيات في الوعد والوعد خصصنا آيات الوعيد بآيات الوعد أو جمعنا بينهما فيعذب العاصي مدة ثم يغفر له ويدخل الجنة لأجل الثواب بعد أن استوفي حظه من العذاب إذ لا يجوز أن يثاب في الجنة ثم يرد إلي النار" انظر: البغدادي أصول الدين - ص ٢٦٧ "مرجع سابق"، قارن: الايجي -المواقف في علم الكلام ص ٣٧٧ "مرجع سابق"

سلمنا أنه لم يوجد المعارض ولكن هذه العمومات نزلت في حق الكفار فلا تكون قاطعة في العمومات ، فإن قيل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، قلنا هب أنه كذلك ، ولكن لما رأينا كثيرا من الألفاظ العامة وردت في الأسباب الخاصة ، والمراد تلك الأسباب الخاصة فقط علمنا أن إفادتها للعموم لا يكون قويا والله أعلم^(١)

من هذا نخلص إلي أن العموم في آيات الوعيد ليس عموم سلب يشمل كل عاص بل العموم مخصوص بالكافر، وهذا معناه سلب العموم بدليل استدلال المعتزلة بالآية القرآنية نفسها ﴿وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ (الجن: ٢٣) فإنه تعالى ذكر عمومات الوعيد في سائر آيات القرآن غير مقيدة بقيد الأبد، وذكرها هاهنا مقيدة بقيد الأبد ، فلا بد في هذا التخصيص من سبب ، ولا سبب إلا أن هذا الذنب أعظم الذنوب ، وإذا كان السبب في هذا التخصيص هذا المعنى ، علمنا أن هذا الوعيد مختص بهذا الذنب وغير متعد إلي جميع الذنوب ، وإذا ثبت أن هذا الوعيد مختص بفاعل هذا الذنب ، صارت الآية دالة علي أن حال سائر المذنبين بخلاف ذلك ، لأن قوله فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا "معناه أن هذه الحالة له لا لغيره ، وهذا كقوله "لَكُمْ دِينُكُمْ" (الكافرون: ٦) أي لكم لا لغيركم، و إذا ثبت أن لهم هذه الحالة لا لغيرهم، وجب في سائر المذنبين أن لا يكون لهم نار جهنم علي سبيل التأييد ، فظهر أن هذه الآية حجة لنا عليكم^(١)

وعلي تمسكهم بالآية سؤال آخر: وهو أن قوله "وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ" إنما يتناول من عصي الله ورسوله بجميع أنواع المعاصي وذلك هو الكافر ،

(١) انظر: الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٥٧٥-٥٧٦ "مرجع سابق"

(١) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣٠ ص ٦٧٦ "مرجع سابق"

ونحن نقول بأن الكافر يبقى في النار مؤبداً، وإنما قلنا: إن قوله تعالى وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُتَنَاوَلُ مِنْ عَصِي اللَّهِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْمَعَاصِي، لأن قوله وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ " يصح استثناء جميع أنواع المعاصي عنه، مثل أن يقال: ومن يعص الله إلا في الكفر و إلا في الزنا ، وإلا في شرب الخمر ، ومن مذهب القائلين بالوعيد أن حكم الاستثناء إخراج ما لولاه لكان داخلا تحت اللفظ ، وإذا كان كذلك ،وجب أن يكون قوله وَمَنْ يُعْصِ اللَّهَ مُتَنَاوِلًا لِمَنْ أَتَى بِكُلِّ الْمَعَاصِي ، والذي يكون كذلك هو الكافر، فالآية مختصة بالكافر علي هذا التقدير، فسقط وجه الاستدلال بها^(١) وهذا يؤكد أن هذا العموم ما هو إلا سلب للعموم فإن ليس كل من يعص الله يخلد، فالآية خاصة في الكفار دون سواهم.

كذلك استدلال المعتزلة بقوله تعالى ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (الإنفطار: ١٤)" فيقال لهم أن المراد من الفجار: الكاملون في الفجور وهم الكفار بدليل قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكُفْرَةُ الْفَجْرَةُ﴾ (عبس: ٤٢) وأيضا يجب حمل الفجار علي الكفار توفيقا بين قوله تعالى ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ وبين الآيات الدالة علي اختصاص العذاب بالكفار كقوله تعالى ﴿إِنَّ الْخِزْيَ الْيَوْمَ وَالسُّوءَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (النحل: ٢٧) فهذه الآية دالة علي اختصاص الخزي بالكافرين ، ثم إن من دخل النار فقد حصل له الخزي لقوله تعالى ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ

(١) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣٠ ص ٦٧٧ "مرجع سابق"

أَخْرَجَتْهُ ﴿آل عمران: ١٩٢﴾ فلَمَّا لم يحص الخزي إلا للكفار لزم أن لا يدخل النار إلا الكفار^(١)

من هذا يتبين أن مسألة وعيد الفساق عند المعتزلة ومن وآلهم من قبيل عموم السلب أي أن الوعيد شامل لكل من ارتكب كبيرة ولم يتب منها وأنه يخلد في النار كالكافر ، بينما ذات المسألة عند أهل السنة من قبيل سلب العموم "لأن الثواب عند أهل الحق ليس بحق محتوم ، ولا جزاء مجزوم ، وإنما هو فضل من الله تعالى، والعقاب لا يجب أيضا، والواقع منه هو عدل من الله"^(٢) وهذا معناه أن الآيات الواردة في الوعد خارجة عن صيغة العموم ، وكذا آيات الوعيد ، ولا وجه إلى إجراء الكل علي العموم لما فيه من إثبات التناقض في آيات الله تعالى والتعارض في أدلتها وذلك يتعارض مع حكمتها تعالى

بقي لنا في هذه المسألة ما استدل به المعتزلة قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (الحشر: ٢٠) من أن نفي المساواة بين الشئيين يفيد العموم ومن ثم فالآية من قبيل عموم السلب هنا أجاب أهل السنة علي لسان الإمام الرازي إلي أن الاستواء المنفي هو الاشتراك من بعض الوجوه فهو علي هذا من سلب العموم بوجهين :-

الوجه الأول: أن نفي الاستواء مطلقا - أي في الجملة - أعم من نفي الاستواء من كل الوجوه أو من بعضها والدال علي القدر المشترك بين الأمرين لا إشعار فيه بهما فلا يلزم من نفيه نفيهما .

(١) شمس الدين الأصبهاني- مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار- ج ٢ ص ٣٤٦"مرجع سابق"، قارن: الرازي -معالم أصول الدين ص ١٣٧"مرجع سابق"
(٢) الجويني -الإرشاد إلي قواطع الأدلة ص ١٥٢"مرجع سابق"

الوجه الثاني: أنه إما أن يكفي في إطلاق لفظ المساواة الاستواء من بعض الوجوه، أو لا بد فيه من الاستواء من كل الوجوه، والأول باطل، وإلا لوجب إطلاق المساواة علي جميع الأشياء، لأن كل شيئين لا بد أن يستويا في بعض الأمور، من كونهما معلومين، وموجودين، ومذكورين...ولما كان ذلك باطلا علمنا أنه يعتبر في المساواة من كل الوجوه، وحينئذ يكفي في نفي المساواة نفي الاستواء في بعض الوجوه، لأن نقيض الكلي هو الجزئي، فإذا قلنا لا يستويان لا يفيد نفي الاستواء من جميع الوجوه^(١) وإذا كان نفي الاستواء من جميع الوجوه وهو عموم السلب لا يصح، فيصح إذن أن نقول أن النفي من بعض الوجوه وحينئذ يكون النفي هنا من سلب العموم.

"فالنفي هنا مختص بأمر الآخرة (لقريئة تعقيبه) أي النفي المذكور "بذكر الفوز"^(١) بمعنى أن المراد بنفي المساواة هو نفي المساواة من وجه واحد وهو نفيها في الفوز بالجنة^(٢) وهذا معناه تخصيص المساواة بالقول حيث قال: "أصحاب الجنة هم الفائزون) فهنا أشار إلي أن المعني نفي المساواة من هذه الحيثية لا مطلقا"^(٣)

(١) انظر: الرازي - المحصول ج٢ ص ٣٧٧ "مرجع سابق"، الشوكاني: إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ص ٣٠٥ "مرجع سابق"
 (٢) أمير باشادة الحنفي-تيسير التحرير ج١ ص ٢٥٠ "مرجع سابق"
 (٣) عبد الكريم النملة -المهذب في علم أصول الفقه المقارن ج٤ ص ١٥١٠ "مرجع سابق"
 محمد علاء الدين البخاري الحنفي المتوفى ٧٣٠هـ) -كشفا الأسرار شرح أصول البزدوي -دار الكتاب الإسلامي -بدون طبعة وبدون تاريخ ج٢ ص ١٠٣ .

وهذا يؤكد أن السلب في هذا الآية لسلب العموم لا لعموم السلب. 'فيكون المراد نفي مطلق المساواة في الخلود وغيره' (١) وهذا يعني أن أصحاب النار هنا المقصود بهم الكفار دون الفساق من المسلمين بدليل قوله تعالى "أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستون" فالمراد بالفساق هنا الكافر بقرينة مقابله بالمؤمن (٢)

المطلب الرابع

تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في مسألة الشفاعة لأصحاب الكبائر أولاً: تحرير الخلاف في الشفاعة لأصحاب الكبائر بين المعتزلة وأهل السنة الشفع في اللغة: ضم الشيء إلى مثله والشفاعة: الانضمام إلى آخر ناصراً له وسائلاً عنه ، وأكثر ما يستعمل في انضمام من هو أعلى مرتبة إلى من هو أدنى ، ومنه الشفاعة في القيامة (١) واصطلاحاً: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجناية في حقه (٢)

وقيل هي: مسألة الغير أن ينفع غيره أو أن يدفع عنه مضرة (٣) أما معناها شرعاً وهو المقصود هنا فهو توسط الرسل والأخبار عند الله للناس لمحو ذنب ، أو لرفع درجة ، أو لصرف هم نازل بهم (١)

(١) ابن عرفة (محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي أبو عبد الله المتوفى ٨٠٣هـ) تفسير الإمام ابن عرفة تحقيق: د/ حسن المناعي مركز البحوث بالكلية الزيتونية بتونس للنشر - الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م ج ٢ ص ٥٢٠
(٢) زكريا الأنصاري ، غاية الوصول في شرح لب الأصول ج ١ ص ٧٦ "مرجع سابق"

(١) الراغب الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ت ٥٠٢هـ) - المفردات في غريب القرآن تحقيق صفوان عدنان الداودي ص ٤٥٧-٤٥٨ دار القلم الدار الشامية-دمشق ببيروت ط ١٤١٢ هـ
(٢) الجرجاني التعريفات - ص ١٢٧ "مرجع سابق"
(٣) القاضي عبد الجبار - شرح الأصول الخمسة ص ٤٦٤ "مرجع سابق"

ثم إن الشفاعة من حيث هي تنقسم إلى شفاعة غير مقبولة وهذه لا خلاف فيها بين أهل السنة والمعتزلة لورود النصوص بها في الكتاب والسنة ، وشفاعة أخرى مقبولة وهي تنقسم إلى: شفاعة لمحو ذنب ، أو لرفع درجة ، أو صرف الناس من حال إلى حال ، فلا خلاف هنا في هذه الشفاعة بين أهل السنة والمعتزلة إلا في الشفاعة لمحو ذنب خاصة إذا كان هذا الذنب للكبائر فهذا هو وجه الخلاف بين المعتزلة ومن وافقهم وأهل السنة^(١) توضيح ذلك:

فهي عند أهل السنة لأهل الكبائر من الأمة لقوله تعالى ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (محمد: ١٩) أي لذنوب المؤمنين فيعم الكبائر، وطلب المغفرة شفاعة، وقوله تعالى في حق الكفار ﴿فَمَا تَشْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ (المدثر: ٤٨) فإن مثل هذا الكلام إنما يساق حيث تنفع الشفاعة غيرهم، بمعنى أنها دالة على ثبوت الشفاعة لغير الكفار في الجملة فيحتمل أن تكون لصغارهم أو لكبائرهم فلم يتعين الذنب المشفوع ، ولقوله - عليه الصلاة والسلام "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي" ... ثم هي مصرحة بالتشفيح في أهل الكبائر إذ قال رسول الله "شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي"^(١) وقال: "خيرت بين الشفاعة وبين أن يدخل شطر أمتي الجنة فاخترت

(١) الشيخ/ صالح موسى شرف- مذكرات في التوحيد ص ١٤٢-١٤٣- طبعة ١٣٦٣هـ- ١٩٤٤م

(٢) الشيخ/ صالح موسى شرف - مذكرات في التوحيد ص ١٤٣ "مرجع سابق"

(١) رواه أبو داود في سننه باب الشفاعة سنن أبي داود - ج ٧ ص ١١٩ "مرجع سابق"
رواه الترمذي في سننه باب منه (محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) الجامع الكبير - سنن الترمذي تحقيق/ بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي - بيروت للنشر طبعة ١٩٨٨م - ج ٤ ص ٢٠٤)

رواه ابن حبان -باب ذكر الشفاعة في القيامة لمن يكثر الكبائر في الدنيا (محمد بن حبان - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ج ٤ ص ٣٨٧ "مرجع سابق")

الشفاعة فإنها أشفي"^(١). فإذا شهد العقل بالجواز وعضدته شواهد السمع، فلا يبقى بعد ذلك للإلكار مضطرب^(٢)

أما المعتزلة فذهبوا إلي عدم جواز الشفاعة فيمن ارتكب كبيرة ومات ولم يتب منها فالشفاعة كما يقول القاضي عبد الجبار: " لا خلاف بين الأمة في أن شفاعة النبي صلي الله عليه وسلم ثابتة للأمة، وإنما الخلاف في أنها تثبت لمن؟ فعندنا أن الشفاعة للتائبين من المؤمنين"^(١) وفي موضع آخر: "الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة"^(٢) والفاسق بالاتفاق هو صاحب الكبيرة^(٣)

وقد ارتبط موقف المعتزلة من الشفاعة بالأصل الثالث من أصولهم الخمسة وهو الوعد والوعيد "فقد اتفقوا علي أن المؤمن إذا خرج من الدنيا علي طاعة وتوبة استحق الثواب والعوض، والتفضل معني آخر وراء الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها استحق الخلود في النار لكن

(١) رواه ابن ماجه في سننه -باب ذكر الشفاعة(ابن ماجه - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى ٢٧٣هـ) سنن ابن ماجه ت الأرئووط تحقيق: شعيب الأرئووط -عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله دار الرسالة العالمية للنشر الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م ج ٥ ص ٣٦٤) رواه أحمد في مسنده -باب مسند بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ج ٩ ص ٣٢٧ مرجع سابق

(٢) الجويني: الإرشاد إلي قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص ١٥٧-١٥٨ "مرجع سابق"، قارن: الباقلاني الإصناف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به - تحقيق وتعليق محمد زاهد بن الحسن الكوثري -المكتبة الأزهرية للتراث الطبعة الثانية ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ص ١٦٨ ، عبد القاهر البغدادي-كتاب أصول الدين - ص ٢٦٧ - ٢٦٨ "مرجع سابق"، الإيجي -المواقف في علم الكلام - ص ٣٨٠ "مرجع سابق"، التفتازاني- شرح المقاصد- المقصد السادس - ص ١٧٤ "مرجع سابق"، الشيخ /صالح موسى شرف- مذكرات في التوحيد ص ١٤٦-١٤٧ "مرجع سابق"

(١) القاضي عبد الجبار الهمذاني -شرح الأصول الخمسة ص ٤٦٣ "مرجع سابق"

(٢) القاضي عبد الجبار الهمذاني -شرح الأصول الخمسة ص ٤٦٥ "مرجع سابق"

(٣) التفتازاني - شرح المقاصد - المقصد السادس ص ٢٢٢ "مرجع سابق"

يكون عقابه أخف من عقاب الكفار وسموا هذا النمط وعداً ووعيداً" (١)
 وإذن فبناءً علي هذا الأصل قالوا: "إن الله لا يغفر لمرتكب الكبائر إلا
 بالتوبة وإنه لصادق في وعده ووعيده لا مبدل لكلماته" (٢)

إذن فصاحب الكبيرة الذي مات ولم يتب منها لا يجوز أن يعفو الله عنه
 تعالى ، ومن ثم فلا شفاعاة فيه ، لأن ثبوت الشفاعاة من أجله يناقض مبدأ
 الوعيد الذي يقضي بتخليده في النار وعدم العفو عنه أبداً ، ولما كانت
 الشفاعاة هي طلب العفو والمغفرة فهي لا تجوز - عند المعتزلة - من أجل
 مرتكب الكبائر لأنه لا فائدة منها إذ أن الله تعالى لا يغفر لهم ذنوبهم ولن
 يعفو عنهم (١) فصاحب الكبيرة عند المعتزلة والخوارج مخلد في النار ، ولا
 يخرج عنها أبداً ، وقد وضحت ذلك في مسألة وعيد الفساق ، فعلم من ذلك
 أن مسألة الشفاعاة فرع مسألة العفو عن الكبيرة بدون عكس

وقد وافق المعتزلة والخوارج في اعتقادهم - الزيدية - يقول الإمام
 الأشعري ت ٣٢٤هـ " وأجمعت الزيدية أن أصحاب الكبائر كلهم معذبون في
 النار خالدون فيها مخلدون أبداً لا يخرجون منها ولا يغيبون عنها" (٢)
 فالشفاعاة لديهم لا تكون إلا للمؤمنين المستحقين للثواب ، وفائدتها
 الزيادة في المنافع علي القدر الذي استحقوه فعلا

ثانياً: أدلة المعتزلة القائمة علي عموم السلب وجوابها عند أهل السنة

(١) الشهرستاني (أبو الفتح محمد عبد الكريم ابن أبي بكر أحمد) الملل والنحل - تحقيق/ عبد
 العزيز محمد الوكيل - مؤسسة الحلبي بالقاهرة للنشر طبعة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م ج ١ ص ٤٥ .

(٢) المسعودي (الحسين بن علي ت ٣٤٦هـ) - مروج الذهب ومعادن الجوهر - دار الكتاب العالمي
 للنشر ببيروت - الطبعة الثانية ١٩٩٠م - المجلد الثاني ص ٢٠٥ .

(١) السندي (عبد القادر بن محمد سعيد بن أحمد ت ١٣٠٤هـ) - تقريب المرام في شرح
 تهذيب الكلام للإمام سعد الدين التفتازاني ت ٧٩٣هـ - مع تعليقات لجنة العقيدة بجامعة الأزهر -
 القسم الثاني ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م ص ١٥٨ .

(٢) الأشعري مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ج ١ ص ٧٥ "مرجع سابق".

ومن أهم الأدلة النقلية التي اعتمد عليها المعتزلة^(١) علي نفي الشفاعة لأصحاب الكبائر: الآية الأولى: قوله تعالى ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (البقرة: ٤٨)

الآية الثانية: قوله تعالى ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (غافر: ١٨)

الآية الثالثة: قوله تعالى ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (آل عمران: ١٩٢)

فهذه الآيات تعتمد علي عموم السلب وبالتالي نفي الشفاعة للعصاة مطلقاً، يتضح ذلك تفصيلاً في السطور التالية

الآية الأولى: قوله تعالى ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (البقرة: ٤٨)

حيث قالوا: "إن هذه الآية دلت علي أنه لا يجزي نفس عن نفس شيئاً علي سبيل العموم إذ أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وتأثير شفاعة النبي صلي الله عليه وسلم مناف لمقتضى هذه الآية فلا يثبت التأثير"^(١) إذن فلا شفاعة للعصاة

فوجه دلالة الآية أن النفس عامة تشمل العاصي والكافر، والضمير راجع إليها، فيكون المعني ولا يقبل من أي نفس عاصية كانت أو كافرة شفاعة، فقد نفت الآية الشفاعة عن العاصي^(٢) والسبب هنا أن الآية "ولا يقبل منها" جاءت نكرة في سياق النفي فتعم جميع أنواع الشفاعة والضمير في

(١) انظر: القاضي عبد الجبار شرح الأصول الخمسة ص ٤٦٤ (والزيدية (انظر: مفتاح السعادة ج ٦ ص ٣٦٠ وما بعدها)

(٢) شمس الدين الأصبهاني مطالع الأنظار في شرح طوابع الانوار - ص ٣٥٦ "مرجع سابق"

(٢) الشيخ/ صالح موسى شرف - مذكرات في التوحيد ص ١٤٩ "مرجع سابق"

"منها" واقع بعد النفي وهو عائد علي نكرة فيكون نكرة بعد النفي فيدل علي العموم^(١)

وهنا أجب أهل السنة بوجوه:

الوجه الأول: أن الضمير العائد علي النكرة لا يكون نكرة باتفاق إذ هو مختلف فيه فبعض العلماء قال أنه معرفة وبعض منهم قال أنه نكرة^(٢)

الوجه الثاني : أن اليهود كانوا يزعمون أن آباءهم يشفعون لهم فأيسوا من ذلك فالآية نزلت فيهم^(٣) فإن قيل العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيجاب بان " النفس وإن كانت عامة يراد منها هذه النفس اليهودية بدليل سابق الآية فهو من قبيل العام الذي أريد به الخصوص علي حد قوله تعالي ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ (النساء : ٥٤) أي محمد^(١)

الوجه الثالث: أن الضمير في قوله ﴿وَأَقْبَلُ مِنْهَا﴾ راجع إلي النفس الثانية العاصية وهي التي لا يؤخذ منها عدل ، ومعني لا يقبل منها شفاعة أنها إن جاءت بشفاعة شفيح لا يقبل منها، ويجوز أن يرجع إلي النفس الأولى ،علي أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها كما لا تجزي عنها شيئاً^(٢) وهذا يعني أن الشفاعة المنفية في هذه الآية ليست هي شفاعة النبي صلي الله عليه وسلم للعصاة فالآية إذن ليست علي سبيل العموم بل هي خاصة بالنفس العاصية التي تشفع لنفس آخري. فلا ينافي أن الشفاعة تقبل بغير هذا الطريق .

(١) انظر: الرازي -مفاتيح الغيب ج٣ ص٤٩٦"مرجع سابق

(٢) الشيخ صالح موسي شرف -مذكرات في التوحيد ص ١٥١ "مرجع سابق"

(٣) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٤٩٦"مرجع سابق"

(١) الشيخ صالح موسي شرف/ مذكرات في التوحيد ص ١٥١ "مرجع سابق"

(٢) الرازي -مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٤٩٥"مرجع سابق"

الوجه الرابع: علي تقدير عموم الآية فالعموم مخصوص بالكافر، فالنفس وإن كانت تشمل العاصي وغيره لكنها مخصوصة بالكفار جمعا بين الأدلة، فالقرآن دل علي أن الظالم بالإطلاق هو الكافر بدليل قوله تعالى ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٥٤)^(١) فالآية علي حد قوله تعالى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (العصر: ٢-٣) فهو من قبيل العام المخصوص^(٢)

الآية الثانية: "وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ" (آل عمران: ١٩٢)
 "فالظالمين هنا جمع محلي بأل يفيد الاستغراق فتعم كل ظالم والفاسق ظالم ، فلو كان الرسول يشفع للفاسق من أمته لوصفوا بأنهم منصورون"^(١) ، وذلك لأن الشفاعة نوع نصره ونفي الجنس "النصرة" يقتضي نفي النوع "الشفاعة"^(٢) لأن ناصر الإنسان من يدفع الضرر عنه فلو اندفعت العقوبة عنهم بشفاعة الشفعاء لكان أولئك أنصاراً لهم وذلك يبطل قوله تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾

هنا أجاب أهل السنة بوجه:

الوجه الأول: أن القرآن دل علي أن الظالم بالإطلاق هو الكافر قال تعالى ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٥٤) ومما يؤكد هذا أنه تعالى حكى عن الكفار أنهم خصصوا أنفسهم بنفي الشفعاء والأنصار حيث قالوا ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَلَا صِدِّيقٍ حَمِيمٍ﴾ (الشعراء: ١٠٠-١٠١)^(٣)

(١) انظر: الرازي - مفاتيح الغيب ج ٩ ص ٦٥ "مرجع سابق"

(٢) الشيخ/ صالح موسى شرف- مذكرات في التوحيد ص ١٥١ "مرجع سابق"

(١) الرازي-مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٩٦ "مرجع سابق"

(٢) الرازي -مفاتيح الغيب ج ٩ ص ٦٥ "مرجع سابق"

(٣) الرازي- مفاتيح الغيب ج ٩ ص ٦٥ "مرجع سابق"

الوجه الثاني: أن العرف لا يسمي الشفيع ناصراً بدليل قوله تعالى ﴿ وَأَتَوْا
يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ
يُنصَرُونَ ﴾ (البقرة: ٤٨) ففرق تعالى بين الشفيع والناصر فلا يلزم من نفي
الأنصار نفي الشفعاء^(١)

الوجه الثالث لو قيل لفظ الظالمين ولفظ الأنصار جمع ،والجمع إذا قوبل
بالجمع توزع الفرد علي الفرد ،فكان المعني ليس لأحد من الظالمين أحد من
الأنصار .

قلنا: لا نسلم أن مقابلة الجمع بالجمع توجب توزع الفرد علي الفرد ،لاحتمال
أن يكون المراد مقابلة الجمع بالجمع فقط لا مقابلة الفرد بالفرد^(١)

الوجه الرابع : أن ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ﴾ أنه نقيض لقولنا "للظالمين أنصار"
وهذه موجبة كلية فقوله: "وما للظالمين من أنصار" سالبة جزئية فيكون
مدلوله سلب العموم وسلب العموم لا يفيد عموم السلب^(٢)

الوجه الخامس : أن اللفظ العام لا يكون قاطعا في الاستغراق ،بل ظاهراً
علي سبيل الظن القوي فصار الدليل ظنيا ، والمسألة ليست ظنية فكان
التمسك بها ساقطاً^(٣)

الوجه السادس: أن هذا الدليل النافي للشفاعة عام في حق الكل ، وفي كل
الأوقات ، والدليل المثبت للشفاعة خاص في حق البعض وفي بعض الأوقات
والخاص مقدم علي العام^(٤)

(١) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٧ ص ٦٠ مرجع سابق

(١) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٧ ص ٦١ مرجع سابق

(٢) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٥٠٣ مرجع سابق

(٣) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٧ ص ٦١ مرجع سابق

(٤) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٧ ص ٦١ مرجع سابق

الآية الثالثة: ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ (غافر: ١٨) ووجه الاحتجاج بذلك: أن اللام في الظالمين للاستغراق فتعم كل ظالم، والفاسق ظالم إجماعاً، وإذا ثبت هذا فقد أخبر الله سبحانه علي سبيل القطع بأنه لا شفيع للظالمين يوم القيامة تقبل شفاعته، وهو عام لأنه نكرة في سياق النفي ، وقد أكد العموم "بمن" ولا نزاع أن شفاعته النبي صلي الله عليه وسلم مقبولة ، فلو كانت للفساق وكانت مقبولة، وفي ذلك تكذيب للآية^(١) هذا بجانب إلي أن ترتيب الحكم علي الوصف يشعر بالعلوية، وظاهر الآية يدل علي أن الظلم هو العلة في نفي الشفاعة عنهم وهي علة عامة والحكم يعم لعموم عنته^(١)

هنا أجاب أهل السنة بوجوه

الوجه الأول: الأصل في حرف التعريف أن ينصرف إلي المعهود السابق ، فإذا دخل حرف التعريف علي صيغة الجمع، وكان هناك معهود سابق انصرف إليه ، وقد حصل في الآية معهود سابق وهم الكفار الذين يجادلون في آيات الله ، فوجب أن ينصرف إليه^(٢)

الوجه الثاني: أن قوله ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ نقض لقولنا "للظالمين حميم وشفيع" لكن قولنا "للظالمين حميم وشفيع" ← موجبة كلية ، ونقيض الموجبة الكلية ← سالبة جزئية، والسالبة الجزئية يكفي في صدقها تحقق ذلك السلب في بعض الصور ولا يحتاج فيه إلي تحقق ذلك السلب في جميع الصور، وعلي هذا فنحن نقول بموجبه ، لأن عندنا أنه ليس

(١) السيد علي بن محمد العجري- مفتاح السعادة ج ٦ ص ٣٦٢٥ . "مرجع سابق

(١) السيد علي بن محمد العجري مفتاح السعادة ج ٦ ص ٣٦٢٨ "مرجع سابق

(٢) الرازي- مفاتيح الغيب ج ٢٧ ص ٥٠٤ مرجع سابق

لبعض الظالمين حميم ولا شفيع يجاب وهم الكفار، فأما أن يحكم علي كل واحد منهم بسلب الحميم والشفيع فلا^(١).

الوجه الثالث: أن قوله تعالى ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ "يحتمل عموم السلب ويحتمل سلب العموم أما الأول فعلي تقدير أن كل واحد من الظالمين محكوم عليه بأنه ليس له حميم ولا شفيع ، وأما الثاني فعلي تقدير أن يكون المعني أن مجموع الظالمين ليس لهم حميم ولا شفيع ، ولا يلزم من نفي الحكم عن المجموع نفيه عن كل واحد من آحاد ذلك المجموع والذي يؤكد ما ذكرناه قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (البقرة: ٦) فقوله: إن الذين كفروا لا يؤمنون ، إن حملناه علي أن كل واحد منهم محكوم عليه بأنه لا يؤمن لزم وقوع الخلف في كلام الله، لأن كثيرا من كفر فقد آمن بعد ذلك ، أما لو حملناه علي أن مجموع الذين كفروا سواء آمن بعضهم أو لم يؤمن صدق وتخلص عن الخلف ، فلا جرم حملنا هذه الآية علي سلب العموم ولم نحملها علي عموم السلب فكذا قوله "ما للظالمين من حميم ولا شفيع " يجب علي سلب العموم لا علي عموم السلب^(١)

الوجه الرابع: أن الظالم هو الآتي بالظلم وذلك يتناول الكافر وغيره لا يقال إنه تعالى نفي أن يكون للظالمين شفيع يطاع ولم ينف شفيعا يجاب ونحن نقول بموجبه فإنه لا يكون في الآخرة شفيع يطاع لأن المطاع يكون فوق المطيع، وليس فوقه تعالى أحد يطيعه الله تعالى^(٢)

ثالثا : تعقيب عام

(١) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٥٠٣ مرجع سابق

(١) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٢٧ ص ٥٠٤ - ٥٠٥ " مرجع سابق

(٢) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣ ص ٤٩٦ "مرجع سابق"

وبعد فهذه الآيات وغيرها كقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَّ يَوْمَ لَا يَبْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤) والتي في رأيهم أن ظاهرها يقتضي نفي الشفاعة بأسرها^(١)

والسؤال هنا للمعتزلة : أنكم تطرقتم لتخصيص الشفاعة في حق زيادة الثواب لأهل الطاعة ، فنحن أيضا نخصه في حق المسلم صاحب الكبيرة بالدلائل التي نذكرها^(٢) والتي منها ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ (المدثر: ٤٨) فهذا وارد في حق الكفار وهو يدل بسبب التخصيص علي ضد هذا الحكم في حق المؤمنين^(٣)

من هذا نفهم أن هذه الآيات غير عامة في الأعيان ولا في الأزمان فلا تتناول محل النزاع وهذا يعني أن هذه الآيات إنما هي لسلب العموم لا لعموم السلب ، ولئن سلم أن هذه الآيات لعموم السلب لا لسلب العموم بمعنى أنها عامة في الأعيان والأزمان حتي تكون متناولة لمحل النزاع فهي مخصصة بما ذكرنا من الآيات الدالة علي ثبوت شفاعة النبي عليه الصلاة والسلام ، فتأول الآيات بتخصيصها بالكفار جمعا بين الأدلة^(١)

وقد قال القاضي الباقلاني ت٤٠٣هـ مخاطبا المعتزلة والخوارج ومن وافقهم: "أنتم وإخوانكم من الخوارج دأبكم دائما أن تجعلوا آيات العذاب في

(١) الرازي-مفاتيح الغيب - ج٣ ص ٤٩٦" مرجع سابق

(٢) انظر: الرازي -مفاتيح الغيب -ج٣ ص ٤٩٦ مرجع سابق

(٣) الرازي -مفاتيح الغيب ج٣ ص ٥٠٣ مرجع سابق

(١) انظر: الإيجي -المواقف ص ٣٨٠ مرجع سابق ، التفتازاني - شرح المقاصد - المقصد السادس ص ١٧٥ مرجع سابق، السنندجي- تقريب المرام ص ٣٠٠ مرجع سابق، فخر الدين الرازي- معالم أصول الدين - ص١٣٨، البيضاوي (ناصر الدين البيضاوي ت٥٦٨٥هـ) طوابع الأنوار من مطالع الانظار- تحقيق وتقديم/ عباس سليمان - المكتبة الأزهرية للتراث - الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م ص٢٣٢، مطالع الأنظار في شرح طوابع الأنوار ص ٣٥٦ مرجع سابق ، حاشية العطار علي شرح الجلال المحلي ج٢ ص ٤٧٧ مرجع سابق ، زكريا الأنصاري غاية الوصول ج١ ص ١٦٦ مرجع سابق

أهل الإيمان والتوحيد وهي لأهل الكفر والضلال دون المؤمنين بالله تعالى ، وهذه الآيات كلها في أهل الكفر^(١)

المطلب الخامس

تطبيق قاعدة عموم السلب وسلب العموم في مسألة كرامات الأولياء
أولاً: تحرير النزاع بين المعتزلة وأهل السنة في مسألة كرامات الأولياء
ذهب جمهور المسلمين إلي جواز كرامة الأولياء ومنعه أكثر المعتزلة
والأستاذ أبو إسحق الإسفراييني ت ٤١٨هـ يميل إلي قريب من مذهبهم
، وقد استدلل الجمهور علي الجواز بأن الكرامة أمر ممكن عقلا وشامل
لقدرة الله ، كما أنه واقع وثابت بالنص من قصة السيدة مريم وأنه كلما دخل
عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا قال يا مريم أني لك هذا ، قالت
هو من عند الله ، وقصة أصحاب الكهف ونومهم في الكهف سنين بلا
طعام و شراب ، و قصة آصف وإتيانه بعرش بلقيس قبل ارتداد الطرف ،
كذلك ما تواتر معناه و إن كانت التفاصيل آحادا من كرامات الصحابة
والتابعين ومن بعدهم من الصالحين كروية عمر رضي الله عنها علي
المنبر جيشه بنهاوند حتي قال يا سارية الجبل الجبل وسمع سارية
ذلك

أما أدلة المعتزلة ومن تبعهم فالعمدة لديهم : أنه لو ظهرت الخوارق
من الولي لالتبس النبي بغيره إذ الفارق هو المعجزة ورد بأن المعجزة
مشروطة بالتحدي بخلاف الكرامة ، كما استدلوا علي أن مشاركة الأولياء
للأنبياء في ظهور الخوارق تخل بعظم قدر الانبياء ووقعهم في النفوس
ورد بالمنع بل يزيد في جلاله أقدارهم والرغبة في اتباعهم حيث نالت

(١) الباقلاني: الإصناف ص ١٦٨ "مرجع سابق" .

أمرهم وأتباعهم مثل هذه الدرجة ببركة الاقتداء بشريعتهم والاستقامة علي طريقتهم^(١)

ثانيا: دليل المعتزلة القائم علي عموم السلب لمنع الكرامات ومن الأدلة التي استشهد بها المعتزلة وتتصل بموضوع البحث قوله تعالى ﴿عَالَمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ (الجن: ٢٦-٢٧) حيث ذكر الزمخشري ت ٥٣٨هـ في كشافه: "أنه لا يطلع علي الغيب إلا المرتضي الذي هو مصطفي للنبوّة خاصة، لا كل مرتضي، وفي هذا إبطال للكرامات، لأن الذين تضاف إليهم، وإن كانوا أولياء مرتضين فليسوا برسول، خص الله الرسل من بين المرتضين بالاطلاع علي الغيب وإبطال الكهانة والتنجيم، لأن أصحابها أبعد شيء من الإرتضاء وأدخله في السخط"^(١)

وهذا معناه أن الزمخشري نظر إلي الاستدلال نظرة عموم السلب، بمعنى عموم الغيب لا يعلمه إلا الله، يؤيد هذا المعني ما جاء في تفسير الطباطبائي ت ١٤٠٢هـ: أن قوله تعالى: "عَالَمُ الْغَيْبِ" خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو عالم الغيب ومفاد الكلمة بإعانة من السياق اختصاص علم الغيب به تعالى مع استيعاب علمه كل غيب، ولذا أضاف الغيب إلي نفسه ثانيا فقال "عَلَىٰ غَيْبِهِ" بوضع الظاهر موضع المضمّر ليفيد الاختصاص، والمعني هو: عالم كل غيب علما يختص به فلا يطلع علي الغيب وهو

(١) انظر: التفتازاني - شرح المقاصد - ج ٥ - المقصد السادس ص ١٠١-١٠٢ "مرجع سابق"، الإيجي - المواقف في علم الكلام ص ٣٧٠ "مرجع سابق"، البيجوري: تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد ص ١٦٨ وما بعدها "مرجع سابق"، شرح الصاوي علي جوهرة التوحيد ص ٣٤٤ وما بعدها "مرجع سابق"

(١) الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله المتوفي ٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل دار الكتاب العربي ببيروت للنشر الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ ج ٤ ص ٦٣٢-٦٣٣.

مختص به أحدًا من الناس، فالمفاد سلب كلي و إن أصر بعضهم علي كونه سلبًا جزئيًا، محصل معناه " فَلَا يُظْهَرُ عَلَيَّ غَيْبُهُ أَحَدًا " (١) وهذا يعني أن المعتزلة واتباعها من الشيعة وقفوا من النفي المذكور في الآية موقف عموم السلب وهو نفي الكرامات للأولياء عموماً

ثالثاً: جواب أهل السنة بسلب العموم علي جواز الكرامات

وقد أجاب أهل السنة بعدة وجوه:

الوجه الأول: أن قوله تعالى " فَلَا يُظْهَرُ عَلَيَّ غَيْبُهُ أَحَدًا " في قوة قضية سالبة جزئية لدخول ما يفيد العموم في حيز السلب وأكثر استعماله لسلب العموم لا لعموم السلب وهو سلب جزئي فلا ينافي الإيجاب الجزئي كأن يظهر بعض الغيب علي ولي (١).

الوجه الثاني: الآية لا دلالة فيها علي شيء مما قالوه والذي تدل عليه أن قوله تعالى "عَالَمُ الْغَيْبِ" ليس فيه صيغة عموم فيكفي في العمل بمقتضاه أن لا يظهر تعالي خلقه علي غيب واحد من غيوبه فنحمله علي وقت وقوع القيامة فيكون المراد من الآية أنه تعالي لا يظهر هذا الغيب لأحد فلا يبقى في الآية دلالة علي أنه لا يظهر شيئاً من الغيوب لأحد .

والذي يؤكد هذا التأويل أنه تعالي إنما ذكر هذه الآية عقيب قوله: ﴿ قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا ﴾ (الجن: ٢٥) يعني لا أدري وقت وقوع

(١) الطباطبائي (السيد محمد حسين الطباطبائي ت ١٤٠٢هـ) الميزان في تفسير القرآن - منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم للنشر ج ٢٠ ص ٥٣ .

(١) الألويسي (شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الألويسي ت ١٢٧٠هـ) - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - تحقيق/ علي عبد الباري عطية - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ج ١٥ ص ١٠٨ .

القيامة. ثم قال بعده "عَالَمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَيَّ غَيْبُهُ أَحَدًا أَي وَقْتٍ وَقَوْعِ الْقِيَامَةِ مِنَ الْغَيْبِ الَّذِي لَا يُظْهَرُهُ اللَّهُ لِأَحَدٍ .

وبالجملة فقوله : " عَلَيَّ غَيْبِهِ " لفظ مفرد مضاف ، فيكفي في العمل به حملة علي غيب واحد ، فأما العموم فليس في اللفظ دلالة عليه^(١)

فإن قيل : فإذا حملتم ذلك علي القيامة فكيف قال: " إِيَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ " مع أنه لا يظهر هذا الغيب لأحد من رسله ؟

قلنا: بل يظهره عند القرب من إقامة القيامة ، وكيف لا ؟ وقد قال ﴿ وَيَوْمَ تَشْتَقُّ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَبُرُجُ الْمَلَائِكَةِ نُزِيلًا ﴾ (الفرقان : ٢٥) ولا شك أن الملائكة يعلمون في ذلك الوقت قيام القيامة .

وأيضاً: يحتمل أن يكون هذا الاستثناء منقطعاً كأنه قال: عالم الغيب فلا يظهر علي غيبه المخصوص وهو قيام القيامة أحداً^(١)

الوجه الثالث: أن الغيب ههنا ليس للعموم بل مطلق أو معين وقوع القيامة بقرينة السياق ولا يبعد أن يطلع عليه بعض الرسل من الملائكة أو البشر فيصح الاستثناء، وإن جعل منقطعاً فلا خفاء بل لا امتناع حينئذ في جعل الغيب للعموم لكون اسم الجنس المضاف بمنزلة المعرفة باللام سيما وقد كان في الأصل مصدرًا ، ويكون الكلام لسلب العموم أي: لا يطلع علي كل غيبه أحد ، أو هو لا ينافي إطلاع البعض علي البعض.

وكذا لا إشكال إن خص الاطلاع بطريق الوحي وبالجملة فالاستدلال مبني علي أن الكلام لعموم السلب أي لا يطلع علي شيء من غيبه أحداً من الأفراد

(١) الرازي مفاتيح الغيب ج ٣٠ ص ٦٧٨ "مرجع سابق" الاوسى-روح البيان ج ١٥ ص ١٠٨ "مرجع سابق"

(١) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣٠ ص ٦٧٨ "مرجع سابق"

نوعاً من الاطلاع وذلك ليس بلازم^(١) إذ اللازم هو جعل الكلام لسلب العموم.

الوجه الرابع : لا نسلم عموم الغيب فيجوز، بل المراد سلب العموم نحو : لم يقم كل إنسان لا عموم السلب نحو كل إنسان لم يقم ، ولا يعارضه قول الله تعالى " قل لا يعلم من في السموات والأرض إلا الله "

ووجه عدم المعارضة: أن علم الأولياء إنما هو بإعلام الله لهم ، وعلمنا بذلك إنما هو بإعلامهم لنا، وهذا غير علم الله الذي تفرد به وهو صفة من صفاته القديمة الأزلية الدائمة المنزهة عن التغيير وسمات الحدوث والنقص والمشاركة والانقسام ، بل هو علم واحد علم به جميع المعلومات كلياتها وجزئياتها كان أو ما يكون أو ما جاز أن يكون ليس بضروري ولا كسبي ولا حادث ، بخلاف علم سائر الخلق فعلم الله الذي تمدح به و أخبر في الآيتين المذكورتين أنه لا يشاركه أحد واحد فلا يعلم الغيب إلا هو ، ومن سواه أن علموا جزئيات منه فإعلام الله وإطلاعه لهم وحينئذ لا يطلق أنهم يعلمون الغيب إذ لا صفة لهم يقتدرون بها علي الاستقلال بعلمه ، وأيضا هم ما علموا و إنما اعلموا ، و أيضا هم ما علموا غيبا مطلقا ، لأن من أعلم بشيء منه تشاركه فيه الملائكة أو نظراؤه ممن اطلع^(١) وهذا معناه أن الآية تفيد سلب العموم لا عموم السلب.

الوجه الخامس: إعلام الله للأولياء ببعض المغيبات لا يستلزم محالا بوجه ، فإتكار وقوعه عناد ، ومن البداهة أنه لا يؤدي إلي مشاركتهم له تعالى فيما تفرد به من العلم الذي تمدح به واتصف به في الأزل وفيما لا يزال،

(١) التفازاني - شرح المقاصد - الجزء الخامس - المقصد السادس ص ١٠٢-١٠٣ مرجع سابق"

(١) الشيخ/ شهاب الدين أحمد الحسيني الحموي- كتاب نفحات القرب والاتصال بإثبات التصرف لأولياء الله تعالى والكرامة بعد الانتقال - المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٠٩١ هـ - ملحق بكتاب شفاء السقام في زيارة خير الأنام للإمام السبكي - مطبعة الشيخ/ فرح الله زكي الكري - الطبعة الأولى ١٣١٨ هـ ص ٢٢٤، قارن: عبد الله بن محمد الغنيمات - شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري - مكتبة دار بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٥ ج ١ ص ١١٨-١١٩.

وإذا كان كذلك فلا بد في أن الله تعالى يطلع بعض أوليائه علي بعض المغيبات فإن ذلك أمر ممكن جائز عقلا وشرعا وواقع نقلا^(١)

الوجه السادس: قوله تعالى ﴿إِلَّا مَنْ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ فإنه يقتضي إطلاع علي بعض الغيب والولي التابع للرسول عن الرسول يأخذ وبه يكرم والفرق بينهما أن الرسول يطلع علي ذلك بأنواع الوحي كلها ، والولي لا يطلع علي ذلك إلا بمنام أو آلهام^(٢) وهذا معناه أنه لا يمنع من دخول بعض أتباع الرسول معه بالتبعية لصدق قولنا: ما دخل علي الملك اليوم إلا الوزير ، ومن المعلوم: أنه دخل معه بعض خدمة^(٣)

الوجه السابع : الأقرب تخصيص الإطلاع بالضعف والخفاء فإن اطلاع الله الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم على الغيب أمكن وأقوى من اطلاعه الأولياء يدل على حرف الاستعلاء في قوله: على غيبه فضمن يظهر معنى يطلع أي فلا يظهر الله على غيبه إظهاراً تاماً وكشفاً جلياً إلا من ارتضى من رسول، فإن الله تعالى إذا أراد أن يطلع النبي -صلى الله عليه وسلم- الغيب يوحى إليه أو يرسل إليه الملك. وأما كرامات الأولياء فهي من قبيل التلوينات واللمحات أو من جنس إجابة دعوة وصدق فراسة فإن كشف الأولياء غير تام كالأنبياء^(١)

(١) الشيخ/ شهاب الدين أحمد الحسيني الحموي- نفحات القرب والاتصال ص ٢٢٤"مرجع سابق"

(٢) العسقلاني (أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل) فتح الباري شرح صحيح البخاري دار المعرفة للنشر - بيروت سنة ١٣٧٩هـ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز- ج ٨ ص ٥١٤

(٣) العسقلاني -فتح الباري شرح صحيح البخاري- ج ١١ ص ٣٣٧ "مرجع سابق"

(١) القسطلاني (أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين المتوفى ٩٢٣هـ) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري المطبعة الكبرى الأميرية، مصر الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ ج ١٠ ص ٣٦٣

الوجه الثامن: لا بد من القطع بأنه ليس مراد الله من هذه الآية أن لا يطلع أحداً علي شيء من المغيبات إلا الرسل والذي يدل عليه وجوه منها: أنه ثبت بالأخبار القريبة من التواتر أن "شقا وسطحيا" كانا كاهنين يُخبران بظهور نبينا محمد صلي الله عليه وسلم قبل زمان ظهوره ، وكانا في العرب مشهورين بهذا النوع من العلم ، حتي رجع إليهما كسري في تعرف أخبار رسولنا محمد صلي الله عليه وسلم فثبت أن الله تعالى قد يُطلع غير الرسل علي شيء من الغيب^(١)

الوجه التاسع : جاء في تفسير الألويسي ت ١٢٧٠هـ: حمل "غَيْبِهِ" علي العموم مع الاختصاص أي عموم الغيب المخصوص به علمه تعالى ، وحمل " فَلَا يُظْهَرُ " علي سلب العموم ، وحمل "الرسول" علي الرسول البشري ، واعتبار الاستثناء منقطعا علي أن المعني فلا يُظْهَرُ علي جميع غيبه المختص به علمه تعالى أحدا من ارتضي من رسول فيظهره علي بعض غيبه حتي يكون اخباره به معجزة فلا يتم الاستدلال بالآية علي نفي الكرامة^(٢)

فالآية إذن لسلب العموم لتقدم النفي "لا" علي صيغة العموم "غيبه" التي تفيد العموم المخصوص والمعني به علمه تعالى الأزل. مما سبق نخلص إلي أن الغيب المعني به علم الله المحيط بكل شيء مختص بالله تعالى ، وما روي عن الأنبياء والأولياء من الإخبار عن الغيوب فبتعليم الله تعالى ، عن طريق الوحي أو الإلهام أو الكشف وهذا لا ينافي اختصاص علم الله بالغيب فتكون الآية إذن من قبيل سلب العموم لا عموم السلب كما زعمت المعتزلة.

(١) الرازي - مفاتيح الغيب ج ٣٠ ص ٦٧٩ "مرجع سابق"

(٢) الألويسي - روح المعاني - ج ١٥ ص ١١٠ "مرجع سابق"

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، سبحانه لا آله إلا هو، نحمده ونشكره ونشهد أنه لا آله إلا هو (ﷺ) ونشهد أن سيدنا محمد (ﷺ) عبده ورسوله-الذي أبان به الحق، وهدى إلي صراط مستقيم - اللهم صل وسلم علي خير الخلق وسيد المرسلين، وعلي آله وصحابه، ومن اهتدي بهديه إلي يوم الدين ...، وبعد

فبعد توفيق الله وفضله علي من إتمام كتابة بحثي هذا، سأذكر أهم النتائج المستخلصة منه.

أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث

أولاً: لفظ العموم ولفظ السلب إذا رُكبا مع بعضهما فيختلف حال تقديم أحد اللفظين عن الآخر عن حال تأخر ذات اللفظ عن الآخر.

فإذا تقدم لفظ العموم علي لفظ السلب في التركيب بحيث أصبح المركب منهما "عموم السلب" فهذا معناه شمول النفي لكل فرد من أفراد هذا المركب أما إذا تقدم لفظ السلب علي لفظ العموم في التركيب بحيث أصبح المركب منهما "سلب العموم" فهذا معناه أن النفي لبعض أفراد هذا المركب

ثانياً: ذكر أهل البيان قاعدة عموم السلب وسلب العموم ضمن باب التقديم والتأخير، وبالأخص عند الأغراض البلاغية لتقديم المسند إليه وذلك في حالة إذا اجتمع في الجملة صيغة تدل علي العموم والشمول وإداه تدل علي السلب والنفي

بمعني إذا كان المسند إليه صيغة من صيغ الجمع ككل وجميع وتقدم علي أداة من أدوات النفي كان الغرض البلاغي هو عموم السلب أو شمول النفي ، ولو بقي المسند إليه متأخراً عن النفي فيكون الغرض هنا هو سلب العموم أو نفي الشمول.

ثالثاً: جاء حديث علماء أصول الفقه عن قاعدة "عموم السلب وسلب العموم" في معرض كلامهم عن صيغ العموم "كل" و"النكرة في سياق النفي" "الجمع المعرف بآل" و"نفي المساواة بين الشينين، فإذا كانت "هذه الصيغ" في حيز النفي كان الكلام منفياً ، واختلف حكمها بين أن يتقدم النفي عليها وبين أن

تتقدم علي النفي ، فإذا تقدمت علي حرف النفي أفادت عموم السلب ، وإذا تأخرت هذه الصيغ عن النفي أفادت سلب العموم.

رابعاً: بُحِثت قاعدة عموم السلب وسلب العموم عند المناطقة في مبحث القضايا الحملية ، وخاصة القضية السالبة سواء كانت كلية أو جزئية فإذا تقدمت أداة العموم علي أداة السلب في القضية كانت القضية كلية سالبة وحينئذ أفادت عموم السلب أي أفادت أن النفي في القضية مسلط علي كل فرد من أفراد الكلي فهو إذن من الكلية فالحكم بالمحمول علي الموضوع شامل لكل فرد .

أما إذا تقدمت أداة السلب علي أداة العموم في القضية كانت القضية جزئية سالبة وحينئذ أفادت سلب العموم أي أفادت أن النفي في القضية مسلط علي بعض أفراد الكلي فقط ، لا علي كل أفراد الكلي ، فهو إذن من الكل المجموعي فلا يقع الحكم علي الموضوع إلا مجموعاً ولا يتبع كل فرد من أفرادها—

خامساً: النسبة بين عموم السلب وسلب العموم هي العموم والخصوص المطلق فعموم السلب أخص مطلقاً، وسلب العموم أعم مطلقاً، لأن دلالة عموم السلب كلية وهو الحكم علي الجميع بالنفي فهو مستلزم لسلب العموم ، وسلب العموم نفي للحكم عن المجموع ، فكل انتفاء للجميع هو انتفاء للمجموع ، ولكن لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء الجميع ومعروف أن الأخص مقدم علي الأعم لذا قُدم في ترتيب هذه القاعدة فكان الترتيب هو "عموم السلب" لكونها الأخص ، وأخر "سلب العموم" لكونها الأعم.

سادساً: هذه القاعدة ليست علي العموم فهي ليست بقاعدة عامة أو كلية وإنما هي قاعدة علي سبيل الأكثرية أو الأغلبية سواء مع "كل" وحال تقدم النفي عليها أو تأخره ، أو أي صيغة آخري من صيغ العموم في سياق النفي ، فالقارئ هي التي تحدد إذا كان الكلام المنصوص عليه وقتئذ يفيد عموم السلب أو سلب العموم.

سابعاً: اختلف العلماء في كون قاعدة "عموم السلب وسلب العموم" قاعدة اختصت بها "كل" من بين سائر صيغ العموم حال تقدم أو تأخر النفي عليها وقد قال بهذا الرأي الإمام القرافي ، أم أن هذه القاعدة لا تختص بلفظ "كل" بل

تجري في سائر صيغ العموم حال وجود هذه الصيغ في حيز النفي وقد قال بهذا الرأي الزركشي وغيره من العلماء.

ثامنا: عندما نحقق في كلمة التوحيد "لا آله إلا الله" نجد أنها من عموم السلب بمعنى السلب العام لجميع أفراد الآله ما عدا المستثنى ، وهو الله جل وعز ، وجعلها من عموم السلب علي خلاف اصطلاح قاعدة عموم السلب وسلب العموم والتي تنص علي أنها إذا تقدمت أداة السلب علي صيغة العموم -كما ههنا في الكلمة الشريفة- أفادت سلب العموم ، ولكن هذا لا يصح لأنها حينئذ لا تفيد التوحيد الخالص ، وتخرج الكلمة عن جوهرها الشريف ، وهذا دليل علي أن هذه القاعدة ليست بقاعدة عامة ، بل هي قاعدة أغلبية علي حسب مقتضي السياق ووضع القرائن.

تاسعا: استشهد المعتزلة لنفي رؤية الله تعالى بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣) فالجمع المعرف باللام والمعني به هنا لفظ "الأبصار" عند عدم قرينة العهد والبعضية للعموم واستغراق الجنس "يعم"، فثبت أن عموم هذه الآية يفيد عموم النفي عن كل الأشخاص في جميع الأوقات ، وذلك يدل علي أن أحدا لا يري الله تعالى في شيء من الأحوال ونفي رؤية الله تعالى عن جميع الأبصار في جميع الأحوال ما هو إلا عموم السلب

هنا أجاب أهل السنة: قَوْلُهُ تَعَالَى "لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ" فَإِنَّهُ لِسَلْبِ الْعُمُومِ لَا لِعُمُومِ السَّلْبِ وَاللَّامُ لاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ. لَا شَكَّ أَنَّ حَمْلَ الْجَمْعِ عَلَى الْجِنْسِ مَجَازٌ، وَعَلَى الْعَهْدِ أَوْ لاسْتِغْرَاقِ حَقِيقَةٍ، وَلَا مَسَاغَ لِلْخَلْفِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْأَصْلِ: فَعَلِمَ أَنَّ الْجَمْعَ الْمُحَلَّى لَلاسْتِغْرَاقِ حَقِيقَةٍ وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ "أَل" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى "لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ" لَلاسْتِغْرَاقِ دُونَ الْجِنْسِ وَمَعْنَاهُ لَا يُدْرِكُهُ كُلُّ بَصَرٍ وَهُوَ سَلْبُ الْعُمُومِ فَيَكُونُ سَلْبًا جَزْئِيًّا

لو ثبت أن اللام في الجمع للعموم والاستغراق فيقال لهم " أن تدركه الأبصار" موجبة كلية لأن موضوعها جمع محلي باللام الاستغراقية وقد دخل عليها النفي فرفعها ، ورفع الموجبة الكلية سالبة جزئية ، والسالبة الجزئية تفيد سلب العموم ، فتكون الآية علي الخصوص ويكون معنى الآية لا تدركه أبصاراً

الظالمين في الدنيا والآخرة، وتدركه أبصار المؤمنين وأولياء الله، أو يكون معناها: لا تدركه الأبصار بالنهاية والإحاطة، وأما بالرؤية فبلى، أو يكون معناها: لا تدركه الأبصار في الدنيا وتدركه في الآخرة.

عاشراً : مسألة وعيد الفساق عند المعتزلة من قبيل عموم السلب ، لأن الوعيد لديهم شامل لكل من ارتكب كبيرة ولم يتب منها ، وأنه يخلد في النار كالكافر ، واستدلوا علي ذلك بالعمومات الواردة بصيغة "من" في معرض الشرط أمثال قوله تعالى : "وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا" كذلك صيغة الجمع المعرفة بالألف واللام أمثال قوله تعالى "وَأَنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ"

هنا أجاب أهل السنة بعدم التسليم بأن هاتين الصيغتين السابق ذكرهما للعموم بأدلة أهمها

أنه يصح إدخال لفظي الكل والبعض علي هاتين اللفظتين ولو كانت لفظه "من" للشرط تفيد الاستغراق لكان إدخال لفظ "الكل" عليه تكريراً وإدخال لفظ "البعض" عليه نقضاً ، وكذلك في لفظ الجمع المعرف ، فثبت أن هذه الصيغ لا تفيد العموم.

أو يكون المعني "وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ" إنما يتناول من عصي الله ورسوله بجميع أنواع المعاصي وذلك هو الكافر ، ونحن نقول بأن الكافر يبقي في النار مؤبداً ، المراد من الفجار : الكاملون في الفجور وهم الكفار بدليل قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكُفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾ (عبس: ٤٢) العموم مخصوص بالكافر، وهذا معناه سلب العموم لا عموم السلب .

أو يرد عليهم باستدلال المعتزلة بالآية القرآنية نفسها "وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا" (الجن : ٢٣) ذاته فإنه تعالى ذكر عمومات الوعيد في سائر آيات القرآن غير مقيدة بقيد الأبد، وذكرها هاهنا مقيدة بقيد الأبد ، فلا بد في هذا التخصيص من سبب ، ولا سبب إلا أن هذا الذنب أعظم الذنوب ، وهذا التخصيص ما هو إلا سلب العموم.

الحادي عشر : لو فرض أن الفاسق عند المعتزلة لا يخلد في النار، فالمؤكد لديهم أنها لا يدخل الجنة ، بدليل قوله تعالى ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ

الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿ (الحشر: ٢٠) فنفي المساواة بين الشقيين يفيد العموم ومن ثم فالآية من قبيل عموم السلب ، لأن الآية دلت علي أن أصحاب النار وأصحاب الجنة لا يستويان ، فلو دخل صاحب الكبيرة في الجنة، لكان أصحاب النار و أصحاب الجنة يستويان وهو غير جائز فهو إذن نفي لجميع وجوه الاستواء الممكن نفيها فيكون من عموم السلب.

هنا أجب أهل السنة :أن المساواة لا بد أن تكون من كل الوجوه ، ومن ثم فنفي المساواة يكفي فيه نفي الاستواء في بعض الوجوه ،لأن نقيض الكلي هو الجزئي ، فإذا قلنا لا يستويان لا يفيد نفي الاستواء من جميع الوجوه وهو من قبيل عموم السلب وهذا لا يصح، فيصح إذن أن نقول أن النفي من بعض الوجوه بدليل تخصيص المساواة بالقول حيث قال : "أصحاب الجنة هم الفائزون" فهنا أشار إلي أن المعني نفي المساواة من هذه الحيثية لا مطلقا وحينئذ يكون النفي هنا من سلب العموم.

الثاني عشر: إذا كان المعتزلة يرون أن صاحب الكبيرة الذي مات ولم يتب منها لا يجوز أن يعفو الله عنه تعالى ،لذا لا شفاعة فيه ،لأن ثبوت الشفاعة من أجله يناقض مبدأ الوعيد الذي يقضي بتخليده في النار وعدم العفو عنه أبداً، فالشفاعة لديهم لا تكون إلا للمؤمنين المستحقين للثواب ، وفاندها الزيادة في المنافع علي القدر الذي استحقوه فعلا، واستدلوا علي ذلك بثلاث آيات يزعمون أنها من قبيل عموم السلب

الآية الأولى: قوله تعالى ﴿ وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (البقرة : ٤٨) إن هذه الآية دلت علي أنه لا يجزي نفس عن نفس شيئا علي سبيل العموم إذ أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم

هنا أجب أهل السنة أن الشفاعة المنفية في هذه الآية ليست هي شفاعة النبي صلي الله عليه وسلم للعصاة فالآية إذن ليست علي سبيل العموم بل هي خاصة بالنفس العاصية التي تشفع لنفس آخري. فلا ينافي أن الشفاعة تقبل بغير هذا الطريق . وعلي تقدير عموم الآية فالعموم مخصوص بالكافر، فالنفس وإن كانت تشمل العاصي وغيره لكنها مخصوصة بالكفار جمعا

بين الأدلة، فالقرآن دل علي أن الظالم بالإطلاق هو الكافر بدليل قوله تعالى ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٥٤)

الآية الثانية: قوله تعالى ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (آل عمران: ١٩٢) فالظالمين هنا جمع محلي بآل يفيد الاستغراق فتعم كل ظالم والفاسق ظالم ، فليس له نصير ولا شفيع.

هنا أجاب أهل السنة: بأن القرآن دل علي أن الظالم بالإطلاق هو الكافر قال تعالى ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٥٤) ومما يؤكد هذا أنه تعالى حكى عن الكفار أنهم خصصوا أنفسهم بنفي الشفعاء والأنصار حيث قالوا ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ وَكَأ صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾

كما أن "وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ" نقيض لقولنا "للظالمين أنصار" وهذه موجبة كلية فقوله: "وما للظالمين من أنصار" سالبة جزئية فيكون مدلوله سلب العموم وسلب العموم لا يفيد عموم السلب.

الآية الثالثة: قوله تعالى ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (غافر: ١٨) أن اللام في الظالمين للاستغراق فتعم كل ظالم، والفاسق ظالم إجماعاً، وقد أكد هذا العموم "بمن" ولا نزاع أن شفاعة النبي صلي الله عليه وسلم مقبولة، فلو كانت للفساق لكانت مقبولة، وفي ذلك تكذيب للآية

هنا أجاب أهل السنة بأن "مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ" نقيض لقولنا "للظالمين حميم وشفيع" لكن قولنا "للظالمين حميم وشفيع" ← موجبة كلية ، ونقيض الموجبة الكلية ← سالبة جزئية، والسالبة الجزئية يكفي في صدقها تحقق ذلك السلب في بعض الصور ولا يحتاج فيه إلي تحقق ذلك السلب في جميع الصور، وعلي هذا فنحن نقول بموجبه ، لأن عندنا أنه ليس لبعض الظالمين حميم ولا شفيع يجاب وهم الكفار، فأما أن يحكم علي كل واحد منهم بسلب الحميم والشفيع فلا.

الثالث عشر: منع أكثر المعتزلة والأستاذ أبو إسحق الإسفراييني ت ٤١٨هـ يميل إلي قريب من مذهبهم كرامة الأولياء واستشهدوا بقوله تعالى ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ (الجن: ٢٦-٢٧) بأنها تدل

علي عموم السلب حيث ذكر الزمخشري ت ٥٣٨هـ في كشافه: " أنه لا يطلع علي الغيب إلا المرتضي الذي هو مصطفي للنبوّة خاصة ، لا كل مرتضي ، وفي هذا إبطال للكرامات بمعنى عموم الغيب لا يعلمه إلا الله .
وقد أجاب أهل السنة أن قوله تعالى " فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا " في قوة قضية سالبة جزئية لدخول ما يفيد العموم في حيز السلب وأكثر استعمالاته لسلب العموم لا لعموم السلب وهو سلب جزئي فلا ينافي الإيجاب الجزئي كأن يظهر بعض الغيب علي ولي

فالآية إذن لسلب العموم لتقدم النفي "لا" علي صيغة العموم "غيبه" التي تفيد العموم المخصوص والمعني به علمه تعالى الأزل.

وهذا معناه أن المعني بالغيب: علم الله المحيط بكل شيء وهو مختص بالله تعالى ، وما روي عن الأنبياء والأولياء من الإخبار عن الغيوب فبتعليم الله تعالى ، عن طريق الوحي أو الآلهام أو الكشف وهذا لا ينافي اختصاص علم الله بالغيب فتكون الآية إذن من قبيل سلب العموم لا عموم السلب كما زعمت المعتزلة

التوصيات

أوصي الباحثين باختيار موضوعات تربط بين العلوم بعضها ببعض لإبراز ما في علومنا من جواهر ثمينة كامنة لا تظهر لنا إلا بالتنقيب والبحث عنها ، كما أوصي نفسي وغيري بتوجيه النظر إلي المنطق عامة ، والمنطق الإسلامي خاصة المتمثل في علم أصول الفقه الإسلامي لإظهار ما فيه من جوانب الأصالة وعناصر السبق

ثَبَّتَ المَصَادِرَ وَالمَرَاجِعَ بِاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ:

١. إبراهيم الحسيني (يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني العلويّ الطالبِي الملقب بالمؤيد بالله المتوفى ٧٤٥هـ) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز المكتبة العنصرية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
٢. إبراهيم حلمي ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - المعجم الوسيط دار الدعوة بالنشر.
٣. ابن الإفيلي (إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم الإفيلي المتوفى ٤٤١هـ) شَرَحَ شِعْرَ المُنْتَبِي - السفر الثاني دراسة وتحقيق: الدكتور مُصْطَفَى عَلِيَّان مؤسسه الرسالة ببيروت للنشر الطبعة: الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
٤. ابن اللحام (علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس البجلي الدمشقي الحنبلي المتوفى ٨٠٣هـ) القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية تحقيق عبد الكريم الفضلي المكتبة العنصرية للنشر طبعة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.
٥. ابن النجار الفتوح (تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي المتوفى ٩٧٢هـ) شرح الكوكب المنير المحقق محمد الزحيلي ونزيه - حماد مكتبة العبيكان للنشر الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
٦. ابن أمير الحاج (أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد المعروف بابن أمير حاج ويقال له ابن الموقت الحنفي المتوفى ٨٧٩هـ) التقرير والتحبير دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
٧. ابن حزم الأندلسي (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ت ٤٠٦هـ) التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ويليها محك النظر في المنطق لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥هـ - تحقيق أحمد فريد المزيدي دار الكتب العلمية ببيروت للنشر.
٨. ابن حزم الأندلسي (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد المتوفى ٤٥٦هـ) الفصل في الملل والأهواء والنحل مكتبة الخانجي بالقاهرة للنشر.

٩. ابن دريد الأزدي (أبو بكر محمد بن الحسن ت ٣٢١هـ) جمهرة اللغة تحقيق رمز منير بعلبكي دار العلم للملايين ببيروت الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
١٠. ابن عادل الحنبلي (أبو حفص سراج الدين عمر بن علي المتوفى ٧٧٥هـ) اللباب في علوم الكتاب تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية ببيروت للنشر الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١١. ابن عبد اللطيف المنياوي (أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي) الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
١٢. ابن عرفة (محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي أبو عبد الله المتوفى ٨٠٣هـ) تفسير الإمام ابن عرفة تحقيق د/حسن المناعي مركز البحوث بالكلية الزيتونية بتونس للنشر الطبعة الأولى ١٩٨٦م.
١٣. ابن عساكر (أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى ٥٧١هـ) تاريخ دمشق المحقق: عمرو بن غرامة العمروي - دار الفكر للطباعة والنشر طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٤. ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي آلهداني المصري المتوفى ٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار التراث بالقاهرة للنشر دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
١٥. ابن علي الخراساني (أبو عبد الله أحمد بن شعيب المتوفى ٣٠٣هـ) - المجتبي من السنن - السنن الصغرى للنسائي - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب للنشر الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٦. ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو الحسين ت ٣٩٥هـ) معجم مقاييس اللغة تحقيق/ عبد السلام محمد هارون دار الفكر للنشر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٩م.
١٧. ابن ماجة (أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى ٢٧٣هـ) سنن ابن ماجه ت الأرنبوط تحقيق شعيب الأرنبوط، عادل مرشد، محمد كامل قره بللي ، عبد اللطيف حرز الله دار الرسالة العالمية للنشر الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٨. ابن مصطفى آهاشمي (أحمد بن إبراهيم بن المتوفى ١٣٦٢هـ) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع ضبط وتدقيق وتوثيق د. يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية للنشر ببيروت.
١٩. ابن معلا الشافعي (إسماعيل بن علي ت ٨٨٠هـ) الليث العابس في صدمات المجالس تحقيق فاروق حاتم دار المقتبس بيروت الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.
٢٠. ابن يعيش (يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء موفق الدين الأسدي الموصلی المعروف بابن يعيش وبابن الصانع المتوفى ٦٤٣هـ) شرح المفصل للزمخشري قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب الناشر- دار الكتب العلمية بيروت لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.
٢١. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى ٦١٦هـ) شرح ديوان المتنبي المحقق مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي دار المعرفة ببيروت للنشر.
٢٢. أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (المتوفى: ٥٥٨هـ) الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار تحقيق سعود بن عبد العزيز الخلف أضواء السلف بالرياض للنشر الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٢٣. أبو الفتح العباسي (عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفتح العباسي المتوفى ٩٦٣هـ) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد عالم الكتب ببيروت للنشر.
٢٤. أبو داود الطيالسي (أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري المتوفى ٢٠٤هـ) مسند أبي داود الطيالسي تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي
٢٥. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي (المتوفى ٢٧٥هـ) سنن أبي داود تحقيق شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره- دار الرسالة العالمية الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٢٦. أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه- بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى ٤٠٥هـ) المستدرک على الصحيحين تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية - بيروت للنشر الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

٢٧. أحمد بن حنبل (أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد الشيباني المتوفى ٢٤١هـ) الرد على تيسير الجهمية والزنادقة-تحقيق /صبري بن سلامة شاهين دار الثبات للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.
٢٨. أحمد بن حنبل (أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المتوفى ٢٤١هـ) مسند الإمام أحمد بن حنبل تحقيق شعيب الأرنؤوط -عادل مرشد، وآخرون- مسند الإمام أحمد بن حنبل إشراف د عبد الله بن عبد المحسن التركي مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢٩. أحمد بن عطية بن علي الغامدي-البيهقي وموقفه من الآلهيات -عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة للنشر الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
٣٠. أحمد بن مصطفى المراغي (المتوفى ١٣٧١هـ)-علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع» بدون طبعة.
٣١. الأسفراييني (أبو المظف ظاهر بن محمد الأسفراييني أبو المظفر المتوفى ٤٧١هـ) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق آلهالكين تحقيق/ كمال يوسف الحوت-عالم الكتب لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٢. الإسنوي (جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي المتوفى ٧٧٢هـ) نهاية السؤل شرح منهاج الوصول دار الكتب العلمية ببيروت للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣٣. الإسنوي(جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي المتوفى ٧٧٢هـ)- التمهيد في تخريج الفروع علي الأصول تحقيق وتعليق د/ محمد حسن هيتو مؤسسة الرسالة ببيروت للنشر الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
٣٤. الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل ٣٢٤هـ) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين تحقيق/ نعيم زرزور المكتبة العصرية للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٥. الأصبهاني (شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن محمد الأصفهاني المتوفى ٧٤٩هـ) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب -تحقيق محمد مظهر بقا-دار المدني بالسعودية للنشر الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٣٦. الأصبهاني (شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن محمد الأصبهاني ت ٧٤٩هـ) مطالع الأنظار في شرح طوابع الانوار—وهو شرح لكتاب طوابع الأنوار للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي ت ٦٨٥هـ الجزء الثاني منشورات الرائد بقم الطبعة الأولى ١٢٣٣هـ—.
٣٧. الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفى ٥٠٢هـ) المفردات في غريب القرآن—تحقيق صفوان عدنان الداودي دار القلم دار الشامية دمشق ببيروت ط ١٤١٢هـ .
٣٨. الأوسى (شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني الأوسى ت ١٢٧٠هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني تحقيق علي عبد الباري عطية دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤١٥هـ—.
٣٩. الآمدي (أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي المتوفى ٦٣١هـ) غاية المرام في علم الكلام تحقيق/ حسن محمود عبد اللطيف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة للنشر.
٤٠. الآمدي (أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي المتوفى ٦٣١هـ) الإحكام في أصول الأحكام تحقيق عبد الرزاق عفيفي المكتب الإسلامي ببيروت للنشر .
٤١. أمير بادشاهـ (محمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاهـ الحنفي المتوفى ٩٧٢هـ) تيسير التحرير دار الفكر ببيروت للنشر.
٤٢. الإيجي (عبد الرحمن بن أحمد المتوفى ٧٥٦هـ) المواقف في علم الكلام - عالم الكتب ببيروت للنشر. بدون ط. ت.
٤٣. الباقلاني (القاضي أبو بكر بن الطيب الباقلاني البصري ت ٤٠٣هـ)—
الإنصاف فيما يجب اعتقاده— ولا يجوز الجهل به تحقيق وتعليق محمد زاهد بن الحسن الكوثري المكتبة الأزهرية للتراث الطبعة الثانية ١٤٢١هـ — . . . ٢٠٠٠م .
٤٤. البُستي (أبو حاتم الدارمي البُستي المتوفى ت ٣٥٤هـ) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المتوفى ٧٣٩هـ —) حققه وخرج أحاديثه— وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط مؤسسة الرسالة بيروت للنشر الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م

٤٥. البغدادي (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي ت ٤٢٩هـ) أصول الدين - حقه وعلق عليه/ أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٤٦. البيجوري (إبراهيم بن محمد بن أحمد ت ١٢٧٧هـ) تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد" للشيخ إبراهيم بن حسن اللقاني ت ١٠٤١هـ - ضبطه وصححه/ عبد الله محمد الخليلى دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ.
٤٧. البيجوري (إبراهيم بن محمد بن أحمد ت ١٢٧٧هـ) حاشية الشيخ إبراهيم البيجوري علي رسالة الشيخ محمد الفضالي في إعراب "لا آله إلا الله" بدون ط.ت.
٤٨. البيضاوي (ناصر الدين ت ٦٨٥هـ) طواع الأنوار من مطالع الانظار - تحقيق وتقديم عباس سليمان - المكتبة الأزهرية للتراث الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٩. تامر محمد محمود متولي، منهج الشيخ محمد رشيد رضا في العقيدة دار ماجد عسيري للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٥٠. الترمذي (محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى المتوفى ٢٧٩هـ) الجامع الكبير سنن الترمذي تحقيق بشار عواد معروف دار الغرب الإسلامي - بيروت للنشر طبعة ١٩٨٨م.
٥١. التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله ت ٧٩٣هـ) شرح المقاصد الجزء الرابع تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام د عبد الرحمن عميرة تصدير الشيخ صالح موسى شرف عالم الكتب ببيروت الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٥٢. التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله ت ٧٩٣هـ) متن تهذيب المنطق والكلام وعلي قسم الكلام تعليقات جمعها الشيخ عبد القادر السندي مطبعة السعادة بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٣٠ - ١٩١٢م.
٥٣. التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله ت ٧٩٣هـ) شرح المقاصد - المقصد السادس تقديم وتعليق د/ عواد محمود سالم د/ عرفة عبد الرحمن النادي - مكتبة الإيمان بالقاهرة للنشر.
٥٤. التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله ت ٧٩٣هـ) مختصر المعاني - منشورات دار الفكر الطبعة الأولى ١٤١١هـ -

٥٥. التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله ت ٧٩٣هـ) شرح التلويح
علي التوضيح - مكتبة صبيح بمصر بدون ط. ت.
٥٦. تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٥٦هـ - أحكام كل وما عليه تدل -
مقدمة الكتاب ص ٦ تحقيق د/ طه - محسن الطبعة الأولى بغداد ٢٠٠٠ م .
٥٧. التهانوي (محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي
الحنفي التهانوي ت ١١٥٨هـ) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم
تقديم وإشراف ومراجعة د رفيق العجم - تحقيق دعلي دحروج نقل النص الفارسي
إلى العربية د عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية د جورج زيناني مكتبة لبنان
ببيروت للنشر - الطبعة الأولى ١٩٩٦ م.
٥٨. الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ) شرح
المواقف للقاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي تصحيح السيد محمد بدر الدين -
مطبعة السعادة بمصر الطبعة الأولى ١٣٢٥هـ - ١٩٠٧ م.
٥٩. الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل
الجرجاني المتوفى ٤٧١هـ) دلائل الإعجاز في علم المعاني تحقيق ياسين
الأيوبي المكتبة العصرية للنشر - الدار النموذجية.
٦٠. الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ)
التعريفات ضبطه وصححه جماعة من العلماء دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة
الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
٦١. الجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي ركن
الدين الملقب بإمام الحرمين المتوفى ٤٧٨هـ) البرهان في أصول الفقه -
تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة - دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
٦٢. الجويني (عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي ركن
الدين الملقب بإمام الحرمين المتوفى ٤٧٨هـ) لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل
السنة والجماعة تحقيق/ فوقية حسين محمود عالم الكتب ببلبنان للنشر الطبعة
الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
٦٣. الجويني (عبد الملك بن عبد الله ت ٤٧٨هـ) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في
أصول الاعتقاد علق عليه الشيخ زكريا عميرات دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة
الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م.

٦٤. حامد عوني - المنهاج الواضح للبلاغة - المكتبة الأزهرية للتراث للنشر بدون دار نشر أو تاريخ طبع.
٦٥. الخبيصي (عبيد الله بن فضل الله الخبيصي ت ١٠٥٠هـ) التذهيب علي تذهيب المنطق للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ت ٧٩٣هـ مع تعليقات اللجنة العلمية لقسم العقيدة بجامعة الأزهر.
٦٦. الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين تيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري المتوفى ٦٠٦هـ) معالم أصول الدين راجعه - وقدم له/طه عبد الرؤوف سعد المكتبة الأزهرية للتراث.
٦٧. الرازي (قطب الدين محمود بن محمد أبو عبد الله الرازي ت ٧٦٦هـ) وآخرون - شروح الشمسية "مجموعة حواشي وتعليقات في المنطق" مراجعة/ أحمد حسن محمد عمر المكتبة الأزهرية للتراث ط ١ سنة ٢٠١٠م.
٦٨. الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري المتوفى ٦٠٦هـ) المحصول دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني مؤسسة الرسالة للنشر الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧.
٦٩. الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين تيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري المتوفى ٦٠٦هـ) مفاتيح الغيب التفسير الكبير دار إحياء التراث العربي بيروت الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ -
٧٠. الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي المتوفى ٧٩٤هـ) البحر المحيط في أصول الفقه دار الكتبي للنشر الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
٧١. الزركشي (أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر المتوفى ٧٩٤هـ) كتاب "معني لا آله إلا الله" دراسة وتعليق وتحقيق علي محي الدين علي القره داغي دار الاعتصام بالقاهرة للنشر ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٧٢. زكريا الأنصاري (زين الدين أبو يحيى السنيكي المتوفى ٩٢٦هـ) غاية الوصول في شرح لب الأصول دار الكتب العربية الكبرى بمصر للنشر.
٧٣. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله المتوفى ٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل دار الكتاب العربي ببيروت للنشر الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ -

٧٤. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله المتوفى ٥٣٨هـ) مسألة في كلمة الشهادة حققها وعلق عليها د محمد أحمد الدالي بدون ط. ت .
٧٥. الساوي (زين الدين عمر بن سهلان الساوي ت ٤٥٠هـ) البصائر النصيرية في علم المنطق- تحقيق الشيخ محمد عبده-مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح.
٧٦. السندي (عبد القادر بن محمد سعيد بن أحمد ت ١٣٠٤هـ) تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام للإمام سعد الدين التفتازاني ت ٧٩٣هـ مع تعليقات لجنة العقيدة بجامعة الأزهر-القسم الثاني ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٧٧. السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني الحسني ت ٨٩٥هـ) شرح العقيدة الكبرى المسماة "عقيدة أهل التوحيد" تحقيق/السيد يوسف أحمد - دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٦م .
٧٨. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه- المتوفى ١٨٠هـ) الكتاب تحقيق/ عبدالسلام محمد هارون مكتبة الخانجي القاهرة للنشر الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٧٩. السيد علي بن محمد العجري (١٣٢٠-١٤٠٧هـ) مفتاح السعادة (الجامع للمهم من مسائل الاعتقاد والمعاملات والعبادة المستنبط من الآيات القرآنية المؤيد بالبراهين العقلية) تحقيق/ عبدالله بن حمود العزي- المجلد السادس مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية بصنعاء للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٨٠. الشافعي (أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلب القرشي المكي المتوفى ٢٠٤هـ) الرسالة تحقيق أحمد شاكر مكتبة الحلبي بمصر الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م
٨١. شمس الدين الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى ٧٤٨هـ) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام -تحقيق الدكتور بشار عواد معروف- دار الغرب الإسلامي للنشر- الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
٨٢. الشنقيطي (محمد الأمين الشنقيطي بن محمد المختار ت ١٣٩٣هـ) آداب البحث والمناظرة- تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي- إشراف بكر عبد الله أبو زيد- دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

٨٣. الشنقيطي (محمد الأمين بن محمد المختار ت١٣٩٣هـ—) العذبُ النَّمِيرُ مِنْ مَجَالِسِ الشَّنْقِيطِيِّ فِي التَّفْسِيرِ تَحْقِيقٌ/ خالد بن عثمان السبت إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ .

٨٤. شهاب الدين أحمد الحسيني الحموي- كتاب نفحات القرب والاتصال بإثبات التصرف لأولياء الله تعالى والكرامة بعد الانتقال المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٠٩١هـ ملحق بكتاب شفاء السقام في زيارة خير الأنام للإمام السبكي مطبعة الشيخ/فرح الله زكي الكري الطبعة الأولى ١٣١٨هـ—

٨٥. الشهرستاني (أبو الفتح محمد عبد الكريم ابن أبي بكر أحمد) الملل والنحل تحقيق عبدالعزيز محمد الوكيل مؤسسة الحلبي بالقاهرة للنشر طبعة ١٣٨٧هـ— - ١٩٦٨م .

٨٦. الشوكاني(محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني المتوفى ١٢٥٠هـ—) إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول تحقيق الشيخ أحمد عزو عناية- قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور- دار الكتاب العربي للنشر الطبعة الأولى ١٤١٩هـ— - ١٩٩٩م .

٨٧. الصاحب بن عباد (إسماعيل بن عباد بن العباس أبو القاسم الطالقاني المشهور بالصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥هـ—) الأمثال السائرة من شعر المتنبي تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين مكتبة النهضة ببغداد للنشر الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م .

٨٨. صالح بن محمد الأسمرى - الخلاصة اللطيفة علي الكلمة الشريفة معهد الشريعة للدراسات والبحوث للنشر <https://www.sasmari.com>

٨٩. صالح موسى شرف(الشيخ)مذكرات في التوحيد طبعة ١٣٦٣هـ— ١٩٤٤م .

٩٠. الصاوي (أحمد بن محمد المالكي الصاوي ت ١٢٤١هـ—) شرح الصاوي علي جوهرة التوحيد تحقيق وتعليق د عبد الفتاح البزم دار ابن كثير ببيروت للنشر- الطبعة الثانية ١٤١٩هـ— - ١٩٩٩م .

٩١. الصبان (أبو العرفان محمد بن علي الصبان) من علماء القرن الثاني عشر للهجرة" حاشية علي شرح السلم للملوي وبآلهامش شرح السلم المنورق لأحمد الملوي الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٧هـ— - ١٩٣٨م .

٩٢. الطباطبائي (السيد محمد حسين الطباطبائي ت ١٤٠٢هـ) الميزان في تفسير القرآن منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم للنشر.
٩٣. الطبري (محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر الطبري المتوفى ٣١٠هـ) جامع البيان في تأويل القرآن تحقيق/ أحمد محمد شاكر مؤسسة الرسالة للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٩٤. الطوسي (نصير الدين محمد بن الحسن الطوسي ت ٦٧٢هـ) تجريد المنطق - مؤسسة الأعلمي للطبوعات ببيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٩٥. عبد الجبار آلهمذاني "القاضي" أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد" شرح الأصول الخمسة تعليق أحمد بن الحسن بن أبي هاشم اعنتي بهذه الطبعة سمير مصطفى رباب- دار إحياء التراث العربي ببيروت للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م
٩٦. عبد الرحمن بن حسن حَبَنَكَة الميداني دمشقي (المتوفى ١٤٢٥هـ) البلاغة العربية دار القلم للنشر دمشق - دار الشامية، بيروت .
٩٧. عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني دمشقي (المتوفى ١٤٢٥هـ) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة " صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي"- دار القلم بدمشق- الطبعة الثامنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
٩٨. عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي (المتوفى ٧٣٠هـ) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي دار الكتاب الإسلامي بدون طبعة وبدون تاريخ.
٩٩. عبد العزيز عتيق - علم المعاني - دار النهضة العربية ببيروت للنشر- الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م
١٠٠. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة- المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ (تحريراً لمسائله ودراستها دراسةً نظريّةً تطبيقيةً) مكتبة الرشد بالرياض للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٠١. عبد الكريم بن علي بن محمد النملة-الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح مكتبة الرشد بالرياض للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٠٢. عبد الكريم بن مراد الأثري- تسهيل المنطق دار مصر للطباعة بالقاهرة طبعة ١٤٠٢هـ .

١٠٣. عبد الله بن محمد الغنيمات - شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري - مكتبة الدار بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - .
١٠٤. عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب - تيسير علم أصول الفقه مؤسسة الريان ببيروت للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
١٠٥. عبد الله فكري «باشا» بن محمد بليغ بن عبد الله بن محمد (المتوفى ١٣٠٦هـ) نظم اللال في الحكم والأمثال - شرحه عبد المعين الملوحى - دار الأوزاعي ببيروت للنشر الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
١٠٦. عبد المتعال الصعيدي (المتوفى ١٣٩١هـ) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة - مكتبة الآداب الطبعة السابعة عشر ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
١٠٧. عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القاضي) - دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - عرب عباراتها الفارسية حسن هاني محض - دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
١٠٨. العسقلاني (أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل) فتح الباري شرح صحيح البخاري دار المعرفة للنشر بيروت سنة ١٣٧٩هـ - رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه - وصححه - وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب عليه تعليقات العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز .
١٠٩. العطار (حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي المتوفى ١٢٥٠هـ) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع دار الكتب العلمية للنشر بدون طبعة وبدون تاريخ .
١١٠. العطار (حسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي المتوفى ١٢٥٠هـ) حاشية العطار على إيساغوجي مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة طبعة ١٣٤٧هـ - .
١١١. علي الشيرواني - التمهيد في علم المنطق - سلسلة التمهيد في العلوم الإسلامية - مؤسسة انتشارات دار العلم للنشر .
١١٢. علي جمعة محمد - المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم - السلسلة الثانية من سلسلة المفاهيم والمصطلحات - المعهد العالمي للفكر الإسلامي الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
١١٣. عياض بن نامي بن عوض السلمي أصول الفقه الذي لا يسعُ الفقيه جهله - دار التدمرية بالرياض للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

١١٤. الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى ٥٠٥هـ) الاقتصاد في الاعتقاد وضع حواشيه— عبد الله محمد الخليلي دار الكتب العلمية ببيروت للنشر الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ — ٢٠٠٤م.
١١٥. الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي المتوفى ٥٠٥هـ) المستصفي تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية للنشر الطبعة الأولى ١٤١٣هـ — ١٩٩٣م
١١٦. الفضالي (محمد الفضالي) رسالة الشيخ محمد الفضالي في إعراب لا آله إلا الله تحقيق جميل عبد الله عويضة ١٤٣٠هـ — ٢٠٠٩م بدون ط. ت.
١١٧. القرافي (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي ت ٦٨٤هـ) نفائس الأصول في شرح المحصول المحقق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض مكتبة نزار مصطفى الباز للنشر الطبعة الأولى ١٤١٦هـ — ١٩٩٥م.
١١٨. القرافي (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى ٦٨٤هـ) شرح تنقيح الفصول تحقيق طه— عبدالرؤوف سعد شركة الطباعة الفنية المتحدة للنشر الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م.
١١٩. القرافي (أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى ٦٨٤هـ) العقد المنظوم في الخصوص والعوم —دراسة وتحقيق د/ أحمد الختم عبد الله — الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.
١٢٠. القزويني (محمد بن عبد الرحمن بن عمر أبو المعالي جلال الدين القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى ٧٣٩هـ) الايضاح في علوم البلاغة تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي دار الجيل ببيروت للنشر الطبعة الثالثة.
١٢١. القسطلاني (أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القتيبي المصري أبو العباس شهاب الدين المتوفى ٩٢٣هـ) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري—المطبعة الكبرى الأميرية مصر الطبعة السابعة ١٣٢٣هـ—.
١٢٢. القويسني (حسن درويش القويسني ت ١٢٥٤هـ) شرح القويسني علي متن السلم في المنطق للشيخ عبد الرحمن الأخصري ت ٩٨٣هـ — تحقيق محمد العزازي— دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ — ٢٠١٦م.
١٢٣. الكلاباذي (أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي المتوفى ٣٨٠هـ) التعرف لمذهب أهل التصوف دار الكتب العلمية ببيروت.

١٢٤. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني ت ١٧٩هـ — موطأ الإمام مالك - صححه - وخرج أحاديثه - وعلق عليه / محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي ببيروت للنشر طبعة ١٤٠٦هـ — ١٩٨٥ م .
١٢٥. محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبالي جمال الدين المتوفي ٦٧٢هـ، إكمال الأعلام بتثليث الكلام تحقيق سعد بن حمدان الغامدي جامعة أم القرى بمكة المكرمة للنشر - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤ م .
١٢٦. محمد رضا المظفر (١٣٢٢-١٣٨٣هـ) المنطق - دار التعارف للمطبوعات ببيروت - الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ .
١٢٧. محمد رواس قلنجي حامد صادق قنبيبي معجم لغة الفقهاء دار النفائس للطباعة والنشر الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨ م .
١٢٨. محمد شاكر - الإيضاح لمتن إيساغوجي - تقديم الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد اعنتي به وعلق عليه / أحمد الشاذلي الأزهرى بدون طبعة أو تاريخ .
١٢٩. محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ) التوقيف علي مهمات التعاريف - عالم الكتب بالقاهرة للنشر - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ — ١٩٩٠ م .
١٣٠. محمد محمد أبو موسى خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني - مكتبة وهبة للنشر الطبعة السابعة .
١٣١. المرادوي (علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي المتوفى ٨٨٥هـ) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه تحقيق د عبد الرحمن الجبرين د عوض القرني د أحمد السراح مكتبة الرشد بالرياض للنشر الطبعة الأولى ١٤٢١هـ — ٢٠٠٠ م .
١٣٢. المسعودي (الحسين بن علي ت ٣٤٦هـ) مروج الذهب ومعادن الجوهر دار الكتاب العالمي للنشر ببيروت الطبعة الثانية ١٩٩٠ م .
١٣٣. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ — المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلي رسول الله تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي ببيروت .
١٣٤. الملا علي القاري - التجريد في إعراب كلمة التوحيد وما يتعلق بمعناه من التمجيد - تعليق وتحقيق محمد طارق مغربيه - دار الباب للنشر .

-
١٣٥. نشوان بن سعيد الحميري اليمني ت ٥٧٣هـ — شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم تحقيق د/حسين بن عبد الله العمري وآخرون دار الفكر المعاصر ببيروت — الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م.
١٣٦. النيسابوري (أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابوري المتوفى ٣١١هـ) صحيح ابن خزيمة تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي -المكتب الإسلامي ببيروت للنشر.
١٣٧. يعقوب بن عبد الوهاب -طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والأصوليين مكتبة الرشد بالرياض-الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ — ٢٠٠١م .

ثَبَّتَ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ بِاللُّغَةِ الْإِنجِلِيزِيَّةِ الْلَاتِينِيَّةِ:

thabt almasadir walmarajie biallughat al'injlyzyt allatynyt:

1. 'iibrahym alhusayni (yhyaa bin hamzat bin eali bin 'iibrahym alhusayni alelwy altaalibiu almulaqab bialmuayid biallah almutawafaa 745h) altiraz li'asrar albalaghat waeulum haqayiq al'iejaz almaktabat aleunsuriat bibayrut altabeat al'uwlaa 1423h.
2. 'iibrahym hilmi , 'ahmad alzayaat , hamid eabd alqadir , muhamad alnajar- majmae allughat alearabiat bialqahrat - almuejam alwasit dar aldaewat bialnashri.
3. abn al'iiflily ('iibrahym bin muhamad bin zakariaa alzahri, min bani saed bin 'abi waqas, 'abu alqasim al'iiflilyu almutawafaa 441hi) sharh shier almutanby - alsafar althaani dirasatan watahqiqu: alduktur mustfa elyaan muasasat alrisalat bibayrut lilynashr altabeati: al'uwlaa 1412 ha - 1992
4. abn allaham (ela' aldiyn 'abu alhasan eali bin muhamad bin eabaas albaeli aldimashqii alhanbalii almutawafaa 803h) alqawaeid walfawayid al'usuliat wama yatbaeuhua min al'ahkam alfareiat tahqiq eabd alkarim alfadilii almaktabat aleasriat lilynashr tabeata1420h-1999 . 5. abn alnajaar alfutuhi (tqi aldiyn 'abu albaqa' muhamad bin 'ahmad bin eabd aleaziz bin ealiin alfutuhii almaeruf biabn alnajaar alhanbalii almutawafaa972ha) sharah alkawkab almunir almuhaqiq muhamad alzuhaylii wanazihi hamaad maktabat aleabikan lilynashr altabeat althaaniat 1418h-1997.
6. abin 'amir alhaj ('abu eabd allah shams aldiyn muhamad bin muhamad bin muhamad almaeruf biaibn 'amir hajin wayuqal lah aibn almuaqat alhanafii almutawafaa879ha) altaqrir waltahbir dar alkutub aleilmiat altabeat althaaniatu1403hi 1983m.
7. abin hazam al'andalusi ('abu muhamad eali bin 'ahmad bin saeid t 406hi) altaqrib lihadi almantiq walmadkhal 'iilayh bial'alfaz aleamiyat wal'amthilat alfiqhiat wayalihi mihaku alnazar fi almantiq li'abi hamid muhamad bin muhamad alghazali ta505hu - tahqiq 'ahmad farid almazidii dar alkutub aleilmiat bibayrut lilynashri.
8. abin hazam al'andalusi ('abu muhamad eali bin 'ahmad bin saeid almutawafaa 456hi) alfasl fi almalal wal'ahwa' walnahl maktabat alkanji bialqahrat lilynashri.
9. abin durayd al'azdi ('abu bakr muhamad bin alhasan t 321hi) jumharat allughat tahqiq ramz munir baelabakiy dar aleilm lilmalayin bibayrut altabeat al'awalii 1987m.
10. abin eadil alhanbali (abu hafs siraj aldiyn eumar bin eali almutawafaa 775hi) allabab fi eulum alkitab tahqiq alshaykh eadil

'ahmad eabd almawjud walshaykh eali muhammad mueawad dar alkutub aleilmiat bibayrut lilmashr altabeat al'uwlaa 1419h-1998m.

11. abin eabd allatif alminyawi ('abu almundhir mahmud bin muhammad bin mustafaa bin eabd allatif alminyawi) alsharh alkabir limukhtasar al'usul min eilm al'usul altabeat al'uwlaa 1432hi - 2011 mi.

12. abin earafa(muhammad bin muhammad aibn earfat alwrughmi altuwnisi almaliki 'abu eabd allah almutawafaa 803hi) tafsir al'iimam aibn earafat tahqiq da/hasan almanaei markaz albu huth bialkuliyyat alzaytuniyat bitunis lilmashr altabeat al'uwlaa 1986m .

13. abin easakir ('abu alqasim eali bin alhasan bin habat allah almaeruf biaibn easakir almutawafaa 571hi) tarikh dimashq almuhaqqa: eamru bin gharamat aleumrui-dar alfikr liltibaeat walnashr tabeatan 1415hi- 1995m .

14. abin eaqil (eabd allah bin eabd alrahman aleaqilii alihimdani almisri almutawafaa 769hi) sharh abn eaqil ealaa 'alfiat abn malik -tahqiq muhammad muhyi aldiyn eabd alhamayd dar alturath bialqahrat lilmashr dar misr liltibaeat , saeid judat alsahar washarakah altabeat aleishrun 1400 ha - 1980 m .

15. abin eali alkhirasani ('abu eabd allah 'ahmad bin shueayb almutawafiy 303hi)- almujtabi min alsinan- alsunan alsaghri lilmashr tahqiq eabd alfataah 'abu ghudata- maktabat almatbueat al'iislat bihalab lilmashr altabeat althaaniyat 1406hi- 1986m .

16. abin fars('ahmad bin faris bin zakariaa alqazwini alraazi 'abu alhusayn t 395hi) muejam maqayis allughat tahqiq/ eabd alsalam muhammad hiarun dar alfikr lilmashr 1390h - 1979m

17. abn maja ('abu eabd allah muhammad bin yazid alqazwini almutawafaa 273hi) sunan aibn majah t al'arnawuwt tahqiq shueayb al'arnawuwt, eadil murshid, mhmmad kamil qarrah bilili , eabd allityf haraz allah dar alrisalat alealamiyat lilmashr altabeat al'uwlaa 1430hi -2009 mi.

18. abin mustafaa alhashmi ('ahmad bin 'iibrahym bin almutawafaa 1362h) jawahir albalaghat fi almaeani walbayan walbadie -dabt watadqiq watawthiq du. yusuf alsamili , almaktabat aleasriyat lilmashr bibayrut.

19. abn maeala alshaafiei ('iismaeil bin eali t 880hi) allyth aleabis fi sadamat almajalis tahqiq faruq hatim dar almuqtabas bayrut altabeat al'awalii 1435hi.

20. abin yaeish (yaeish bin eali bin yaeish aibn 'abi alsaraya muhammad bin eali 'abu albaqa' muafaq aldiyn al'asadiu almawsiliu almaeruf biaibn yaeish wabiabn alsaanie almutawafaa 643h) sharh almufasal lilmashr qadam lah

alduktur 'iimil badie yaequbalnaashir-dar al kutub aleilmiat bayrut lubnan altabeat al'uwlaa1422hi 2001 ma.

21. 'abu albaqa' eabd allh bin alhusayn bin eabd allah aleakbiri albaghdadi muhibi aldiyn(almutawafaa 616hi) sharh diwan almutanabiy almuhaqiq mustafaa alsaqa/'iibrahym al'abyari/eabd alhafiz shalabi dar almaerifat bibayrut llnashri.

22. 'abu alhusayn yahyaa bin 'abi alkhayr bin salim aleumraniyu alyamaniyu alshaafieiyu (almutawafaa: 558h) alaintisar fi alradi ealaa almuetazilati alqadariyat al'ashrar tahqiq sueud bin eabd aleaziz alkhalf 'adwa' alsalaf bialriyad llnashr altabeat al'uwlaa 1419h/1999m.

23. 'abu alfath aleabaasiyu (eabd alrahim bin eabd alrahman bin 'ahmadu, 'abu alfath aleabaasiyu almutawafaa 963h) maeahid altansis ealaa shawahid altalkhis tahqiq muhamad muhyi aldiyn eabd alhamid ealim al kutub bibayrut llnashri.

24. 'abu dawud altiyalsiyu (abu dawud sulayman bin dawud bin aljarud altiyalsiyu albusraa almutawafaa 204h) musnad 'abi dawud altiyalsi tahqiq alduktur muhamad bin eabd almuhsin alturki

25. 'abu dawud sulayman bin al'asheeth bin 'iishaq bin bashir bin shidad bin eamrw al'azdiyu almutawafaa275hi) sunan 'abi dawud tahqiq sheayb al'arnawuwt -mhammad kamil qaraha dar alrisalat alealamiyat altabeat al'uwlaa1430hi 2009m.

26. 'abu eabd allah alhakim muhamad bin eabd allah bin muhamad bin hamduyhi bin nueym bin alhakam aldabiyu altahamaniyu alnaysaburiyu almaeruf biaibn albaye almutawafaa 405h) almustadrik ealaa alsahihayn tahqiq: mustafaa eabd alqadir eata dar al kutub aleilmiat - bayrut llnashr altabeat al'uwlaa1411h- 1990m .

27. 'ahmad bin hanbal ('abu eabd allah 'ahmad bin muhamad bin hanbal bin hilal aibn 'asad alshaybani almutawafaa241hi) alradu ealaa taysir aljihmiat walzanadiqati-tahqiq /sabri bin salamat shahiyn dar althabat llnashr waltawzie altabeat al'uwlaa.

28. 'ahmad bin hanbal ('abu eabd allah 'ahmad bin muhamad bin hanbal bin hilal bin 'asad alshshybbani almutawafaa241h) musnid al'iimam 'ahmad bin hanbal tahqiq shueayb al'arnawuwt - eadil murshid, wakhrun- musnid al'iimam 'ahmad bin hanbal 'iishraf d eabd allah bin eabd almuhsin alturki muasasat alrisalat altabeat al'awalii 1421hi 2001m.

29. 'ahmad bin eatiat bin ealii alghamdi-albihiqi wamawqifuhu min alalihiaat -eimadat albaht aleilmii bialjamieat al'iislati bialmadinat almunawarat llnashr altabeat althaaniyat 1423hi 2002m .

-
30. 'ahmad bin mustafaa almaraghi (almutawafaa 1371h)-eulum albalagha <<albian, almaeani, albadie>> bidun tabeatin.
31. al'asfarayiniu ('abu almazaf tahr bin muhamad al'asfarayini 'abu almuzfiralmutawafaa471hi) altabsir fi aldiyn watamyiz alfirqatalnaajiat ean alfiraq alhalkin tahqiqu/ kamal yusif alhuti-ealim alkutub lubnan altabeat al'uwlaa1403h-1983m.
32. al'iisnawi (jamal aldiyn 'abi muhamad eabd alrahim bin alhasan al'asnawii almutawafaa772hi) nahayat alsuwl sharh munhaaj alwusul dar alkutub aleilmiat bibayrut lilynashr altabeat al'uwlaa 1420h-1999m.
33. al'iisnuii(jimal aldiyn 'abi muhamad eabd alrahim bin alhasan al'asnawi almutawafiy 772h)- altamahyd fi takhrij alfurue eali al'usul tahqiq wataeliq du/ muhamad hasan haytu muasasat alrisalat bibayrut lilynashr altabeat althaaniati1401h-1981m .
34. al'asheari ('abu alhasan ealiin bin 'iismaeil 324ha) maqalat al'iislamiyn wakhtilaf almusaliyn tahqiqa/ naeim zarzur almaktabat aleasriat lilynashr altabeat al'uwlaa 1426hi 2005m.
35. al'asbuhani (shams aldiyn mahmud bin eabd alrahman bin muhamad al'asfihani almutawafaa749hi) bayan almukhtasar sharh mukhtasar abn alhajib -tahqiq muhamad mazahar biqa-dar almadanii bialsaeudiat lilynashr altabeat al'uwlaa 1406hi 1986m .
36. al'asbuhani (shams aldiyn mahmud bin eabd alrahman bin muhamad al'asbahani t 749hi) matalie al'anzar fi sharh tawalie alanwar-whw sharh likitab tawalie al'anwar lilqadi eabd allah bin eumar albaydawi ta685h aljuz' althaani manshurat alraayid biqim altabeat al'awali 1233h.
37. al'asfuhani ('abu alqasim alhusayn bin muhamad almaeruf bialraaghib al'asfihani almutawafiy 502h) almufradat fi gharayb alquran- tahqiq safwan eadnan aldaawudi dar alqalam aldaar alshaamiat dimashq bibayrut ta1 1412h .
38. al'alusi (shihab aldiyn mahmud bin eabdallah alhusayni al'alusi t 1270hi) ruh almaeani fi tafsir alquran aleazim walsabe almathani tahqiq eali eabd albari eatiat dar alkutub aleilmiat bibayrut altabeat al'awalii 1415h.
39. alamdi ('abu alhasan sayid aldiyn eali bin 'abi eali bin muhamad bin salim althaelabi alamdi almutawafaa 631hi) ghayat almaram fi eilm alqalam tahqiq/ hasan mahmud eabd allatif almajlis al'aelaa lilshuyuwun al'iislamiat bialqahrat lilynashri.
40. alamdi(abu alhasan sayid aldiyn eali bin 'abi eali bin muhamad bin salim althaelabiu alamdi almutawafaa631h) al'iihakam fi 'usul al'ahkam tahqiq eabd alrazaaq eafifi almaktab al'iislami bayrut lilynashr .

-
41. 'amir badshah (muhamad 'amin bin mahmud albukharii almaeruf bi'amir badshah alhanafii almutawafaa972hi) taysir altahrir dar alfikr bayrut lilynashri.
42. al'iiji (eabd alrahman bin 'ahmad almutawafiy 756hi) almawaqif fi eilm alkalam -ealim alkutub bibayrut lilynashri. bidun ta. ti.
43. albaqlani (alqadi 'abu bakr bin altayib albaqilani albasarii t 403hi)- al'iinsaf fima yajib aietiqaduhu wala yajuz aljuhl bih tahqiq wataeliq muhamad zahd bin alhasan alkawthariu almaktabat al'azhariat lilturath altabeat althaaniat 1421hi -2000m . .
44. albusty (abu hatim aldaarimi albusty almutawafaa t354h) al'ihsan fi taqrib sahih aibn hibaan tartib al'amir eala' aldiyn eali bin balban alfarisii almutawafaa739 hu) haqaqahu wakharaj 'ahadithahu waealaq ealayhi: shueayb al'arnawuwt muasasat alrisalat bayrut lilynashr altabeat al'uwlaa, 1408hi 1988m
45. albaghdadi('abu mansur eabd alqahr bin tahr bin muhamad altamimi t 429ha)'usul aldiyn -haqaqahu waealaq ealayhi/ 'akhmad shams aldiyn-dar alkutub aleilmiat bibayrut altabeat al'awalia 1423h-2002m.
46. albijuri ('iibrahym bin muhamad bin 'ahmad t 1277h)tahifat almurid "shrah juhurat altawhidi" lilshaykh 'iibrahym bin hasan alliqanii t 1041hi dabtahu wasahhah/ eabd allah muhamad alkhalilii dar alkutub aleilmiat bibayrut altabeat althaaniat 2004m -1424hi.
47. albijuri ('iibrahym bin muhamad bin 'ahmad ta1277hi) hashiat alshaykh 'iibrahym albijuri eali risalat alshaykh muhamad alfadali fi 'iierab "la alah 'iilaa allah" bidun t .t.
48. albidawi (nasir aldiyn ta685hi) tawalie al'anwar min matalie alanzar-tahiqiq wataqdim eabaas suliman-almaktabat al'azhariat lilturath altabeat al'awalii 1411hi 1991m.
49. tamar muhamad mahmud mutawaliy ,munhaj alshaykh muhamad rashid rida fi aleaqidat dar majid easiri lilynashr altabeat al'awli1425h- 2004m .
50. altirmidhiu (muhamad bin eisaa bin sawrt bin musaa bin aldahaki, altirmidhi, 'abu eisaa almutawafaa 279h) aljamie alkabir sunan altirmidhii tahqiq bashaar eawad maeruf dar algharb al'iislami- bayrut lilynashr tabeatan 1988m.
51. altiftazani (saed aldiyn maseud bin eumar bin eabd allah ta793ha) sharh almaqasid aljuz' alraabie tahqiq wataeliq mae muqadimat fi eilm alkalam d eabd alrahman eumirat tasdir alshaykh salih musi sharaf ealam alkutub bibayrut altabeat althaaniat 1419h 1998m.

52. altiftazani (saed aldiyn maseud bin eumar bin eabd allh ta793hi) matn tahadhib almantiq walkalam waealiin qism alkalam taeliqat jamaeahia alshaykh eabd alqadir alsinandiji matbaeat alsaeadat bialqahrat altabeat al'awali 1330- 1912m.

53. altiftazani (saed aldiyn maseud bin eumar bin eabd allah ta793ha) sharh almaqasidi- almaqsid alsaadis taqdim wataeliq da/ eawad mahmud salim da/ earafat eabd alrahmanalnaadi-maktabat al'iiman bialqahrat llnashri.

54. altiftazani (saed aldiyn maseud bin eumar bin eabd allh ta793ha) mukhtasir almaeani-manshurat dar alfikr altabeat al'awli1411hi .

55. altiftazani (saed aldiyn maseud bin eumar bin eabd allh ta793ha) sharh altalwih eali altawdih -maktabat sabih bimisr bidun t .t

56. tqi aldiyn eali bin eabd alkafi alsabki t 756hu-'ahkam kulin wama ealayh tadalu- muqadimat alkitab s 6 tahqiq du/ taha muhsin altabeat al'awaliu baghdad 2000m .

57. alatihanui (muhamad bin eali bin alqadi muhamad hamid bin muhamad sabir alfaruqi alhanafii altihanwi t 1158h) mawsueat kashaaf aistilahat alfunun waleulum taqdim wa'iishraf wamurajaeat d rafiqaaleajm- tahqiq daeali dahruj naql alnasil alfarisii 'iilay alearabiat d eabd allah alkhalidi altarjamat al'ajnabiat d jurj zinani maktabat lubnan bibayrut llnashr-altabeat al'awalii 1996m.

58. aljirjanaa (eali bin muhamad bin eali alzayn alsharif aljirjani t 816h) sharh almawaqif lilqadaa eadd aldiyn eabd alrahman al'ijjaa tashih alsayid muhamad badr aldiyn-matabaeat alsaeadat bimisr altabeat al'uwlaa 1325hi 1907m.

59. aljirjani (abu bakr eabd alqahr bin eabd alrahman bin muhamad alfarisi al'asl aljirjaniu almutawafaa 471hi) dalayil al'iejaz fi eilm almaeani tahqiq yasin al'ayuwbi almaktabat aleasriat llnashri- aldaar alnamudhajiata.

60. aljirjani (eali bin muhamad bin eali alzayn alsharif aljirjaniu t 816h) altaerifat dabtahu wasahhahu jamaeat min aleulama' dar alkutub aleilmiat bibayrut altabeat al'awali 1403hi- 1983m.

61. aljuini (eabd almalik bin eabd allah bin yusif bin muhamad aljuayni 'abu almaeali rukn aldiyn almulaqab bi'imam alharamayn almutawafaa 478h) albarhan fi 'usul alfiqh -tahqiq salah bin muhamad bin euaydt-dar alkutub aleilmiat bayrut altabeat al'uwlaa 1418h- 1997m.

62. aljuini (eabd almalik bin eabd allah bin yusif bin muhamad aljuayni 'abu almaeali rukn aldiyn almulaqab bi'imam alharamayn almutawafaa 478h) limae al'adilat fi qawaeid

eaqayid 'ahl alsunat waljamaeat tahqiqa/ fawqiat husayn mahmud ealam alkutub bilubnan lilmashr altabeat althaaniata1407hi 1987m.

63. aljuini (eabd almalik bin eabd allah t 478hi) al'iirshad 'iilaya qawatie al'adilat fi 'usul alaietiqad ealaq ealayh alshaykh zakariaa eumayrat dar alkutub aleilmiat bibayrut altabeat al'awalia 1416h-1995m.

64. hamid eawni - almunhaaj alwadih lilbalaghat - almaktabat al'azhariat lilturath lilmashr bidun dar nashr 'aw tarikh tabei.

65. alkhabsiu (eabid allah bin fadl allah alkhabsiu ta1050hi) altadhahyb eali tadhahyb almantiq lil'iimam saed aldiyn maseud bin eumar altiftazani ta793hi mae taeliqat allajnat aleilmiat liqism aleaqidat bijamieat al'azhir.

66. alraazi ('abu eabd allah muhamad bin eumar bin alhasan bin alhusayn taymi alraazi almulaqab bifakhr aldiyn alraazi khatib alrayi almutawafaa 606h) maealim 'usul aldiyn rajieh waqadim liha/tah eabd alrawuwf saed almaktabat al'azhariat lilturathu.

67. alraazi (qutab aldiyn mahmud bin muhamad 'abu eabdallah alraazi t 766h) wakhrun-shruh alshamsia "majmueat hawashi wataeliqat fi almantiqa" murajaeata/ 'ahmad hasan muhamad eumar almaktabat al'azhariat lilturath ta1 sanat 2010m.

68. alraazi ('abu eabd allah muhamad bin eumar bin alhasan bin alhusayn altaymi alraazi almulaqab bifakhr aldiyn alraazi khatib alrayi almutawafaa606hi) almahsul dirasat watahqi du. taha jabir fayaad aleulwani muasasat alrisalat lilmashr altabeat althaalithat 1418hi 1997. 69. alraazi ('abu eabd allah muhamad bin eumar bin alhasan bin alhusayn taymi alraazi almulaqab bifakhr aldiyn alraazi khatib alrayi almutawafaa 606h) mafatih alghayb altafsir alkabir dar 'iihya' alturath alearabii bayrut altabeat althaalithat 1420h

70. alzarkashiu ('abu eabd allah badr aldiyn muhamad bin eabd allh bin bihadir alzarkashii almutawafaa 794hi) albahr almuhit fi 'usul alfiqh dar alkatbi lilmashr altabeat al'uwlaa 1414hi - 1994m .

71. alzarkashi('abu eabd allah badr aldiyn muhamad bin eabd allh bin bihadir almutawafiy 794hi) kitab "maeaniun la alah 'iilaa allah" dirasat wataeliq watahqi eali muhi aldiyn eali alqaraha daghi dar aliaetisam bialqahrat lilmashr 1405h-1985m .

72. zkaria al'ansariu (zayn aldiyn 'abu yahyaa alsuniki almutawafaa 926hi) ghayat alwusul fi sharh lubi al'usul dar alkutub alearabiat alkibrii bimisir lilmashri.

73. alzamaxshari ('abu alqasim mahmud bin eamriw bin 'ahmad alzamaxshari jar allah almutawafiy 538h)alkashaf ean haqayiq

ghawamid altanzil dar alkutaab alearabii bibayrut llnashr altabeat althaalithat 1407h.

74. alzamaxshari ('abu alqasim mahmud bin eamriw bin 'ahmad alzamaxshari jar allah almutawafiy 538ha)mas'alat fi kalimat alshahadat haqaqahua waealaq ealayha d muhamad 'ahmad aldaali bidun ta. t .

75. alsaawy (zin aldiyn eumar bin suhalan alsaawi t 450h) albasayir alnusayriat fi eilm almantiq- tahqiq alshaykh muhamad eabduhu-maktabat wamatbaeat muhamad eali subih.

76. alsinandiji (eabd alqadir bin muhamad saeid bin 'ahmad t 1304h) taqrib almaram fi sharh tahadhib alkaalam lil'iimam saed aldiyn altaftazani t 793hi mae taeliqat lajnat aleaqidat bijamieat al'azhr-alqism althaani 1427h-2006m.

77. alsnusi('abu eabd allah muhamad bin yusif bin eumar bin shueayb alsanusi altilmsaniu alhusni t 895hi) sharh aleaqidat alkubraa almusamaaa "eaqidat 'ahl altawhida" tahqiqu/alisayid yusif 'ahmad - dar alkutub aleilmiat bibayrut altabeat al'awalii 2006m .

78. sibuyhi (eamru bin euthman bin qanbar alharithi bialwala' 'abu bashar almulaqib sibwyhi almutawafaa180hu) alkitab tahqiqu/ eabdalsalam muhamad hiarun maktabat alkhanni alqahrat llnashr altabeat althaalithat 1408hi - 1988m.

79. alsayid eali bin muhamad aleajarii (1320-1407h) miftah alsaada (aljamie lilmuhm min masayil alaietiqad walmueamalat waleibadat almustanbit min alayat alquraniat almuayid bialbarahiyn aleaqliati) tahqiqu/ eabdallah bin hamuwd aleazi-almujalad alsaadis muasasat al'iimam zayd bin eali althaqafiat bisanea' llnashr altabeat al'uwli1424h-2003m.

80. alshaafieiu ('abu eabd allah muhamad bin 'iidris bin aleabaas bin euthman bin shafie bin eabd almutalib bin eabd manaf almatlabii alqurashiu almakiyu almutawafaa204ha) alrisalat tahqiq 'ahmad shakir maktabah alhalabia bimisir altabeat al'uwlaa 1358h/1940m

81. shams aldiyn aldhabbi (shams aldiyn 'abu eabd allah muhamad bin 'ahmad bin euthman bin qaymaz aldhabbiu almutawafaa 748hi) tarikh al'iislam wawafyat almushahiyr walaalam -tahqiq alduktur bashaar ewwad maerufun- dar algharb al'iislamii llnashr -altabeat al'uwlaa, 2003m.

82. alshanjitiu (muhamad al'amin alshanjitii bin muhamad almukhtar t 1393hi) adab albaht walmunazarati- tahqiq sued bin eabd aleaziz alearifi- 'iishraf bkr eabd allah 'abu zayda- dar ealam alfawayid llnashr waltawziei.

83. alshanjitiu (muhamad al'amin bin muhamad almukhtar ta1393h) aleadhb alnnamir min majalis alshshanjiti fi alttafsir tahqiqu/ khalid bin euthman alsabt 'iishrafi: bikr bin eabd allah 'abu zayd dar ealam alfawayid llnashr waltawziei, makat almukaramat altabeat althaaniatu, 1426 ha .

84. shihab aldiyn 'ahmad alhusayni alhamawi- kitab nafahat alqurb walaitisal bi'iithbat altasaruf li'awlia' allah ta'ali walkaramat baed alaintiqal almatbaeat al'amiriat bialqahrat 1091hu mulhaq bikitab shifa' alsuqam fi ziarat khayr al'anam lil'iimam alsabakii matbaeat alshaykh/frah allah zaki alkari altabeat al'awalii 1318hi

85. alshahristani ('abu alfath muhamad eabd alkarim aibn 'abi bakr 'ahmadu) almalal walnahl tahqiq eabdaleaziz muhamad alwakil muasasat alhalabi bialqahrat llnashr tabeatan 1387h-1968m .

86. alshukani(muhamad bin eali bin muhamad bin eabd allah alshshwkany alyamani almutawafaa1250hi) 'iirshad alfuhul 'iilay tahqiq alhaqi min eilm al'usul tahqiq alshaykh 'ahmad eazw einayat- qadim lah: alshaykh khalil almis walduktur wali aldiyn salih farfur- dar alkutaab alearabii llnashr altabeat al'uwlaa 1419hi - 1999m.

87. alsaahib bin eabaad ('iismaeil bin eabaad bin aleabaas 'abu alqasim altaaliqani almushhawr bialsaahib bin eabaad almutawafaa385hi) al'amthal alsaayirat min shaer almutanabiy tahqiq alshaykh muhamad hasan al yasin maktabat alnahdat bibaghdad llnashr altabeat al'uwlaa 1385 ha - 1965 m .

88. salih bin muhamad al'asmari - alkhulasat allatifat eali alkalimat alsharifat maeahad alsharieat lildirasat walbuhuth llnashr <https://www.sasmari.com>.

89. salih musi sharf(alshaykh)mudhakarat fi altawhid tabeat 1363h 1944m.

90. alsaawi('ahmad bin muhamad almalki alsaawi t 1241h) sharh alsaawi eali juhurat altawhid tahqiq wataeliq d eabd alfataah albazm dar aibn kathir bibayrut llnashri- altabeat althaaniat 1419h- 1999m .

91. alsubaan ('abu aleirfan muhamad bin ealiin alsabaan)min eulama' alqarn althaani eashar lihijrati" hashiatan eali sharh alsilm lilmilawi wabalhamsh sharh alsilam almunwariq li'ahmad almalawi altabeat althaaniat - matbaeat mustafi albabaa alhalabii bimasar1357h-1938m.

92. altabatibayiyi (alsayid muhamad husayn altabatibayiyu t 1402hi) almizan fi tafsir alquran manshurat jamaeat almudarisin fi alhawzat aleilmiat fi qum llnashri.

93. altabari (muhamad bin jarir bin yazid bin kathir bin ghalib alamli 'abu jaefar altabari almutawafaa 310h) jamie albayan fi tawil alquran tahqiqu/ 'ahmad muhamad shakir muasasat alrisalat llnashr altabeat al'uwlaa 1420hi 2000m.

94. altuwsu (nasir aldiyn muhamad bin alhasan altuwsu ta672hi) tajrid almintiqqa-muasasat al'aelamii lilmatbueat bibayrut altabeat al'awalii 1408h-1988m.

95. eabd aljabaar alihamadhani "alqadi" "'abu alhasan eabd aljabaar bin 'ahmad" sharh al'usul alkhamasat taeliq 'ahmad bin alhasan bin 'abi haashim aeatni bihadhih altabeat samir mustafi rbab- dar 'iihya' alturath alearabii bibayrut liltibaeat walnashr altabeat al'awalii 1422h- 2001m

96. eabd alrahman bin hasan habannakat almaydani aldimashqiu (almutawafaa 1425h) albalaghat alearabiat dar alqalam llnashr dimashqi- aldaar alshaamiati, bayrut .

97. eabd alrahman hasan hanbakat almaydani aldimashqiu (almutawfi1425hi) dawabit almaerifat wa'usul alastidlal walmunazara " siaghat lilmantiq wa'usul albahth mutamashiyat mae alfikr al'iislamii"-dar alqalam bidimashqa- altabeat althaaminati1428h 2007m .

98. eabd aleaziz bin 'ahmad bin muhamad eala' aldiyn albukharii alhanafii (almutawafaa730ha) kashf al'asrar sharh 'usul albuздawi dar alkitaab al'iislamii bidun tabeat wabidun tarikhi.

99. eabd aleaziz eatiq -ealam almaeani -dar alnahdat alearabiat bibayrut llnashri- altabeat al'awalii 1430h- 2009m

100. eabd alkarim bin ealii bin muhamad alnumlata-almuhdhdhab fi eilm 'usul alfiqh almuqarani(thryr lmsayilh wadirasatihia drastan nzryatan ttbyqyatan) maktabat alrushd bialriyad llnashr altabeat al'uwlaa 1420 ha - 1999m.

101. eabd alkarim bin ealii bin muhamad alnamlati-aljamie limasayil 'usul alfiqh watatbiqatihia ealaa almodhhib alraajih maktabat alrushd bialriyad llnashr altabeat al'uwlaa1420hi 2000m.

102. eabd alkarim bin murad al'athari- tashuyl almantiq dar misr liltibaeat bialqahrat tabeatan 1402h .

103. eabd allah bin muhamad alghanaymat -shrah kitab altawhid min sahih albukhari- maktabat aldaar bialmadinat almunawarat altabeat al'awalii 1405h.

104. eabd allah bin yusif bin eaysi bin yaequbi-taysir ealam 'usul alfiqh muasasat alrayaan bibayrut llnashr waltawzie altabeat al'uwli1418h-1997m.

105. eabd allah fikri <<basha>> bin muhamad bligh bin eabd allh bin muhamad (almutawafaa 1306hi) nazam allal fi alhukm

wal'amthal -shrahahu eabd almuein almulawahy -dar al'awzaei bibayrut lilmnashr altabeat al'awalii 1404hi -1984m.

106. eabd almutaeal alsaaidii (almutawafaa1391ha) bughyat al'iidah litalkhis almiftah fi eulum albalaghati- maktabat aladab altabeat alsaabieat eashar 1426hi-2005m .

107. eabd alnabii bin eabd alrasul al'ahmad nikri(alqadi)- dustur aleulama' jamie aleulum fi aistilahat alfunun - earab eibaratihi alfarisiat hasan haani mahda- dar alkutub aleilmiat bibayrut altabeat al'awali 1421hi 2000m.

108. aleasqalani ('ahmad bin eali bin hajar 'abu alfadl) fath albari sharh sahih albukhari dar almaerifat lilmnashr bayrut sanat 1379h raqm kutubih wa'abwabih wa'ahadithih: muhamad fuad eabd albaqi qam bi'ikhrajihi wasahhihu wa'ashraf ealaa tabeih: muhibu aldiyn alkhatab ealayh taeliqat alealaamat eabd aleaziz bin eabd allah bin bazi.

109. aleataar (hasan bin muhamad bin mahmud aleataar alshaafieiu almutawafaa1250hi) hashiat aleataar ealaa sharh aljalal almahaliyi ealaa jame aljawamie dar alkutub aleilmiat lilmnashr bidun tabeat wabidun tarikhi.

110. aleataar(hsan bin muhamad bin mahmud aleataar alshaafieii almutawafaa1250hi) hashiat aleataar eali 'iisaghuji matbaeat mustafi albabi alhalabii bialqahrat tabeatu1347h.

111. eali alshiyrwani-altamihyd fi eilm almantiqi- silsilat altamahyd fi aleulum al'iislat - muasasat antisharat dar aleilm lilmnashri.

112. eali jumeat muhamad-almustalah al'usuliu wamushkilat almafahiym-alsilsilat althaaniat min silsilat almafahiym walmustalahati- almaehad alealamii lilmfikr al'iislat altabeat al'awalii 1417hi- 1996m .

113. eiad bin nami bin eawad alsulami asul alfiqh aladhi la yasae alfaqih jahlh -dar altadamuriat bialriyad lilmnashr altabeat al'uwlaa1426hi- 2005 mi.

114. alghazali('abu hamid muhamad bin muhamad alghazali altuws almutawafaa 505h) alaiqtisad fi alaietiqad wade hawashihi eabd allah muhamad alkhali dar alkutub aleilmiat bibayrut lilmnashr altabeat al'uwlaa 1424hi 2004m.

115. alghazali('abu hamid muhamad bin muhamad alghazali altuws almutawafaa505hi) almustasfaa tahqiq muhamad eabd alsalam eabd alshaafi dar alkutub aleilmiat lilmnashr altabeat al'uwlaa 1413hi 1993m

116. alfadali (muhammad alfadali) risalat alshaykh muhammad alfadali fi 'iierab la alah 'iilaa allah tahqiq jamil eabd allah euaydat 1430hi 2009m bidun ta. t.

117. alqarafi ('abu aleabaas shihab aldiyn 'ahmad bin 'iidris alqaraafii t 684h) nafayis al'usul fi sharh almahsul almuhaqqaq eadil 'ahmad eabd almawjudi, eali muhammad mueawad maktabat nizar mustafaa albaz lilmnashr altabeat al'uwlaa 1416h 1995m.

118. alqarafi('abu aleabaas shihab aldiyn 'ahmad bin 'iidris alqaraafii almutawafaa 684h) sharh tanqih alfusul tahqiq tah eabdalrawuuf saed sharikat altibaeat alfaniyat almutahidat lilmnashr altabeat al'uwlaa 1393hi 1973m.

119. alqarafi ('abu aleabaas shihab aldiyn 'ahmad bin 'iidris alqaraafii almutawafiy 684hi) aleaqd almanzum fi alkhusus waleumum -dirasat watahqiq du/ 'ahmad alkhatm eabd allah - altabeat al'awli 1420h- 1999m.

120. alqazwini(muhammad bin eabd alrahman bin eumar 'abu almaeali jalal aldiyn alqazwini alshaafieiu almaeruf bikhatib dimashq almutawafaa 739h) alaydah fi eulum albalaghat tahqiq muhammad eabd almuneim khafaji dar aljil bibayrut lilmnashr altabeat althaalithati.

121. alqustalani) 'ahmad bin muhammad bin 'abaa bikr bin eabd almalik alqataybi almisriy 'abu aleabaas shihab aldiyn almutawafaa 923hi) 'iirshad alsaari lisharh sahih albukhari- almatbaeat alkubraa al'amiriyaat misr altabeat alsaabieati1323h.

122. alquaysni (hasan darwish alquayisni t 1254h) sharh alquayisni eali matn alsilm fi almantiq lilshaykh eabd alrahman al'akhdari t 983h tahqiq muhammad aleazazi- dar alkitub aleilmiyat bibayrut altabeat al'awli1437hi -2016m.

123. alkilabadhiy (abu bakr muhammad bin 'abi 'iishaq bin 'iibrahym bin yaequb alkilabadhiy albukhariy alhanafii almutawafaa380hi) altaearuf limudhhib 'ahl altasawuf dar alkitub aleilmiyat bibayrut.

124. malik bin 'anas bin malik bin eamir al'asbahii almadanii ta179h-muta al'iimam malik - sahhaha wakharaj 'ahadithahu waealaq ealayhi/ muhammad fuaad eabd albaqi dar 'iihya' alturath alarabii bibayrut lilmnashr tabeatan1406h 1985m .

125. muhammad bin eabd allah aibn malik altaayy aljjani jamal aldiyn almutawafiy 672hi,'iikmal al'aelam bitathlith

alkalam tahqiq saed bin hamdan alghamidii jamieat 'ami alqary bimakat almukaramat llnashri-altabeat al'awalia 1404h-1984m.

126. muhamad rida almuzafar (1322-1383h) almintaq-dar altaearuf lilmatbueat bibayrut -altabeat althaalithat 1388h.

127. muhamad rawaas qaleaji hamid sadiq qanibiun muejam lughat alfuqaha' dar alnafayis liltibaeat walnashr altabeat althaaniat 1408hi- 1988m.

128. muhamad shakir-al'iidah limatn 'iisaghuji- taqdim alshaykh muhamad muhi aldiyn eabd alhamid aeatni bih waealaq ealayh /'ahmad alshaadhli al'azhari bidun tabeat 'aw tarikh .

129. muhamad eabd alrawuwf alminawi alqahriu (t 1031h) altawqif eali muhamat altaearifi-ealam alkutub bialqahrat llnashri- altabeat al'awalii 1410h-1990m .

130. muhamad muhamad 'abu musaa khasayis altarakib darisat tahliliat limasayil eilm almaeani- maktabat wahabat llnashr altabeat alsaabieati. 131. almardawi(ela' aldiyn 'abu alhasan eali bin sulayman almirdawi aldimashqiu alsaalihiu alhanbaliu almutawafaa 885hi) altahbir sharh altahrir fi 'usul alfiqh tahqiq d eabd alrahman aljabryn d eawad alqarani d 'ahmad alsaraah maktabat alrushd bialriyad llnashr altabeat al'uwlaa 1421hi 2000m.

132. almaseudi (alhusayn bin ealiin ta346ha) murawij aldhab wamaeadin aljuhr dar alkitaab alealamii llnashr bibayrut altabeat althaaniat 1990m.

133. mislim bin alhajaaj 'abu alhasan alqushayri alnysaburiu ta261h- almusnid alsahih almukhtasar binaql aleadl ean aleadl 'ilay rasul allah tahqiq muhamad fuad eabd albaqi dar 'iihya' alturath alearabii bibayrut. 134. almula eali alqarry- altajrid fi 'iierab kalimat altawhid wama yataealaq bimaenahu min altamjid - taeliq watahqiq muhamad tariq maghribiini - dar allbab llnashri.

135. nshwan bin saeid alhimyri alyamaniu ta573hi - shams aleulum wadawa' kalam alearab min alkulum tahqiq di/hsin bin eabd allah aleumari wakhrun dar alfikr almueasir bibayrut - altabeat al'awali 1420h- 1999m.

136.alniysaburi (abu bakr muhamad bin 'iishaq bin khazimat bin almughirat bin salih bin bakr alsalmi alnaysaburiu almutawafaa 311hi) sahih aibn khazimat

tahqiq du. muhamad mustafaa al'aezami -almaktab
al'iislamiibibayrut lilmashri.

137. yequb bin eabd alwahaab -turuq aliastidlal
wamuqadamatuhua eind almanataqat wal'usuliyn maktabat
alrushd bialriyadi-altabeat althaaniat 1422hi 2001m .